

د. خيرى قدرى

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٤ - من خلال الرواة المتفق على جرحهم



د. خير قدري أيوب محمود

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد الرويات بين النظرية والتطبيق

٤- من خلال الرواة المتفق على جرحهم



الكتاب: معايير ومصطلحات الجرم والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

الكاتب: د. خيرى قدرى أيوب محمود

(مصر)

الناشر: مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥١٠٢٢

الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-826-9

الغلاف

تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني:

وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيرى قدرى أيوب.

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند

نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق من

خلال الرواة المتفق على جرحهم/ خيرى

قدرى أيوب محمود. - ط١. - الجيزة:

مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

والدراسات، ٢٠٠٧.

١٦٨ ص؛ ٢١سم

تدمك: ٩-٨٢٥-٢٩١-٩٧٧

١- الحديث - الجرح والتعديل.

٢٣٤

أ- العنوان



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

تليفاكس: 3448368 (00202)

www.alhdara-alarabia.com

E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com

alhdara_alarabia@hotmail.com

معايير ومصطلحات الجرح

من خلال الرواة المتفق على جرحهم

أولاً: معايير ومصطلحات العدالة

معييار ومصطلح الجهالة:

قال ابن حجر: ينقسم رواية الحديث من حيث معرفة صفتهم وعدم معرفتهم إلى قسمين:

الأول: معروف الوصف، وهو على قسمين: معدل، أو مجروح، فيعمل بما علم فيهم من الجرح أو التعديل.

الثاني: من لم يعرف وصفه. وهو المجهول. وهذا يقسم بحسب نوع الجهالة إلى ثلاثة أقسام: وذلك أن الجهالة إما أن تكون في عين الراوى وهو مجهول العين، أو في صفته الظاهرة والباطنة معاً وهو مجهول الحال، أو في صفته الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة ويسمى (المستور). فانقسم المجهول بذلك إلى ثلاثة أقسام درج عليها المحدثون - قبل ابن حجر - في مصنفات علم الحديث. ثم جاء الحافظ ابن حجر، فذهب إلى تقسيم الجهالة إلى قسمين فقال: "فإن سُمي الراوى وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين. أو إن روى عن اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور. وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور. والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما

جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح
بجرح غير مفسر^(١).

والحافظ ابن حجر يلتقي مع ابن الصلاح في أقسام رواية
المجهول، لكن يغايره في التسمية، فمجهول العين عند ابن الصلاح
هو المبهم عند ابن حجر. ومجهول الظاهر والباطن عند ابن الصلاح
هو مجهول العين عند ابن حجر. ومجهول الباطن لا الظاهر عند ابن
الصلاح (مجهول الحال) هو المستور عند ابن حجر^(٢).

ويجب عدم الخلط بين المجهول والوحدان وهو من لم يرو عنه
إلا واحد ولو سمي وكذلك يجب ألا يخلط بين المجهول والمبهم،
قال ابن حجر: "إن الراوى قد يكون مقلداً من الحديث فلا يكثر
الأخذ عنه. وقد صنفوا فيه (الوحدان)؛ وهو من لم يرو عنه إلا
واحد ولو سمي... أو لا يسمى الراوى اختصاراً من الراوى عنه
كقوله: أخبرني فلان. أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان...
وصنفوا فيه المبهمات"^(٣).

والحق - يعلم الله - أنني أردت أن أنقل تعريفاً مبسطاً أمهد به
لمبحث الجهالة فوجدت ابن حجر انتهى إلى ما انتهيت إليه قبل أن
أقرأ رأيه، وهو الأخذ بالتفصيل حتى في مبحث الجهالة التي تنافي
العدالة، فليس هناك عقل في الدنيا يقبل رواية مجهول، ويبدو أن
السبب في الاختلاف في قبوله - راجع إلى تداخله مع غيره من

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٤٩ - ٥٠، بتحقيق إسحاق عزوز، المكتبة
العلمية، بيروت. ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٨٨ - ٨٩.

(٢) الإضافة، دراسات حديثة ص ١١٠ لمحمد عمر بازمول، دار الهجرة للنشر،
الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

(٣) نزهة النظر، السابق ص ٤٩، ص ١٧٤ من الباعث الحثيث لأحمد شاكر، ص
٢٠١ منه أيضاً.

مباحث^(١). والذي يعينني هنا الجانب العملى والواقع التطبيقى فالانطلاق منه هو الطريق العلمى الوحيد للتتظير.

جاء فى ترجمة (أسفع بن أسلع)، أنه روى له النسائى، وروى هو عن سمرة ابن جندب، قال الذهبى: "ما علمت روى عنه سوى سويد بن حُجَيْر الباهلى، ووثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل"^(٢). وقال ابن حبان: "المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء يتركون على الأحوال كلها"^(٣). أى أنه تقبل مروياتهم إذا حدث الثقات عنهم.

وقال ابن عدى: "خراش بن عبد الله زعم أنه مولى أنس بن مالك، وهو مجهول ليس بمعروف، وما أعلم حدث عنه ثقة ولا صدوق إلا الضعفاء، وأحاديثه عن أنس عامة متونها صالحة، وفى بعضها مناكير، وإذا لم يعرف الرجل وكان مجهولاً، كان حديثه مثله مجهولاً"^(٤).

إن نصوصهم فى كتب الدراية دعت إلى التفصيل، ونصوصهم الخاصة بالدراية - التى لم تسجل فى كتب المصطلح - الكائنة فى بطون كتب الجرح والتعديل تدعو إلى التفصيل أيضاً، وكذلك الواقع العلمى كما سيأتى.

لقد وضع الذهبى علامة (صح) أمام محمد بن مطرف، وهذا دليل على أنه ثقة عنده، وروى له الستة، فهو متفق على توثيقه وإخراج حديثه. ومع ذلك فهو مجهول^(٥). وكذلك (محمد بن أبى موسى) روى له الستة، ولم يرو عنه سوى واحد ولم يرو عنه

(١) انظر فى هذه الاختلافات، الإضافة، السابق ص ٩٧ وما بعدها.

(٢) الميزان ٢١١/١.

(٣) المجروحين ١٩٣/٢.

(٤) مختصر الكامل ص ٣١٨ (ترجمة ٦٢٢).

(٥) الميزان ٤٣/٤.

سوى واحد لذا فهو (لا يعرف)^(١).

أما (محمد بن الحكم المروزي) فهو (صدوق) ما علمت -
القائل الذهبي- أحدًا روى عنه غير البخاري وقال أبو حاتم:
مجهول^(٢). ونفس الأمر ينطبق على (محمد ابن أبي يعقوب
الكرمانى)^(٣). وينطبق على عبيد الله بن زياد الرصافى^(٤). أما (نوح
ابن قيس الحداني المختار) فقد روى له مسلم، ووثقه ابن معين،
ومع هذا فقد قال أبو حاتم: "لا يعرف". وعلق الذهبي على هذا
اللفظ قائلًا: (وليس بجرح)^(٥).

أى أن هناك مصطلحات وصفية وأخرى قيمية فى ألفاظ الجرح
والتعديل، وعدم مراعاة ذلك يؤدى إلى اختلاف المحدثين فى الحكم
على الرجال، وإلى اختلاف الدارسين فى تحديد الدلالة الدقيقة
للمصطلح.

و"عمر بن غالب الهمداني" روى عن عمار فقط، وما روى عنه
سوى أبى إسحاق؛ لكن صحح له الترمذى^(٥).

ولم يقف الأمر على التصحيح لهم بل تعداه إلى التحسين
والتجويد، ووثيقهم فى كتب الرجال.

فمثال التجويد ما جال فى ترجمة "زكريا بن يحيى بن الخطاب"
أنه "روى عن أبى هلال - فقط^(٥) - ولا يتابع عليه؛ قاله العقيلي،

(١) السابق ٥٠/٤.

(٢) السابق ٥٢٧/٣.

(٣) السابق ٧٠/٤.

(٤) السابق ٢٧٩/٤. ونفس الأمر ينطبق على عمرو بن سعيد البصرى القرشى

٢٦٢/٣ السابق.

(٥) السابق ٢٨٣/٣.

(*) من عندى.

وذكر حديثاً منته جيد^(١). وما جاء في ترجمة "شريح بن النعمان" الذي روى له الأربعة (أصحاب السنن) وروى عنه أبو إسحاق، وسعيد بن أشوع. له في الكتب حديث في الأضحية - جيد الأمر صالح. وقال أبو حاتم: شبه مجهول. لا يحتج به^(٢).

ومثال الحسن ما رواه الأربعة وحسنه الترمذی؛ جاء في ترجمة (عمرو ابن بجدان) أنه روى عن أبي ذر - مرفوعاً: "الصعيد وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين"، حسنه الترمذی، ولم يرقه إلى الصحة للجهالة بحال عمرو^(٣). ومن الرواة من انتقل من حيز التجهيل إلى حيز التعريف به مثل (عمارة بن راشد بن كنانة) الذي روى عن جبیر بن نفیر، مجهول. قلت - الذهبي - قد روى عنه جماعة ومحل الصدق^(٤). أي أن هذا الراوى جهله بعض النقاد، لكن الذهبي رأى ما رآه فيه. ومنهم من قيل فيه: لا بأس به^(٥). وهذه ألفاظ تتعلق بمبحث الحسن. ومنهم من قيل في ترجمته: (إسناده وسط)^(٦).

ومن الرواة المجاهيل من قيل فيه ثقة؛ قال الذهبي: "عمران بن نافع" لا يعرف ... لكن وثقه النسائي^(٧).

ومن الرواة المجاهيل من يروى المناكير، جاء في ترجمة (عمر بن حفص المدني) أنه (منكر الحديث) - قاله الأزدي. أبو حاتم:

(١) السابق ٧٩/٢.

(٢) السابق ٢٦٩/٢.

(٣) السابق ٢٤٧/٣.

(٤) السابق ١٧٦/٣ وانظر أيضاً أمثلة مشابهة في السابق ٢٩٤/٣، ٢٦٢.

(٥) انظر ترجمة (عمرو بن سعيد الأموي) السابق ٢٦٢/٣، ٢٨٥/٣.

(٦) السابق ٣١١/٣.

(٧) الميزان ٢٤٤/٣ وانظر للمزيد أمثلة مشابهة، السابق ٢٧٠/٣، ٢٢٢، ٣٠٧.

٢٥٨، ٢٩٠، ٦٦٨/٢، ٥٤٢/٤، ٨٤/٣، ٢٩٩.

مجهول، وله حديث باطل ... من سره أن يسلم فليلزم الصمت" (١).
ومنهم من هو مضطرب الحديث، مثل "عمرو ابن وهب. شيخ
ليحيى بن حسان التتيسي. قال أبو حاتم: مضطرب الحديث" (٢).
ومنه من يروى الغريب: مثل (مجيبه الباهلي) روى عن عمه في
الصوم. وعنه أبو السليل. غريب لا يعرف" (٣).

ومنهم من يروى الأباطيل كما جاء في ترجمة (عيسى بن بشير.
لا يدري من ذا وأتى بخبر باطل" (٤). ومنهم من يروى الأكاذيب
والموضوعات جاء في ترجمة (أحمد السمرقندي) أنه: (نكرة لا
يعرف وخبره كذب ... عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل عن المرجئة
فقال: لعن الله المرجئة، قوم يقولون: الصلاة والصوم والحج ليست
بفريضة؛ فإن علمت فحسن، وإن لم تعمل فلا حرج" (٥).

(١) السابق ١٩١/٣ وللمزيد انظر أيضًا ٢٣٣/٣، ٢٢٨، ٢٣٥، ٦٧، ٧٦٧، ٧٦١،
٦٠٥، ٥٨٣، ٥٧٧، ٦٠٣، ٥٩٧، ٣٣٣، ٣١٠، ٢٤٧، ١٧٧، ١٩٦، ١٢٦،
٣٩٣، ٣٩٧، ٤٤٤، ٤٧١، ١٦٦، ١٦٧.

(٢) السابق ٩٣، ٢١٣، ٢٤٠.

(٣) السابق ٤٤٠/٣، ٤٥١.

(٤) السابق ٣٠/٣، ٥٦٤، ٣٣٦، ٢٥١، ٣٣٢، ١٥٤/٣، ١٣٣، ١٤٨، ٤٩٤، ٢٠٦،
٥٩٠، ١٨٥، ٢٢٣.

(٥) السابق ١٦٦/١ وانظر أيضًا: ٢٢٣/٣، ٦٢٧، ٥٦٨، ٧٦، ٥٦٦، ٢٤٦، ٤٧،
٦٧٥، ٦٧٩، ٣٨٧/١، ٥١٨/٣، ٢٣٠، ٥٤٧/١، ٣٠، وفي المجهول بصفة عامة
انظر ٦٧٤/٣، ١٧٧، ٣٠٣، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ١٣١، ٢٥٤، ٣٠٤، ٣٠٧،
٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٤، ٢٤٥، ١٣١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ١٧٧، ٦٧٤، ٢٣٥،
٤٩٥، ٥٦٠، ٢٢٠، ٤٢٩، ٣٩٢، ٣٩٣، ١٧٧، ٤٤٥، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٢٨، ٤٤٦،
٤٤٤، ٤٤١، ٢١٢، ٢١٣، ٣٩١، ٣٧٩، ٣٩٠، ٣٩٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٤٤،
١٩٨، ١٩٦، ١٧٧، ٢٥٩، ١٢٧، ١٣٢، ٢٩٤، ١٨١، ١٧٨، ٢١٥، ٢٤٧، ٢٢٢،
٣٠٧، ٣١٠، ٣١٥، ٢٨٥، ٢٩٠، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٢، ٣٢٢، ٢٢٠، ٥٦٥/٤،
٢٩٩/١، ٢٧٦، ٩١، ومختصر الكامل لابن عدي ص ١٧٠ رقم (٢١٧)، ص
١٧٢ (٢٢٣)، ص ٥٨٢ (١٤٢٢)، ٧١٤ (١٨١٨)، ٧٤٣ (١٩١١)، ٧٥٢
(١٩٤٧)، ٧٧٦ (٢٠٠٨)، ٧٨٣ (٢٠٢٤)، ٢٨٢ (٥٠٩)، ٥٢١ (١٢٣٠)، ٥٢٠
(١٢٢٦)، ٤٧٠ (١٠٣٢)، ٤٧٠ (١٠٣٤)، ٤٧٠ (١٠٣١)، ٢١٢ (٣٢٤)، ١٧١
(٢٢١)، ١٧٢ - ١٧٣ (٢٢٦)، ١٧١ - ١٧٢ (٢٢٢).

وما مر كاف في إثبات أنه ينبغي الأخذ بالتفصيل في تطبيق هذا المعيار، وأن دراسة لفظ (مجهول) يجب أن لا تتم بمعزل عن مرادفاتها من مثل (لا يدري من هو) و(لا يعرف)، روى عن فلان وعنه فلان، ويذكر اسماً أو اسمين مع ملاحظة أن فلاناً هذا قد يكون من المتشددين، أو الذين لا يروون إلا عن ثقة.

والمثال التالي ضدّ لرأى من قال بإطلاق ابن حبان يتساهل في توثيق الرواة المجهولين؛ قال الذهبي (الزبير بن جنادة الكوفي. عن ابن بريدة وعطاء. وعنه حرمي بن عمار، وأبو تميلة، ذكره ابن حبان في الثقات، وأخطأ من قال فيه جهالة". روى له الترمذي^(١) وارتضى الذهبي حكمه، وقال أيضاً: "أمية القرشي. لا يعرف عن مكحول. وعنه ابن المبارك قال ابن حبان: لست أدري من هو"^(٢). وارتضى الذهبي رأيه. ونقل الذهبي في ترجمة (عميرة بن سعد) رأى ابن حبان وارتضاه قال: "عميرة ابن سعد. عن علي. قال يحيى القطان: لم يكن يعتمد عليه وقيل عمير بن سعيد، والصواب عميرة، وهو همداني، وذلك نخعي وهذا قول ابن حبان"^(٣). أي أن أقوالهم في الدراية لا بد أن تؤخذ بالتفصيل أيضاً.

معيّار الدعوة إلى البدعة وغيرها:

خشى علماء الحديث أن يؤثر مذهب الراوى على روايته لذلك قالوا بعدم قبول رواية الداعي إلى بدعته، والحق أن الواقع النقدي للرواة والمرويات كان ضد هذا المعيار؛ لأن عند أهل الفرق مرويات لو ضاعت كان في ذلك مفسدة كبيرة، قال ابن حبان في أصحاب البدع والأهواء: "تحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات... ونكل

(١) الميزان ٦٦/٢.

(٢) السابق ٢٧٦/١.

(٣) السابق ٢٩٨/٣.

مذهبهم وما تقلدوا فيما بينهم وبين خالقهم - جل وعلا - إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا^(١). وقال الذهبي في الميزان: "قلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة"^(٢).

وفى رأيي أن المعيار الوحيد في الحكم على هؤلاء هو أن ننظر في المتن فإذا كان فيه مجازفة أو مدح لصحابي ما بصفات تفضله على البشر وتجعله في مصاف الملائكة مثلاً، أو إعطائه صفة ليست عند النبي أو أن يسب الشيعة عثمان أو يتعلق المتن بالمذهب. في مثل هذه الحالات لابد من إعمال قواعد نقد المتن والتوقف في الرواية وتطبيق قواعد علم الحديث عليها. مع مراعاة أن بعض النقاد يتشدد ويحكم على الراوي بأنه يدعو إلى بدعته، وهذا باب لو فتح لن يغلق؛ لذا نيهت إلى المعيار السابق لأنه المعيار العلمي الوحيد الذي يثبت أمام الواقع العملي والجرح والتعديل، وما عداه لن يثبت. جاء في ترجمة (فارس بن حمدان بن عبد الرحمن العبدى... عن ابن عباس قال: قلت للنبي ﷺ يا رسول الله: للنار جواز؟ قال: نعم، حب على ابن أبي طالب. وهو موضوع^(٣)).

وجاء في ترجمة (محمد بن عبيد الله بن أبي رافع) أنهم (ضعفوه. داود ابن الحصين: منكر الحديث. أبو حاتم: منكر الحديث جداً، ذاهب... أن رسول الله ﷺ قال لعلي: أول من يدخل الجنة أنا وأنت، والحسن والحسين، وذراينا خلفنا، وشيعتنا عن أيماننا وشمائلنا. قال ابن عدى: هو في عداد شيعة الكوفة"^(٤). وكل

(١) الجرح والتعديل لأبي لبابة حسين ص ١٣، ط ١، دار اللواء، الرياض، ١٣٩٩هـ.

(٢) الميزان ٥/١.

(٥) جاء في ترجمة أحمد بن يوسف بن يعقوب بن البهلول أنه (صحيح السماع. قال

ابن أبي الفوارس: كان داعية إلى الاعتزال، وكان متقناً... الميزان ١/١٦٥.

(٣) السابق/ ٣٩٣.

(٤) السابق ٣/٦٣٥.

من يروى متن رواية فيها مثل هذه الأمور كان داعيًا إلى مذهبه سواء نص النقاد على أنه شيعي أم لا. يدل على هذا أن الفضل بن عميرة القيسي ذكره ابن حبان في الثقات، وروى له النسائي إلا أن الذهبي قال: "بل هو منكر الحديث ... عن علي، قال: بينا النبي ﷺ أخذ بيدي فمررنا بحديقة، فقلت: ما أحسنها: قال: لك في الجنة أحسن منها، حتى مررنا بسبع حدائق، ويقول كذلك، حتى إذا خلا الطريق اعتقتني وأجهش باكياً، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: إحن في صدور قوم لا يبدونها لك إلا من بعدى. قلت: في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك" (١).

وقد يكون المروى في مدح على وضم أبي بكر (٢). أو في نم الشيخين أو القول بأن علي يحيى الموتى (٣). وقد ينم راو علياً (٤). وقد يمدح أحدهم عثمان (٥) وقد ينمه آخر (٦) ... إلخ. هذا هو الأصل في المبتدعين تطبيق هذا المعيار عليهم، أما الذين ثبت صدقهم في الرواية، ولم تجئ عنهم متون خالفت الصحيح أو فيها دعوة لمذهبهم - فهم أكثر لدرجة أن أحد الباحثين وهو الأستاذ محمد إبراهيم داود شحادة أعد بحثاً عنوانه (الرواة الذين وتقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة" وقد بلغ عددهم

(١) الميزان ٣/٣٥٥ وللمزيد من تطبيق هذا المعيار في دعوة الشيعي لمذهبه انظر

٣/٢٤٠، ٤٠١، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٣، ٣٤٧، ١٢٢، ١١٣، ٢٤٦، ٥٩٧، ٤٣٤/٢،

٧٦، ٤٥٣، ٣، ٢١١، ٢١٢، ١٧٦، ٤٤٩/٣، ٤٤٤، ٢٢٥، ٤٧٢/٢، ٤٨٨/٢،

٦٦٤، ٦١٢، ٥٨٦، ٤١٦، ٧٥، ٤٣٤، ٤١، ٤٥، ٢٥١، ١٥٤، ٢٣٠، ٢١٨،

١٦٠، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٨، ٣٨٨.

(٢) السابق ٢/٢٤٨، ٤١٠/٣.

(٣) السابق ٤/١٦١.

(٤) السابق ٤/٥٦٥، ٤٤٨.

(٥) السابق ٢/٤٤٣، ٤٣٢، ٤٤٢، ٥٢٨، ٥٤٦، ٩٠/١، ٣٥٦/٢، ٣١٧، ٦٥٧.

(٦) السابق ٤/٤٩٠، ١٠٧/٢، ٦٤٠، ٣٥٣/١.

(٥٠) راوياً^(١). والراوى قد يكون من أصحاب الراى، أو الشعوبيين^(٢) ويدعو إلى ذلك، وقد يكون من بلاد الشام والمتن يتعلق بعسقلان، أو بائع هريسة والمتن يتعلق بهذا النوع من الطعام، وفي رأى أن كل هؤلاء دعاة إلى مذاهبهم واتجاهاتهم ومهتهم^(٣). منهم الصادق ومنهم الكذاب الوضاع. وقد راعى المحدثون الأخذ بالتفصيل فى تطبيق هذا المعيار، جاء فى ترجمة عمران بن حطان السدوسى الشاعر المشهور أنه (كان يرى رأى الخوارج، وقال أبو العباس المبرد: "كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم". انتهى. والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يزينونه وكان عمران داعية إلى مذهبه، وهو الذى رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل على عليه السلام بتلك الأبيات السائرة، وقد وثقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يهتم فى الحديث. وقال أبو داود: ليس فى أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج". وقد روى له البخارى وأبو داود والنسائى^(٤)).

وفطر بن خليفة روى له البخارى مع أن ابن أبى خيثمة روى عن قطبة ابن العلاء: تركت حديثه لأنها أحاديث فيها إزراء على عثمان. ورأى العجلي أنه كان فيه تشيع قليل^(٥). والفصيل كما قلت هو أن يرد متن أسفل ترجمة الراوى، يكون من قبيل الجرح المفسر ذلك الدليل العملى على أن الراوى غير صادق فى الرواية، وما عدا ذلك ظن بالباطل ووساوس لا دليل عليها. وقد يكون فى

(١) الكتاب مطبوع بدار القبة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية. د.ت.

(٢) السابق ص ١٨٥ وما بعدها. محمد بن الحجاج للخمى بائع الهريسة هو الذى دعا إلى فوائدها (الكامل ٢١٥٦/٦).

(٣) انظر ص ١١٤ وما بعدها من مذكرة التفسير والحديث للدكتور السيد أحمد فرج، لا ناشر، د.ت.

(٤) هدى السارى ص ٦٠٥.

(٥) السابق ص ٦٠٨.

سلسلة السند ضعيف ينبغي أن تلتصق به مثل هذه المرويات ويبرأ الثقة منها. وقد يضع البعض مثل هذه المتون بأسانيد صحيحة ففي مثل هذه الحالات يجب التفصيل والحكم على كل رواية بما تستحقه^(*). ومن خلال واقع نقد المرويات اتضح أنهم يأخذون بالتفصيل في تطبيق هذا المعيار.

معيار: سب السلف والتحديث بمثالهم:

هذا المعيار له تداخل مع مباحث عديدة في علم الحديث: أهل البدع ومروياتهم، ومبحث العدالة، والوضع، والكذب، وله علاقة بالأحداث السياسية والفتن بعد مقتل عثمان، إن من يمدح بعض الخلفاء ويبالغ في مدحهم وذلك برواية مرويات فيها مبالغة ومجازفة، أو يذم واحداً منهم بمتن موضوع فيه مخالفة للوقائع والتاريخ - أمثال هؤلاء

(*) انظر في الرواة الثقات والصدوقين في باب الرواية مع أنهم ينتمون إلى مذاهب سياسية إسلامية - ترجمة "بهر بن أسد العمى"، في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٣١/٢ (١٧١٥)، والتهذيب ٤٩٨/١ (٩٢٣)، الميزان ٣٥٣/١ (١٣٢٤)، الميزان ٢٣٣/١ (٨٩٢)، ٧٥/١ (٢٥٧)، ٢٧١/١ (٣٦٥٤)، ٥/٢ (٢٦٠٠)، ٤٧٥/١ (١٧٩٢)، ٣١٤/٢ (٣٨٨٣)، ٥٢/٢ (٣٨٩١)، ٤٠٨/١ (١٥٠٥)، ٨٧٨/٢٢٨/١، ٢/٥/١ (٤٣٨١/٤٣٩)، ١٨٦٩/٤٩٦/١، ٢٨٢٩/٦٦/٢، ٣١٣٩/١٢٦/٢، ٣٢٦٤/١٥٧/٢، ٣٦٩٧/٢٧٠/٢، ٤١٤٩/٣٧٩/٢، ٣٨١/٢ (٤١٥٦)، ٤٧٠/٢ (٤٤٩٢)، ٤١٣/٢ (٤٥٣٣)، ١٠٤/٣٧٣/١، ٣٧٤/١ (١٤٠٦)، ٥٨٧/٢ (٤٩٦٥)، ٢٨٧٠/٧١/٢، ١٩٦٨/٥٢٧/٢، ٤٧٩/١ (١٨٠٩)، ١/١٢٦/١ (٣١٤١)، ١٥١/٢ (٣٢٤٢)، ١٨١/٢ (٣٣٥٥)، ٢/٢٥٥ (٣٦٣٦)، ٢/٢٩٩ (٣٨٢٣)، ٢/٢٨٥ (٣٨٥٩)، ٢/٤٧٥ (٤٥٢٩)، ١/٥٣١ (٤٧٢٨)، ١/٧٦ (٢٥٩)، ١/٣٨ (١١٦)، ١/٢٨٩ (١٠٨٣)، ١/٥٩٥ (٢٢٥٣)، ١/٣٢ (٢٦٩٧)، ١/١١٢ (٣٠٥٦)، ٢/٣٤٥ (٤٠٢٤)، ٢/٣٥٦ (٤٠٦٤)، ١/٣١٧ (١١٩٥)، ٢/٢٣٩ (٣٥٨٢)، ٢/٥١٥ (٤٦٥١)، ٢/٦٥٨ (٥٢٢٥)، ١/٢٩ (٨٠)، ١/٨٥ (٣٠٨)، ٢/١٥٥ (٣٢٥٧)، تهذيب التهذيب ٤/٧٥ (١٢٩)، ١١٨/١ (٢١١)، ٦/٥٤ (١٠١)، ١/٤٥١ (٤٩/٣١/٥/٨٥٢).

توصل النقاد إلى كذبهم وعدم صدقهم في الرواية.

جاء في ترجمة (أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم المحدث) أنه: "رافضي كذاب، روى عنه الحاكم، وقال: رافضي غير ثقة، وقال محمد بن أحمد ابن حماد الكوفي الحافظ - بعد أن أرخ موته: كان مستقيم الأمر عامة دهره، ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب، حضرته ورجل يقرأ عليه: إن عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن. وفي خبر في قوله تعالى: "وجاء فرعون"، قال: وجاء فرعون عمر، وقبله أبو بكر والمؤتفكات^(*) عائشة وحفصة، فوافقته على ذلك، ثم إنه حين أذن الناس بهذا الأذان المحدث وضع حديثاً متته: تخرج نار من قعر عدن تلتقط مبعضي آل محمد، ووافقته عليه"^(١).

إن الداعي إلى جرح من يسب السلف هو أن المجروح - في سبه - يروى مرويات لم ترد عند النقات، ويؤدي هذا إلى سب المخالف واختلاق الأكاذيب التي تشينه؛ لذلك نبه الذهبي إلى خطورة هذا الأمر فقال: "روى محمد بن جرير، سمعت عباداً يقول: "من لم يتبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم. قلت: فقد عادى آل على آل عباس، والطائفتان آل محمد قطعاً فممن نتبرأ! بل نستغفر للطائفتين ونتبرأ من عدوان المعتدي، كما تبرأ النبي ﷺ مما صنع خالد لما أسرع في قتل بني جذيمة، ومع ذلك فقال فيه: خالد سيف سله الله على المشركين، فالتبري من ذنب سيغفر لا يلزم منه البراءة من الشخص"^(٢). إن السلف هم الذين، تحملوا الأذى وضحوا بكل غال ورخيص وباعوا أرواحهم لله حتى نشروا هذا الدين وكل من يقول غير ذلك يحكم المحدثون

(*) انظر الآية ٩ من سورة الحاقة.

(١) ميزان الاعتدال ١/١٣٩.

(٢) السابق ٢/٣٨٠.

عليه حكماً مؤداه أنه فاسد العقيدة. قال ابن النجار في أحمد بن علي الغزنوي: كان فاسد العقيدة ينال من الصحابة^(١).

وقد يحكمون عليه بالفسق الذي ينافي العدالة؛ قال الذهبي: "إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي. ابن عدي: أنكروا منه غلوا في التشيع. وقال عبدان: أنكر علينا هناد وابن أبي شيبة ذهابنا إليه، وقال: إيش عملتم عند ذاك الفاسق الذي يشتم السلف؟^(٢). والذي يسب السلف لا يحدثون عنه، قال ابن المبارك: لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت؛ فإنه يسب السلف^(٣)."

لقد وصل الأمر ببعض أصحاب الفرق إلى التأليف في الطعن على الصحابة وتكفيرهم، ذكر هذا الخطيب في عيسى بن مهران المستعطف^(٤). وعلى الجانب المقابل وضع أنصار السلف - بعضهم - أحاديث ورفعوها إلى النبي ﷺ ولكن المنصفين من أهل السنة ردوا هذه المرويات قال الذهبي: "علي بن يزيد الصدائي. أبو حاتم: منكر الحديث... عن أنس مرفوعاً: من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل منه صرف ولا عدل^(٥)."

وقال أيضاً: "محمد بن عبد المجيد التميمي... ومن مناكيره:... عن معاذ قال رسول الله ﷺ: إذا ظهرت الفتن وسُبَّ أصحابي فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً^(٦)."

(١) الميزان ١/١٢٢.

(٢) السابق ١/٢٥١ - ٢٥٢.

(٣) السابق ٣/٢٤٩.

(٤) السابق ٣/٣٢٥.

(٥) السابق ٣/١٦٢.

(٦) السابق ٣/٦٣٠. وللمزيد من تطبيق هذا المعيار انظر السابق ١/٦٦٠، ٦٠،

٦٣٣، ٢٧٤/٣ والمجروحين لابن حبان ٣/١٦، ٣/٣١.

ويلاحظ أن المتينين الأخيرين متشابهان لدرجة القرب من التطابق في المعنى واللفظ، وجاء من طريقين مختلفين ومع هذا فهما مردودان لأنهما لا يصلحان في الشواهد والمتابعات، مما يعضد أن قاعدة كثرة الطرق تقوى المروى ليست على إطلاقها.

وهذا المعيار ليس على إطلاقه لأن بعض النقاد قد يوجه هذه التهمة، بدون دليل، إلى بعض الرواة، مع أن الجمهور احتج به، قال الذهبي: "فضيل بن عياض، مجمع على ثقته وجلالته... روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي... ولا عبرة بما رواه أحمد بن أبي خيثمة، قال: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل بن عياض؛ لأنه روى أحاديث أذرى فيها على عثمان رضى الله عنه. فمن قطبة! وما قطبة حتى يجرح؛ وهو هالك... روى الفضيل رحمه الله ما سمع فكان ماذا؟ فالفضيل من مشايخ الإسلام والسلام^(١).

معيار ومصطلح السرقة:

نبه علماء الحديث إلى ما يسمى الآن بحقوق الإنتاج الذهني، فالراوى الذى يرحل إلى الأقطار لسماع الحديث، ويتحمل المصاعب فى الأسفار، ويبعد عن الأهل، لا يستوى والذى لم يرحل، ونجد صدق ذلك فى حديثهم عن طرق التحمل والأداء. إن بداية الرحلة فى طلب الحديث قامت على العمل بمضمون حديث (نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحملها إلى غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه... الحديث^(٢)). ولا يكون السماع إلا بالرحلة فى أحيان كثيرة.

(١) الميزان ٣/٣٦١ وانظر شاهداً آخر فى ٣/٣٩٣ من السابق.

(٢) انظر فى تخريجه وتقييمه دراسة حديث نضر الله امرءاً... رواية ودراية للدكتور.

عبدالمحسن بن حمد العباد، ط١، ١٤٠١ هـ، مطابع الرشيد بالمدينة المنورة.

إن من يحدث من الكتب بصيغة السماع يكون سارقاً للحديث^(١) -
فى عصور الرواية-، وفى العصور المتأخرة - نسبياً- كما فى القرن
الرابع الهجرى، وبعد تكوين الحديث، أباحوا الرواية بالوجدادة.

والسارق كذاب لكن من نوع خاص من الكذب، وذلك أنه يسرق
الأحاديث الغريبة، التى تغرد بها أحد الرواة سواء كان ثقة أو
ضعيفاً، ورأى أن المحدثين يرحلون إليه؛ لأنهم يرحلون من أجل
الحديث الغريب، وينشطون له، فىأتى السارق ويجد الرواة
والمحدثين يجتهدون ويبحثون ويرحلون لهذا الراوى، فتغار نفسه،
ويدخلها من حظوظ الشيطان، أو حظوظ النفس الأمارة بالسوء،
فيثب ويقفز على هذا الحديث، ويدعيه لنفسه، ويدعى أنه لقى شيخ
هذا الرجل، وأنه وهذا الشيخ الذى يروى هذا الحديث سواء فى
المنزلة وفى الطبقة، بل قد يعلو فى الإسناد من أجل أن يثير فى
الناس رغبة الرحلة إليه.

فالسارق: كذاب، لكن من نوع خاص، وهو أنه يسرق الأحاديث
الغريبة. والفارق بينه وبين الوضاع والكذاب أن الأخير: هو الراوى
الذى لا يبالى أحدث بأحاديث سواء سمعها، أو لم يسمعها، مشهورة
كانت، أو غريبة فلا يبالى. والوضاع: هو الذى يفترى على رسول
الله ﷺ، ما لم يقل. والوضاع: كذاب وزيادة؛ لأنه افترى، واختلق
على رسول الله ﷺ مما عملته يداه، ولم يكن ناقلاً عن غيره، إنما هو
الذى اختلقه، وافترى هذه الفرية على الرسول ﷺ^(٢).

وللسرقة علاقة بمباحث الإرسال والتحليس والتحمل والأداء؛
فقولهم: "قلان متهم بسرقة الحديث" - معناه أنه متهم بالكذب لأن
سرقة الحديث كذب؛ ولأن الذى يأخذ حديث غيره ويدعى سماعه

(١) قال ابن حبان فى خالد بن عبد الرحمن العبد: كان يسرق الحديث، ويحدث من
كتب الناس (الميزان ١/٦٣٣).

(٢) إتحاف النبيل ص ٦٦ وانظر الشرح والتعليل ص ٦١.

وهو لم يسمع لا يكون إلا كذاباً، أما إن لم يصرح بالسماع فهو إما مرسل أو مدلس^(١). وللسرقة صلة بمبحث القلب، فبركة بن محمد الحلبي، متهم بالكذب، قال ابن حبان: حدثونا عنه كان يسرق الحديث، وربما قلبه^(٢). وإذا شكوا في أن الراوى سارق اختبروه؛ قال الذهبي: "قطن بن إبراهيم القشيري... شيخ صدوق، أعرض مسلم عن إخراج حديثه في الصحيح له حديث ينكر. والعجب أن النسائي خرج عنه، ويقول: فيه نظر، وقال ابن حبان: "يعتبر بحديثه إذا حدث من كتابه". قلت: حدث عنه أبو حامد بن الشرقي، وطائفة... وإنما نالوا منه بروايته عن حفص بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر - مرفوعاً: أيما إهاب دبغ فقد طهر. ويقال: إنه سرقه من محمد بن عقيل، فطالبوه بأصله فأخرج جزءاً وقد كتبه على حاشيته؛ فتركه لهذا مسلم"^(٣).

ومن خلال المثال السابق نجد أن ابن حبان أخذ بالتفصيل في الحكم على روايته، حيث إنه يحتج بحديثه إذا كان من كتاب. أما همام بن مسلم الزاهد فقد تركه ابن حبان لأنه (كان ممن يسرق الحديث ويروى به، ويروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم على قلة معرفته بصناعة الحديث، فلما فحش ذلك منه وكثر في روايته بطل الاحتجاج به"^(٤). أى أن السرقة لها درجات في مراتب الجرح والتعديل. أما بركة ابن محمد الحلبي فهو يقبل في الشواهد والمتابعات؛ قال ابن حبان: كان يسرق الحديث وربما قلبه، وإذا أدخل عليه حديث حدث به، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد^(٥). وفي

(١) شفاء العليل ص ٢٣٤.

(٢) الميزان ٣٠٣/١.

(٣) السابق ٣٩٠/٣ - ٣٩١.

(٤) المجروحين لابن حبان ٩٦/٣.

(٥) السابق ٢٠٣/١.

الشاهد السابق دليل على تداخل مبحث السرقة مع مبحث التلقين.

وقد يتهم الراوى بالسرقة وهو منها برئ؛ لأن الحكم قد يصدر فى حالة بعينها أو من ناقد متشدد لأن أسيد بن زيد الجمال روى له البخارى مقروناً، وهذه درجة من درجات الاحتجاج، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث^(١). ومع أن ابن عدى من المعتدلين إلا أنه قال فى قطن بن نسير: "كان يسرق الحديث". وروى له مسلم وأبو داود والترمذى^(٢).

ومما يزيد أهمية الأخذ بالتفصيل فى دراسة الألفاظ، وتطبيق المعايير، وبالتالى التأنى فى الحكم على الرجال - أن "حماد بن أسامة أبو أسامة الحافظ الكوفى"، روى له السنة وهو متفق على الاحتجاج به وتوثيقه، ووثقه الذهبى إلا أن الأزدي قال نقلاً عن سفيان الثورى بلا إسناد: إني لأعجب كيف جاز حديث أبى أسامة؛ كان أمره بيناً؛ كان من أسرق الناس لحديث جيد^(٣).

ويظهر خطأ الأزدي إذا عُرِفَ ما قاله ابن حجر فى هدى السارى: "حماد بن ابن أسامة أبو أسامة الكوفى أحد الأئمة الأثبات، اتفقوا على توثيقه، وشذ الأزدي فنكره فى الضعفاء وحكى عن سفيان بن وكيع قال كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها... قال سفيان بن وكيع: إني لأعجب كيف جاز حديثه كان أمره بيناً، وكان من أسرق الناس لحديث حميد". وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد بالناقل عنه، وهو أبو الفتح الأزدي ابن وكيع فظن أنه حكاه عن سفيان الثورى فصار يتعجب من ذلك ثم قال إنه قول باطل وأبو أسامة قال أحمد فيه كان ثبناً ما كان أثبتة لا يكاد

(١) للميزان ٢٥٦/١ - ٢٥٧.

(٢) السابق ٣٩١/٣.

(٣) السابق ٥٨٨/١.

يخطئ وروى له الجماعة^(١).

وقد اهتم الدارسون المعاصرون بدراسة لفظ: (يسرق الحديث) ومحاولة تفسير وبيان دلالاته، قال الشيخ مصطفى إسماعيل: قول المحدثين "كان فلان يسرق الأحاديث أو يوصل الحديث ويسرقه، أو يسرق الأحاديث ويسوي الأسانيد"، معناه أن يكون الحديث معروفاً براوٍ فيأتي هذا السارق ويروى هذا الحديث عن شيخه، أى شيخ ذلك الراوى أو يرويه عن راوٍ آخر فى طبقة من سرقة منه إظهاراً للرحلة وترغيباً للناس فى الحديث لغرابته، وسمى ذلك ابن الصلاح قلباً لبعض السند، وسماه ابن دقيق العيد سرقة. وتعقبه السخاوى فقال: وفى إطلاق السرقة على ذلك نظراً إلا أن يكون الراوى المبدل به عند بعض المحدثين منفرداً به فسرقة الفاعل منه قال: وللخوف من هذه الآفة كره أهل العلم تتبع الغرائب. والراوى إذا تحقق النقاد أنه أخذ حديث غيره وادعاه لنفسه ولم يدلسه أو يرسله فليست أشك أن فعله هذا كذب؛ فإذا قالوا: "يسرق الأحاديث ويسوي الأسانيد" فهو أشد لأنه مع سرقة الحديث فإنه يسقط الضعفاء الأذنياء، ويظهر الأجواد الرفعاء لينفق حديثه، وقد قال برهان الدين الحلبي مبيناً لقول ابن الجوزى فى إبراهيم ابن عبد الله المصيصى: كان يسرق الحديث ويسويه" - قال: فقوله: (ويسويه)، مقتضاه أنه يضع^(٢).

إن من يرحل ويتعب فى تحصيل الحديث ليس كمن لم يرحل، إن للأول حقاً يسمى الآن فى كتب القانون بالحق الأدبى أو الذهنى

(١) هدى السارى ص ٢٦٢.

(٢) شفاء العليل ص ٢٦٦ وللمزيد من التطبيقات على هذا المعيار انظر الميزان ٩٩/٣،

٤٠/١، ٦٣٣، للكامل لابن عدى ٥٤/٢ - ٥٥ ترجمة أشعث بن عطاء. والميزان

٣٠٣/١، ٢٠٢/٣، ٦٥١، ٢٦٠، ٦٥٨، ٢٧٢، ١٨/١، ٣١٨، ٢٤٧، ٦٣٧، ١٥٧،

٣٤١/٣، ٣٦٦، ٧٨/١، ٩٠، ٥٧٩، ٢٣٣، ٤٦، ٤٢/٣، ١١٥/١، ١٥١/٣.

للمؤلف - مع الفارق - فالحديث النبوى ليس من تأليف محمد ﷺ أو من بنات أفكاره، إن محمداً موحى إليه ومكلف من قبل ربه بتبليغ الرسالة، وأقواله - هو - وأفعاله وإقراره بالسكوت عن فعل صدر من واحد من أصحابه شرع لنا. إن المحدث الذى سمع الحديث ورحل من أجله لا يحق لغيره أن ينسبه لنفسه إلا أن يرويه عنه أما أن يرويه عن شيخه - شيخ الذى رحل - ثم يسقط اسم الذى رحل، دون رحلة فى الأمر طعن فى عدالة الراوى وتدليس يخالف ضوابط التحمل والأداء. لقد تحدث القانونيون عن الحق الأدبى وخصائصه، وقالوا: إنه لا يقبل التصرف فيه^(١). وقد نبه المحدثون إلى مثل هذه الأمور فى طرق التحمل والأداء جاء مصطلح (إذن مجرد) ومعناه أن الشيخ أذن له بالنظر فى كتبه دون أن يجيزه بروايتها. أى ليس له سماع من راو بعينه لا فى جميع مروياته وإنما فى شخص واحد حصل على إذن مجرد من الإجازة، ومثال من ذكرت فيه (الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصى. قال ابن حجر فى هدى السارى: مجمع على ثقته، اعتمده البخارى وروى عنه الكثير، وروى له الباقر بواسطة، وتكلم بعضهم فى سماعه من شعيب. ف قيل إنه (مناولة) وقيل (إن مجرد). ثم قال ابن حجر: وبالف أبو زرعة الرازى فقال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثاً واحداً. قلت: إن صح ذلك فهو حجة فى صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول فى جميع ذلك أخبرنا، ولا مشاحة فى ذلك إن كان اصطلاحاً له^(٢).

إن سرقة كتب وأفكار الغير تعتبر بلا شك اغتصاباً لحقوقه، ولكن قد تخفف وطأته بما يدخل عليه من جهد المؤلف الشخصى وكلك ارتكاب تقليد أو غش وإخفائه بعمليات تسمى عند المؤلفين

(١) ص ٦٧ من نظرية الحق للدكتور عبدالرشيد مأمون، دار النهضة العربية، ط ١٩٩٨م.

(٢) هدى السارى ص ٣٢٢ ط السلفية، والشرح والتعليل ص ١٦.

عمل المقص فهو لا يختلف عن الأول ويتوقف مدى الاغتصاب على ناحية التحويل فى النقل، بأن يعمد المؤلف إلى انتزاع أفكار عدة من جهات مشتتة ويضمها دون تخوير أو إشارة إلى أصحابها ليسندها إلى نفسه ويدعى الإبداع ويطلب بناء على هذا الشهرة والمجد فهذا العمل سرقة محضة، وللمعتدى عليه الحق بمقتضى قانون حماية التأليف فى مقاضاة المقلد وطلب كفه عن استمرار ارتكاب الجريمة مع التعويض عن الضرر^(١).

ويشبه عملية القص السابقة أن بعض الرواة كان يسرق الحديث ويقلب الأسانيد والمتون، ويركب بعضها على بعض ويغير فى طرق التحمل تدليسا على النقاد؛ لكن هيهات! قال ابن حبان: "جعفر بن عبد الواحد الهاشمي... كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، يروى المتن الصحيح الذى هو مشهور بطريق واحد يجئ به من طريق آخر حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول (حدثنا) فى روايته كان يقول: قال لنا فلان بن فلان، ومما روى جعفر هذا قال: "... عن قتادة عن أنس عن النبى ﷺ قال: يقطع الصلاة الكلب والحصار والمرأة"... فإن هذا مسروق لا شك فيه ولم يروه أنس ولا قتادة، وليس لهذا الخبر إلا طريق واحد: حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبى ذر"^(٢). وقريب من اللصق هذا عمل المدلسين الذين يسقطون الضعفاء ويبقون النقات فيجودون الأسانيد^(٣). وقاعدة (ليس ما صح سندا صح متنا) كانت رد فعل لوضع الرواة المتون على الأسانيد الصحيحة وتركيبها عليها. وتجويد الأسانيد من عمل المدلسين. وقد

(١) حقوق الإنتاج الذهبى ص ١٧ للدكتور أحمد سويلم العمرى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

(٢) المجروحين لابن حبان ٢١٥/١ - ٢١٦، شاهد آخر فى ص (٢١٠) ترجمة جابر بن مرزوق، ص ٢٠٣ بركة بن محمد.

(٣) النكت على نزهة النظر لابن حجر ص ١١٣ - ١١٤.

سُمِّي (المدلّس) بهذا الاسم لكون الراوى لم يسمَّ من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به. واشتقاقه من الدّلس - بالتحرّك - وهو اختلاط الظلام بالنور، سمى بذلك لاشتراكهما فى الخفاء^(١).

وقريب من سرقة الحديث وحقوق المؤلف الغش فى الامتحانات، حيث نبه علماء الصحة النفسية إلى أن هذه الظاهرة - أحد مظاهر عدم الأمانة - وهو سلوك غير مقبول اجتماعيًا، ويتضمن هذا السلوك أخطارًا نفسية وتربوية واجتماعية، بعضها يتعلق بالفرد نفسه وبعضها يتعلق بالمجتمع وتؤثر على العملية التربوية بصورة واضحة وخاصة بعد انتشار ظاهرة الغش الجماعى - وتتنوع أساليب الغش بين النقل من الآخرين Copying أو استعمال قصاصات ورقية Cribnotes إلى أساليب أخرى عديدة تدل على اضطراب فى جوانب شخصية الطالب الغشاش. والعوامل التى قد تدفع الطالب للغش، ترجع إلى دافعية الإنجاز، وسمات الشخصية، ومستوى الحكم الخلقى^(٢).

وقد انتبه المحدثون لمثل هذه الأمور سابقين بذلك الإعلان العالمى عن حقوق الإنسان الذى وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ وأعلنته فى آخر عام ١٩٤٨م: "إن الإنسان المبتكر لإنتاج علمى أو أدبى أو فنى له حق التمتع بحماية مصالحه الأدبية والمادية فلكل فرد الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى"^(٣).

(١) السابق ص ١١٣.

(٢) دراسات فى الصحة النفسية ص ٩٣ للدكتور محمد السيد عبدالرحمن، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤، ١٩٩٨م.

(٣) حقوق الإنتاج الذهنى ص ٢٤، وانظر أيضًا ص ٢٨٧ وما بعدها من نظرية الحق للدكتورين هلال محمد إبراهيم ومحمود عبدالمعطى خيال، ط ١٩٩٦م - ١٩٩٧م. وهناك مجموعة أبحاث عنوانها (حق المؤلف بين الواقع والقانون) صادرة عن مركز الدراسات القانونية بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، وقام بنشرها فى كتاب دار النشر هاتيه.

معيار ومصطلح عدم الأمانة:

لهذا المعيار صلة كبيرة بالوضع والكذب والسرقة وعدم الوثاقة، ويصعب دراسته بمعزل عنها.

نقل ابن عدى عن ابن معين قوله فى أحمد بن أخت عبد الرزاق: كذاب، لم يكن بثقة ولا مأمون وقول أحمد: من أكذب الناس^(١).

وهذا المعيار تبلور - نتيجة تطبيقه - فى أحكام جاءت فى صورة ألفاظ، عدها العراقى فى المرتبة الخامسة فقال: "متهم بالكذب وهالك وليس بثقة ولا يعتبر به..." و"ليس بثقة ولا مأمون ومتهم بالوضع"^(٢). من هذه الألفاظ (ليس بثقة)، جاء فى تاريخ بغداد، ترجمة محمد بن سليم أبى عبد الله القاضى، قال ابن معين: "وأما ابن سليم فهو والله صاحبنا وهو لنا محب ولكن ليس فيه حيلة ألبنة، وما رأيت أحدا قط يشير بالكتابة عنه ولا يرشد إليه". وقال فى موضع آخر: "قد والله سمع سماعا كثيرا وهو معروف؛ ولكن لا يقتصر على ما سمع، يتناول ما لم يسمع، فقيل: يكتب عنه؟ قال: لا. وقال أحمد بن زهير: سمعت ابن معين يقول: ليس بثقة. قلت: لم صار ليس بثقة؟ قال: لأنه يكذب فى الحديث"^(٣).

وقال الذهبى: "محمد بن يحيى الفرات... ليس بثقة زور طبقة"^(٣). وقد يقال هذا اللفظ فىمن لا يتهم فى سماعه ولكن أتى كبيرة من الكبائر، جاء فى ترجمة يعقوب ابن حميد بن كاسب (قال ابن معين: ليس بشئ، وقال ابن أبى خيثمة عن ابن معين: ليس بثقة. قلت: من أين قلت ذاك؟ قال: "لأنه محدود". قلت: أليس هو

(١) مختصر الكامل ص ١٠٣ ترجمة رقم ١٠ وانظر أيضا ص ٥٤٢ (١٢٨٩)،

٥٤٧ (١٣٠٨)، ٢٧٧ (٤٨٨)، ٢٣٩ (٣٨٩)، ٥٤١ (١٢٨٥).

(٢) تاريخ بغداد ٣٢٦/٥ ونظر تراجم أخرى فى ١٩٤/٢، ٢٥٠/٢، ١١٣/٣ - ١١٤ منه.

(٣) الميزان ٦٦/٤.

فى سماعه ثقة؟ قال: بلى. لقد فهم ابن أبى خيثمة أن قول ابن ميعن: "ليس بثقة" أنه طعن فى صحة سماع يعقوب حتى ظهر له سبب آخر^(١).

وقال ابن معين فى عبد العزيز بن أبان القرشى: "ليس بثقة، قيل من أين جاء ضعفه؟ قال: كان يأخذ أحاديث الناس فيرويه"^(٢). وقد يقولون: "ليس بثقة" على من هو ليس من أهل الحديث؛ قاله ابن معين فى عبد العزيز بن عمران بن أبى ثابت؛ لأن تخصصه قرض الشعر لا الرواية^(٣). وقال ابن حجر فى تهذيب التهذيب معلقا على قول النقاد: "قال مالك: ليس بثقة، وقال البخارى: يتكلم فيه مالك ويحتمل منه"، وقال أبو الحسن بن القطان: قوله (يحتمل منه) يعنى من شعبة وليس ممن يترك حديثه، قال: ومالك لم يضعفه وإنما شح عليه بلفظ (ثقة) - قال ابن حجر: "قلت: هذا التأويل غير شائع بل لفظة (ليس بثقة) فى الاصطلاح توجب الضعف الشديد، وقد قال ابن حبان: روى عن ابن عباس ما لا أصل له كأنه ابن عباس آخر"^(٤).

وفى ترجمة إسماعيل بن عبد الله بن أويس، قال النسائى: "ضعيف"، وفى موضع آخر: "غير ثقة" وقال اللالكائى: "بالغ النسائى فى الكلام عليه إلى أن يؤدى إلى تركه ولعله بان له ما لم يبين لغيره؛ لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف. وعلق ابن حجر على ما سبق قائلا: قلت: وهذا^(٥) هو الذى بان للنسائى منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا من

(١) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢٠٦/٩ وشفاء العليل ص ٢١٥.

(٢) المجروحين لابن حبان ١٤٠/٢.

(٣) السابق ١٣٩/٢.

(٤) ٣٤٧/٤.

(٥) أخذ رشوة.

إسماعيل كان في شببته ثم انصلح^(١).

وقد يقولون: (ليس بثقة) على المجهول؛ قاله ابن عدي في سعيد بن عتبة^(٢). وقد يقولون (ليس بثقة) على الضعيف في الحديث من وجهة نظر ناقد ما، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه؟ - مسلم بن النحات - فقال: هو ضعيف الحديث عندي، فقيل له: إن يحيى بن معين قال: هو ثقة، فقال: ما هو بثقة عندي^(٣).

ومن هذه الألفاظ (ليس بثقة في النقل) و(لم يكن يوثق به) و(لم يكن موثقاً به في الرواية) و(ليس بثقة ولا أمين) و(لم يكن موثقاً به)، و(لم يكن يوثق به في علمه)^(٤).

ومنها (فلان يشبه أن يكون ممن يضع الحديث)^(٥) و(فلان ما أحسن تفسيره لو كان ثقة) و(فلان ليس بثقة ولا أمين أو ولا مأمون) أو "ليس عندنا من أهل الثقة"^(٦).

ومنها قولهم: "هذا رجل قد كفانا مؤنته أو كفانا مؤنته ومؤنة البحث عن حاله" - قاله مطين في ترجمة الهيثم البجلي شيخه^(٧). وقولهم: "فلان ليس بمؤتمن على دينه"، و(فلان ليس بمؤتمن في نفسه)^(٨). وقولهم: "فلان ليس بالمرضى لا في حديثه ولا في دينه"^(٩). وقولهم: "فلان غير مقنع أو فلان لم يقنع الناس بحديثه"،

(١) تهذيب التهذيب ٣١١/١ - ٣١٢.

(٢) الكامل ١٢٤٧/٣.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٨٧/٨.

(٤) الميزان ٢٣٤/١، ١٥١، ٥٤٣/٢ وشفاء العليل ص ٢١٨.

(٥) السابق ص ٢٢٠.

(٦) السابق ص ٢٢٣.

(٧) تهذيب التهذيب ٩٥/١١.

(٨) لسان الميزان ٢١٣/١ والميزان ٥٦٥/٣.

(٩) شفاء العليل ص ٢٣٠.

وأكثر من يستعمل هذا اللفظ من أئمة الجرح والتعديل أبو إسحاق الجوزجاني، وهو بمعنى غير ثقة، كما في ترجمة إبراهيم بن أبي يحيى^(١). وقولهم: (فلان أحاديثه أحاديث سوء)^(٢). وقولهم: "فلان ما هو بمحمود عند أصحابنا"^(٣).

وقول أحدهم "كل آل أبي فلان ثقات إلا فلاناً" أو "لم يكن فلان يوثق فلاناً" أو (يُسأل أحدهم أفلان ثقة؟ فيقول: لا" أو "يُسأل أحدهم عن راو فيوثق آخر" أو (يذكر أحدهم اسم راو ثم يقول: ليس هو فلاناً فلان ثقة) - لا يلزم منه نفى الثقة بالمعنى الاصطلاحي، بل قد يكون محتجاً به بمفرده أو في الشواهد والمتابعات، فقد يقال - مثلاً - في راو ليست مكانته في الزهري كمكانة غيره، أى أن السياق في هذه الحالة هو الذى يحدد درجة الحكم، وقد يكون الراوى من أهل الشواهد والمتابعات. صحيح أن هذه الألفاظ تأتى - غالباً - في الجرح الشديد^(٤)، لكن أحياناً يسأل أحدهم: فلان ثقة؟ فيعرض عن ذلك ويقول: الثقة فلان وفلان ويسمى بعض المشاهير، وفي مثل هذا لا يعد الجرح شديداً بل قد يكون نفياً للمنزلة العليا فقط، ونحو هذا ما حدث لعبد الرحمن ابن مهدي، وهو يحدث فقال: حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ فقال ابن مهدي: "صدوق خيار الثقة شعبة وسفيان"^(٥). أى أنه يقول فى سياق المقارنة، وقريب من هذا أن أبا حاتم قد يقول فى الراوى: (لا بأس به) أو (صدوق) فإذا سئل: أحتج بحديثه؟ فيجب بالنفى،

(١) أحوال الرجال للجوزجاني ص ١٢٨ وانظر أيضاً ١٣٥، ١٨٠، ٢٠١، وشفاء العليل ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) الميزان ٤/٤٩٠.

(٣) لسان الميزان ٢/٣٠٩.

(٤) انظر الميزان ١/٦٦٤، تهذيب التهذيب ١/٢٤١ والجرح والتعديل ٣/٥٥٥،

٢٣١/٤ وتاريخ بغداد ٩/١٨.

(٥) شفاء العليل ص ٣٤١.

فقد قال ابن أبي حاتم فى ترجمة عبدالله بن موسى التيمى: سمعت
أبى يقول: ما رأى بحديثه بأساً، قال: قلت: أيجتز به؟ قال: ليس
محلّه ذاك^(١).

أى أن هذه الأقوال تصدر فى سياق المقارنة بين الأوثق والثقة أو
المبرز فى شيخ ومن دونه فىجب مراعاة القرائن والملابسات فى كل
ترجمة. وبذا يثبت أنهم أخذوا بالتفصيل فى تطبيق هذا المعيار.

معيار شرب الخمر^(٢):

يرد المحدثون رواية شارب الخمر، وانتبهوا؛ إلى أنها تؤثر على
العقل، وبالتالي على ضبط الراوى وبالتالي تعديله أو جرحه، والخمر
حرام حرّمها الإسلام فى المرحلة الأخيرة من مراحل تحريمها.

جاء فى ترجمة سعيد بن ذى لقوة أنه (شيخ دجال يزعم أنه
رأى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يشرب المسكر... وكيف يشرب عمر
بن الخطاب رحمه الله المسكر، وهو الذى خطب الناس بالمدينة،
وقال فى خطبته: سمعت النّبى صلى الله عليه وآله يقول: الخمر من خمسة أشياء
والخمر ما خامر العقل. ولم يكن عمر يشربها فى أول الإسلام
حيث كان شربها حلالاً بل حرّمها على نفسه، وقال: لا أشرب شيئاً
يذهب عقلى^(٣).

أى أن عمر أدرك قبل تحريمها أنها تذهب العقل وتؤثر على
مدى دقة ما يقوله الإنسان، وبهذا اتفق العقل البشرى مع فلسفة
التشريع فى مسألة تحريمها. أى أن المسلمين - وبخاصة المحدثين
- يرون أن الذى يرتكب حراماً مخالفاً بذلك منظومة القيم فى

(١) الجرح والتعديل ١٦٧/٥ وانظر أيضاً، ٢٢٢/٥ - ٢٢٣، ٩١٦.

(٢) انظر فى حكم الخمر فى الإسلام ص ١٦٦ وما بعدها من (الحديث وأحكامه)
للدكتور (أبو اليقظان عطية الجبورى)، نشر جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم
الدين. والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى ١/٣٣٧ - ٣٣٨.

(٣) المجروحين لابن حبان ١/٣١٢، والميزان ٢/١٣٤ - ١٣٥.

الإسلام يكون مرتكبًا لذنوب يخرجها عن العدالة. وبورود هذا النص عند ابن حبان يتضح أنهم أدركوا مدى خطورتها على العقل.

جاء في ترجمة (محمد بن فضاء) إنه كان يبيع الخمر؛ لذلك حمل سليمان بن حرب عليه شديدًا. وقال يحيى بن معين: ليس بشئ^(١).

وقال ابن معين في (عمر بن عبد الله بن يعلى) إنه (كان يشرب الخمر)^(٢). وللخمر علاقة بالمعازف - أحيانًا - جاء في ترجمة "سليمان بن أحمد الواسطي" أنه (كذب يحيى، وضعفه النسائي. وقال ابن أبي جاتم: كتب عنه أبي وأحمد ويحيى ثم تغير، وأخذ في الشرب والمعزف فترك"^(٣). وجاء في ترجمة صالح بن محمد الترمذى - كما نقله الذهبي - أنه: "صالح بن محمد الترمذى ... لا يحل كتب حديثه. كان مرجئًا جهميًا داعية، يبيع الخمر، ويبيح شربه، رشاهم فولوه قضاء ترمذ. وكان يؤدب من يقول: الإيمان قول وعمل"^(٤).

وقد تحدث النقاد عن درجات شرب الخمر، فمنه التبيذ - الذى هو حلال فى رأى - وتحدثوا عن المسكر منه، وتحدثوا عن الخمر، وتحدثوا عن إدمان الأخيرة. قال الذهبي في ترجمة (محمد بن عبد الحميد السمرقندى): "تركه أبو سعد السمعاني لإدمانه شرب الخمر، فما روى عنه"^(٥).

ومن الرواة من كان يجمع بين شرب الخمر وأمور أخرى من مثل (التهتك والفجور) و(لعب الشطرنج فى المسجد) وغيره. جاء فى ترجمة (محمد بن الضوء ابن الصلصال) أنه (كان معروفًا

(١) المجروحين ٢٧٤/٢، الميزان ٥/٤.

(٢) مختصر الكامل ص ٥١٦ [١٢٠٥].

(٣) الميزان ١٩٤/٢، ١٠١/٤ ترجمة (سليمان بن أحمد الدمشقي).

(٤) الميزان ٣٠٠/٢.

(٥) السابق ٦١٣/٣.

بالزور وشرب الخمر). قال الخطيب: كان أحد المتهتكين بالخمير والفجور^(١). وجاء في ترجمة (فضالة بن مفضل بن فضالة) أن أبا حاتم قال فيه: لم يكن أهلاً أن يروى عنه. وقيل - القائل الذهبي -: كان يشرب المسكر، ويلعب الشطرنج في المسجد^(٢).

وشارب الخمر في أسفل درجة (دركة) من درجات الجرح^(٣). لكن إتيان (علي بن السراج المصري) وحفظه أجبر المحدثين على قولهم: "حافظ متأخر متقن، لكنه كان يشرب المسكر. قال الدارقطني: كان يحفظ الحديث، وكان يشرب ويسكر"^(٤).

وليس في هذا دعوة من المحدثين إلى شرب الخمر فهذه حالة لا يقاس عليها، تدل على أن الناقد ينبغي عليه مراعاة التفصيل في أحكامه.

أما (الجراح بن منهال، أبو العطوف الجزري) فقد (كان صاحب غفلة). النسائي والدارقطني: متروك. ابن حبان: كان يكذب في الحديث، ويشرب الخمر"^(٥).

ومثلما نقد المحدثون الرواة ومروياتهم جرحاً وتعديلاً - تطبيقاً - فقد تحدثوا في مقدمات كتبهم، وكتب الدراية في مبحث (العدالة) - عن رد رواية شارب الخمر؛ قال ابن حبان في مقدمة المجروحين: "سمعت إبراهيم بن نصر العنبري يقول: سمعت علي بن خشرم يقول: سمعت ابن إدريس يقول: لا يسمع الحديث ممن

(١) السابق ٥٨٦/٣.

(٢) السابق ٣٤٩/٣ وانظر تراجم أخرى في مختصر الكامل ص ٥٤٧ (١٣٠٨)، وتاريخ بغداد ٤٧/٩ ترجمة (الشاذكوني).

(٣) انظر شفاء العليل ص ٢٧٧. وللمزيد انظر الميزان ٢٩٥/٣، ١٠١/٤، ٢٣٨/١، ٣٩٠/١.

(٤) الميزان ١٣١/٣.

(٥) الميزان ٣٩٠/١.

شرب مسكراً، لا ولا كرامة" (١).

وقد كان المحدثون على وعى بما كان يقوله الشعراء في مدح الخمر جاء في ترجمة (عمرو برق) أن ابن معين قال: نزل عكرمة على عبد الله الأسواري والد عمرو هذا بصنعاء، فأمر ابنه بالأخذ عن عكرمة، فكان عكرمة يقول: اطلبوه؛ فكانوا يحبونه، وكان يشرب؛ فكان يقول له: لعلك ممن يقول:

اصيب على صورك من بردها إنى أرى الناس يموتونا

قال ابن عدى: فيقوم وهو سكران" (٢).

وينبغي هنا التمييز بين الخمر المسكر والنبذ المسكر وغير المسكر هذه أمور إلى مباحث الفقه أقرب (٣). وهذا أمر ينبغي الأخذ بالتفصيل (٤) فيه لأن الفقهاء اختلفوا في أمر النبذ وفي درجة إسكاره، جاء في ترجمة (عمر بن قيس المكي) أنه "حج مالك فلقبه عمر بن قيس المكي، فقال له: أنت مالك؟ أنت هالك؛ جلست ببلدة رسول الله ﷺ، تضل حاج بيت الله تقول أفرد أفرد، أفردك الله؛ فأراد أصحاب مالك أن يكلموه، فقال: لا تكلموه؛ فإنه يشرب الخنزريس (يعنى النبذ المسكر) (٤).

(١) مقدمة المجروحين ٢٣/١.

(٢) الميزان ٢٩٥/٣ وانظر أيضاً ٢١٨/١ - ٢١٩.

(٣) انظر القاموس الفقهي لسعدى أبو جيب ص ٣٤٦.

(٤) جاء في ترجمة (إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الإمام الحجة) أنه روى له الستة وأجمعوا على توثيقه ووضع الذهبى أمامه علامة (صح) للدلالة على أنه موثق عنده، وكان حافظاً فقيهاً كبير القدر. وأن على بن خشرم قال: قلت لوكيع: رأيت ابن علياً يشرب النبذ حتى يحمل على الحمار، يحتاج من يرده إلى منزله، فقال وكيع: إذا رأيت البصرى يشرب فاتمه. قلت - القائل الذهبى -: "وكان الكوفى يشربه تديناً، والبصرى يتركه تديناً". (الميزان ٢١٨/١ - ٢١٩).

(٤) الميزان ٢١٨/٣.

وجاء فى ترجمة ابن أبى ليلى (محمد عبد الرحمن) أنه (كان لا يجيز قول من لا يشرب النبيذ)^(١). لذلك جاء فى ترجمة (عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفى) أن جريراً كان (يحكى عن زائدة أنه رآه يشرب الخمر).

وضعه أحمد ويحيى والنسائى. وقال البخارى: يتكلمون فيه. وقال الدارقطنى: متروك. وقال زائدة: رأيت يشرب الخمر. وقال الساجى - تعليقاً على قول زائدة -: أحسب رآه يشرب شيئاً من هذه الأنبذة التى هى عند من يرى أنها حرام خمر^(٢).

والحق مع المحدثين - والإسلام بصفة عامة وبعض علماء الأمم الأخرى - فى تحريمهم الخمر، وإصرار أهل الحديث على رد رواية شارب الخمر، فعلماء النفس الآن يشتكون (من مضار الخمر الصحيحة كإتلاف المعدة وتليف الكبد، وفقدان الشهية، وقد تؤدى إلى الإصابة بأمراض الكلى أو السل. والسكر يضعف القوة العقلية والقوة الإدراكية فى الإنسان وكثيراً ما ينتهى إلى الجنون)^(٣).

إن الخمر فى بداية شربها غيرها فى إدمانها، لقد قسم علماء النفس شرب الخمر إلى مراحل يهمنها منها (المرحلة الثانية: مرحلة الإنذار بالإدمان، وتتميز هذه المرحلة بظهور نوبات من النسيان التام لما حدث أثناء الإغراق فى شرب الخمر فى صباح اليوم التالى)^(٤). كما أن الخمر غالباً ما يفقد مدمنها الذاكرة بسبب الهذيان

(١) السابق ٦١٤/٣.

(٢) الميزان ٢١١/٣، والمجروحين لابن حبان ٩١/٢.

(٣) فى الصحة النفسية والعقلية ص ٢٣٦ للدكتور عبد الرحمن عيسوى، ط١، ١٩٩٢م، نشر دار النهضة العربية.

(٤) الطب النفسى المعاصر لجلينيك ص ٣٥١ ترجمة الدكتور أحمد عكاشة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م.

وللخمر أضرار على العلاقات الاجتماعية فقد ناقش جودوين Goodwin فى العديد من مقالاته التأثير السيئ لإدمان الخمر على العلاقات الاجتماعية، إنها تجعل شاربها يعانى من ضعف ذاكرة يستمر لفترة وجيزة يتمثل فى عدم قدرته على تذكر الأحداث التى مضى عليها من (٥ - ١٠) دقائق. وقد تسبب تلك الوقائع والأفعال وقوع مشاكل عائلية مثل إهمال قرينة حياته والإساءة إلى الأطفال والطلاق، وقد يؤدى تصرف معاقرة الخمر أثناء فترة (فقدان الوعي) إلى فقدته لوظيفته مما يؤدى إلى مزيد من التعقيدات^(٢).

وبذلك يكون تحريم الخمر فى الإسلام واضح وقاطع، وهو يشمل كل أنواع المواد التى تؤدى إلى السكر أو ذهاب العقل، ففيها مواد مثبتة للنشاط. إنها تؤثر على الأعصاب، والكفاءة الذهنية والعضلية، وقد يندفع الفرد الذى يتناول الخمر بما يحسه أول الأمر من نشاط نتيجة تحرر الجهاز العصبى السفلى من سيطرة الجهاز العصبى العلوى بعد أن تقل كفاءة هذا الأخير نتيجة للخمر^(٣).

ولم يكتف المحدثون بالإشارة إلى أضرار الخمر فى كتب الرجال بل سجلوه فى مؤلفاتهم الأخرى؛ قال الذهبى فى الطب النبوى: "تقدم حديث طارق بن سويد فى تحريم التداوى بالخمر... وقد أخبر الصادق أن الخمر ليس بدواء ولكنه داء، وذلك لما فيه

(١) السابق ص ٣٥٤.

(٢) الإسلام والتربية الصحية ص ٨٦ للدكتورة عائدة عبدالعظيم، ط ١، ١٤٠٤ هـ -

١٩٨٤م، مكتب التربية العربى لدول الخليج. وانظر ص ٩١، ٩٠، ٨٧.

(٣) ص ٨٢، ٨٣ من السابق وقارن بـ ص ٨١ - ٨٢ من كتاب (الحلال والحرام)

للدكتور يوسف القرضاوى، ط ٨، دار الاعتصام، مصر، ١٩٧٤م. وص ٢٠ من

كتاب الأثرية للإمام أحمد، تحقيق صبحى السامرائى، ص ١٢ - ٥٦ من

موسوعة الفقه الإسلامى، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٩٦٦م.

المضار والمفاسد من ذهاب العقل، وإذا ذهب العقل ذهب الدين، قال أبقراط: "ضرر الخمر بالرأس شديد لأنه يضر الذهن". قال صاحب الكامل: خاصيته الإضرار بالدماع والعصب، وقال غيره: يحدث النسيان والموت فجأة، ويحسن القبائح، ويورث الرعشة واللقوة والفالج والسكتة وغير ذلك^(١).

معييار ومصطلح الكذب:

الكذب عادة ذميمة لا يقبلها الأسوياء؛ لذلك نبه علماء الصحة النفسية إلى خطورته، فقد ذكر الدكتور عبد العزيز القوصي أن كلاً من الكذب والسرقة والغش عادات سيئة تشترك في صفة واحدة هي عدم الأمانة. فالكذب يعني عدم الأمانة في وصف الحقائق، والسرقة تعني عدم الأمانة إزاء ممتلكات الآخرين، بينما الغش هو عدم الأمانة في القول أو الفعل بشكل عام^(٢). واشترط المحدثين عدم كذب الراوى له ما يبرره؛ لأن الكذاب قد يزيد أو ينقص في الرواية، والأمر دين، والحديث مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، والكذب يعني عدم أمانة الراوى في نقله؛ لذلك مدح النقاد موسى بن علي بن رباح؛ قال أبو حاتم فيه: "يتقن حديثه لا يزيد ولا ينقص"، وجعلوا عدم الزيادة والنقصان من الأدلة على ضبط الراوى وصدقه في الرواية^(٣). والنهي عن الكذب ألح عليه القرآن الكريم حيث وردت مادة كذب ومشتقاتها حوالى (٢٧١)

(١) الطب النبوى ص ١١٨.

(٢) نقلاً عن الصحة النفسية للدكتور عبدالمطلب أمين القريطى ص ١٥٥، ط دار الفكر العربى، مصر ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. وانظر أيضاً ص ١٣٨ من كتاب (التكيف والصحة النفسية للدكتور محمود السيد الهابط، ط ٢ نشر المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، د.ت.، ص ٤٤٨ من كتاب (فى الطب النفسى للدكتور عبد الفتاح محمد دويدار، ط دار النهضة العربية، بيروت، سنة ١٩٩٤ م.

(٣) شفاء العليل ص ٣١.

مرة^(١) فى سور القرآن الكريم.

وينبغى التنبيه هنا إلى أن هناك فارقاً بين الكذاب والوضاع، الكذاب هو الراوى الذى لا يبالى أحدث بأحاديث سواء سمعها أو لم يسمعها، مشهورة كانت أو غريبة، فلا يبالى. والوضاع هو الذى يفترى على رسول الله ﷺ ما لم يقل، والوضاع كذاب وزيادة؛ لأنه افترى واختلق على الرسول ﷺ مما عملته يداه، ولم يكن ناقلاً عن غيره، بل هو الذى اختلقه وافتراه^(٢).

إن الراوى الكذاب حديثه يسمى (الموضوع) والمتهم بالكذب يسمى حديثه (المتروك) لأنه معروف بالكذب فى الكلام العادى لا فى الرواية^(٣).

وقد ذهب أتباع دلالة لفظ "كذاب" فلم أجد لها مكاناً سوى آخر مرتبتين من مراتب الجرح والتعديل حيث يترك النقياد مرويات الرواة الموجودين بهما.

ففى المرتبة الخامسة عند ابن أبى حاتم جاءت ألفاظ (متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب). وعند العراقى: "متهم بالكذب وهالك وليس بقعة ولا يعتبر به وفيه نظر وسكتوا عنه^(٤).

ويبدو من صنيع ابن أبى حاتم أنه جمع هذه المرتبة والتى تليها فى مرتبة واحدة، وصنيع ابن حجر بخلاف ذلك، فإنه جعل قوله: "متهم بالكذب" فى مرتبة أخرى غير مرتبة (متروك). وجعل من قيل فيه: "كذاب" وما يشبهه فى آخر المراتب. فهى عنده (من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بـ (متروك،

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه محمد فزاد عبدالباقى، ط

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. دار الحديث، مصر.

(٢) إتحاف النبيل ص ٦٦ والشرح والتعليل ص ٦١.

(٣) تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ٦٦، ٧٠.

(٤) شفاء العليل ص ٢١٣.

ومتروك الحديث وواهى الحديث وساقط"^(١).

وصنيع العراقي وسط فإنه جعل من أهل هذه المرتبة من قيل فيه: (هالك ومتروك) ومن قيل فيه: "متهم بالكذب" وهو الراجح^(٢).

إن من قيل فيه (متروك) الغالب عليه أن سبب ذلك رداءة الحفظ والفحش في الروايات، ومن قيل فيه (متهم بالكذب) الطعن فيه من قبل العدالة لا من قبل الحفظ، وهذه المرتبة تجمع بين من ترك إما لسوء حفظه وفحش تخليطه وإما لبدعته وإما لفسقه أو كذبه في كلام الناس وأما من كان متهمًا بالكذب في الحديث النبوي فسوف يذكر في المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح. إن ألفاظ المرتبة الخامسة تشترك جميعًا في أنها ليست صريحة في تكذيب الراوى وافترائه على رسول الله ﷺ^(٣).

وقد تبلور تطبيقهم لهذا المعيار في ألفاظ عديدة منها قولهم: (فلان يشبه أن يكون ممن يضع الحديث) أى أنه متهم بالوضع. ونحوه "لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق" قاله ابن عدى فى الحسن بن عبد الرحمن بن عباد بن الهيثم، وقد قال فيه: "يسرق الحديث منكر عن الثقات". ونحوه قولهم: "فلان ليس يشبه حديثه حديث أهل الصدق". وقد قال ابن عدى فى محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤى: "لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق"، والرجل قال فيه صالح جزرة: كذاب، وقال الخطيب: "لم يكن يوثق به". فهذه الألفاظ بمفردها ليس فيها تصريح بأن الراوى يكذب فقد يكون ذلك لفحش خطئه أو لتهمة بالكذب^(٤).

(١) النكت على نزهة النظر لابن حجر ص ١٨٧.

(٢) شفاء العليل ص ٢١٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) شفاء العليل ص ٢٠، والكامل ٧٤٦/٢، الميزان ٤٧٥/٣.

وأما قول ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج بفلان" أو "لست أستجيز الرواية عنه" - فهو كثيرًا ما يقول ذلك في الراوى الذى فحش خطؤه والمتهم بسرقة الحديث والكذب فى الروايات^(١).

مع مراعاة أنه قد يقول "لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد" على الرواة الذين يصلحونه فى الشواهد والمتابعات^(٢). وقولهم: "فلان اتهم فى اللقاء" أى أنه حدث عن أقوام لم يلقهم وادعى السماع من مشايخ لم يدرهم وهذا على سبيل التهمة لا التصريح بكذبه^(٣). وقولهم: "فلان متهم بالكذب فى لهجته" أى فى لسانه، ونحوه "فلان يكذب فى كلام الناس أو يكذب فى غير الرواية"^(٤).

وقولهم: "فلان ضعفوه بأنه لم يلق أولئك" أى أنهم ضعفوه من قبل عدالته، وأنه ادعى السماع من أقوام لم يلقهم، وقد قال ابن عدى فى أحمد بن عبد الجبار العطاردى: رأيتهم مجمعين على ضعفه ولم أر له حديثًا منكرًا إنما ضعفوه؛ لأنه لم يلق أولئك. وقال مطين الحضرمى: "كان يكذب"، قال الذهبى: "يعنى فى لهجته لا أنه يكذب فى الحديث"^(٥).

وقولهم: "حدثنا فلان والله المستعان" أو "حدثنا فلان وإنا لله وإنا إليه راجعون"^(٦). وقولهم: "فلان ليس على وجهه سيماء المتقين" أى أنه فاسق، وليس فيه تصريح بأنه يكذب فى الرواية^(٧).

(١) المجروحين له ١/١٤٦، ٢٥٧، ٣١٦.

(٢) انظر السابق ٢/٥٦، ١٦، ١٠، ١٢٨.

(٣) شفاء العليل ص ٢٢١.

(٤) السابق ص ٢٢٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٣/٥٦ - ٥٧، وشفاء العليل ص ٢٣٦ لكن الشيخ مصطفى إسماعيل اعترض على كلام الذهبى ووافق مطينًا على كلامه.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٥/٢٦٧، لميزان ٣/٣٩٤، تهذيب التهذيب ٨/٣٩٣.

(٧) شفاء العليل ص ٢٤٠.

أما المرتبة السادسة ففيها جزم بأن الراوى كذاب فى الرواية.
والألفاظ التى تبلور هذا المعيار فيها كثيرة مثل: (أكذب الناس)
(وركن الكذب) و(كذاب) عند الحافظ ابن حجر^(١).

وعند السيوطى كذاب ويكذب. وقولهم "أفاك"^(٢) وقولهم: "فلان
من إفكه كذا" و(فلان أكذب البرية) و(كذوب) و(كذاب خبيث)
و(يضرب المثل بكذبه) أو (كذاب على رسول الله ﷺ) و(ما رأيت
أكذب من ذى شفتين منه) و(معدن الكذب) و(من معادن الكذب)
و(منع الكذب) و(كذاب مكذب) و(كذاب والى بالوضع) و(كذاب له
طامات)^(٣). وقولهم إذا ذكروا إسنادًا: (هذه سلسلة الكذب) أو (يقلب
الأسانيد عمدًا وملحد كذاب)^(٤).

وقولهم: "فلان كذاب عدو لله رجل سوء خبيث"^(٥) و(فلان كذاب
لا يتابع على بلاياه) أو (كذاب بارد) أو (كذاب أشر)^(٦).

وقولهم: (حديثه يدل على أنه لا يصدق) أو (ليس بصدق)^(٧).
و(ليس من أهل الصدق) أو (بعيد عن أوعية الصدق)^(٨). وقولهم:
(فلان أفاك الحديث أو اخترق الحديث)^(٩).

وقولهم: "كان فلان زيفًا"^(١٠). وقولهم: "كان فلان يجلد فى

(١) النكت على نزهة النظر ص ١٨٨.

(٢) شفاء العليل ص ٢٠٦.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الميزان/ ١٥٩.

(٥) السابق ١/ ٢٠١.

(٦) شفاء العليل ص ٢٦١.

(٧) الجرح والتعديل ٨٥١٨.

(٨) شفاء العليل ص ٢٦٢.

(٩) السابق ص ٢٦٢.

(١٠) الميزان ١/ ٤٣٥.

الحديث" (١). ومن ذلك وصفهم لمجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، فقد روى ابن حبان بسنده عن الحسن ابن سفيان أنه قال: سمعت حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: الحديث عن مجالد يجلد الحديث (٢).

ومما يؤكد ما سبق ما ذهب إليه يحيى بن سعيد حيث جرح مجالد بن سعيد، ورماه بالكذب. جاء عن الفلاس قوله: سمعت يحيى بن سعيد يقول لبعض أصحابه: "أين تذهب؟ قال: إلى وهب بن جرير أكتب السيرة عن أبيه عن مجالد. قال يحيى: تكتب كذبًا كثيرًا، لو شئت أن يجعلها مجالد كلها عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله (٣). وقولهم: "لم أر أصفق وجهًا من فلان أو لم أر في الكذابين أصفق وجهًا منه (٤).

وقولهم: "حدث عمن لم يرههم أو لم يدركهم أو ماتوا قبل أن يولد أو حدث عمن لم يخلق". وقولهم: "فلان به كل البأس" و"كان يغير أسماء الله" و"موسوم بالكذب" (٥). وقولهم: ما رأينا أحدًا أبين أمرًا من فلان" أو "لا نقطع على أحد بالكذب إلا على فلان" (٦). وقولهم: "شويطر كذاب" (٧). وقولهم: "ليته اكتفى بما سمع أو بما رزق أو لو حدث بما سمع لكان فيه كفاية أو مقنع لكنه حدث عن شيوخ لم يدركهم أو لا يقتصر على ما سمع أو تناول ما لم يسمع أو لو حدث بما سمع لكان خيرًا له أو لم يقتصر على الذي عنده حتى

(١) المجروحين لابن حبان ١٠/٣.

(٢) السابق نفسه.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/١٠ والشرح والتعليل ص ١٢٤.

(٤) شفاء العليل ص ٢٦٧.

(٥) السابق ٢٦٨.

(٦) السابق ٢٦٩.

(٧) السابق نفسه.

تخطى إلى أحاديث غيره أو لم يصبر على ما رزق وأسرف فى الأمر فافتضح أو قد سمع وطلب لكنه لم يقتصر على ما سمع ولو اقتصر لكان له فيه كفاية^(١).

وقولهم: "كان فلان يرزق" و"عفر من الأعفار"^(٢). وقولهم: "فلان مكشوف الأمر دجال أو مكشوف الأمر جدًا"^(٣). وقد يقولون (دروزن) وهو الكذاب بلغة أهل فارس. والحق أنها (دروغزن) بمعنى كاذب، لأن دروغ تعنى الكذب^(٤).

أردت من خلال ما سبق أن أشير إلى أن ابن أبى حاتم ومن تابعوه فى الكلام عن مراتب الجرح والتعديل لم يدونوا كل هذه الألفاظ فى المرتبة الخامسة أو السادسة واكتفوا ببعضها - القليل جدًا منها -، وأردت أن أبين أن الظاهرة الواحدة قد يعبر عنها بألفاظ مختلفة فكما أن للفظ الواحد دلالات مختلفة مثل "صدوق" التى تأتى فى كل مراتب التعديل وكل مراتب الشواهد، وكل مراتب الجرح بالنفى والسلب - كذلك الألفاظ المختلفة قد تأتى بمعنى واحد، أى أنه لا بد من استقراء الألفاظ والمعانى للوصول إلى الدلالة الدقيقة لمعرفة الأصوب من أحكامهم للوصول إلى رأى الراجح والدقيق والعلمى.

إنهم راعوا التفصيل حتى فى تطبيق هذا المعيار الذى لا تفصيل فيه. فالظاهر من قولهم: "فلان كذاب" أن الراوى يكذب فى الرواية إما بالسرقة أو بالتركيب أو بالوضع، ولكنهم قد يقولون ذلك على المبتدع كما قال ابن معين فى تليد بن سليمان المحاربى: "تليد

(١) شفاء العليل ص ٢٧٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ص ٢٧١.

(٤) دلتنى عليه الدكتور عبدالوهاب علوب (آداب القاهرة قسم اللغات الشرقية). انظر

شفاء العليل ص ٢٧٧.

كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب رسول الله - ﷺ - فهو دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين^(١).

ويقولون ذلك أيضًا فيمن يكذب في حديث الناس لا في الرواية، جاء في الميزان ترجمة الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور... ذكر الذهبي أقوال من كذبه ثم قال: "وحديث الأعور في السنن الأربعة والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع رواياتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروى عنه، قال: والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته وأما في الحديث النبوي فلا وكان من أوعية العلم". وما قاله الذهبي محتمل وليس بصريح، لأنهم يردون أحاديث الكذابين في الرواية ويبينون أمرهم ويحذرون منهم، ومن وضع أمر الكذاب فقد برئت عهده^(٢).

وقد يقولون (فلان كذاب) على من يخطئ ويهم ولا على من يتعمد، كما جاء في لسان الميزان ترجمة "برد" مولى سعيد بن المسيب، قال ابن حبان في الثقات: "كان يخطئ وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبًا، قال الحافظ ابن حجر: قلت: يعنى قول مولاه لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس"^(٣).

وجاء في تهذيب التهذيب ترجمة على بن عاصم بن صهيب الواسطي قول ابن معين: "كذب ليس بشئ" وقال يعقوب بن شعبة عن ابن معين: ليس بشئ ولا يحتج به، قلت: ما أنكر عليه؟ قال: الخطأ والغلط ليس ممن يكتب حديثه، فقيل ليحيى: إن أحمد يقول: على بن عاصم ليس بكذاب، فقال: لا والله ما كان على عنده قط

(١) شفاء العليل ص ٣٤٣ وتاريخ بغداد ١٣٨/٧.

(٢) الميزان ٤٣٦/١ - ٤٣٧ وشفاء العليل ص ٣٤٣.

(٣) لسان الميزان ٧/٢ وكلام ابن حبان في الثقات ١١٤/٦.

ثقة ولا حدث عنه شيء فكيف صار اليوم عنده ثقة؟^(١).

ونقل الشيخ مصطفى إسماعيل عن الشيخ المعلمي قوله: إن قولهم: "فلان يكذب أو كذاب" قد يقصد بها الوهم ومخالفة الصواب ولذا عدما بعضهم من الجرح غير المفسر ولكن العبرة ببقية الأقوال في الترجمة، فمثلاً قال ابن معين لأبي بدر شجاع بن الوليد السكوني: يا كذاب، وقد قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين في شجاع: شجاع بن الوليد ثقة، وثقه غير واحد ولكنه يهم ويغلط^(٢). وقد يقولون فلان كذاب على سبيل المزاح^(٣).

وفي تاريخ بغداد ترجمة أحمد بن أزهر النيسابوري ذكر قصة فيها أن ابن معين سمع حديثاً في فضل علي - وهو موضوع - وأحمد بن الأزهر هذا يحدث فلما سمعه قال ابن معين: من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث بهذا الحديث، فقام أحمد، وقال: هو ذا أنا، فتبسم ابن معين، وقال: أما إنك لست بكذاب"، والرجل قد وثقه غير واحد^(٤).

وقد يقولون (فلان يقع في حديثه الكذب) ويكون لذلك أسباب ولكل سبب حكم، فينبغي التفصيل:

(١) قد يكون سبب ذلك تعدد الكذب إما بالسرقة أو التركيب أو الوضع والاختلاق فهؤلاء يرد حديثهم ويترك.

(٢) قد يكون سبب ذلك الوهم والغفلة، والمغفل إما أن يبتدئ

(١) تهذيب التهذيب ٣٤٧/٧.

(٢) جاء قول المعلمي في "التكليف بما في تأنيب الكوثري من أباطيل" ص ٤٩٥، وانظر مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٤٤٨ وقارن بشفاء العليل ص ٣٤٤.

(٣) شفاء العليل ص ٣٤٤.

(٤) السابق نفسه.

(١) تاريخ بغداد ٤١/٤ - ٤٢

برواية البواطيل وما لا أصل له، وإما أن يُلقن من تلامذة سوء، سواء كانوا عامدين أو هم أنفسهم أهل وهم، قال عبد الله بن أحمد في الحسن بن علي بن شبيب المعمرى أبى على الحافظ: لا يعتمد الكذب ولكن أحسبه صحب أقواماً يوصلون الحديث". وقال ابن عدى: كان المعمرى كثير الحديث صاحب حديث بحقه كما قال عبدان: إنه لم ير مثله، وما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد في المتن فإن هذا موجود في البغداديين خاصة وفي حديث ثقاتهم، وأنهم يرفعون الموقوف ويصلون المرسل ويزيدون في الأسانيد، والمعمرى كما قال عبد الله بن أحمد: لا يعتمد الكذب ولكنه صحب قومًا يصلون ويزيدون^(١).

(٣) وقد يكون السبب في وقوع الكذب في رواية الراوى التدليس، فإن الراوى وإن كان ثقة قد يحمله الشره على رواية أحاديث الضعفاء والمتروكين وهى أودية الكذب^(٢).

ويلاحظ هنا تركيزهم على معايير الكيف: التعمد وغيره، ومعرفة نية الراوى من خلال مروياته وأحواله والقرائن وشهادات الآخرين وتاريخه ومذهبه^(٣).

كما أن هناك فارقاً بين قولهم: "فلان لو قيل له اكذب لم يحسن" و"فلان لا يحسن أن يكذب". القول الثانى يدل على الجرح الشديد ويدل على أن الراوى من الكذابين الحمقى الجهلة الذين لا يستطيعون أن يظهروا كذبهم فى صورة مستقيمة حتى يخفى أمرهم على العامة أو على النقاد فترة من الزمن، فهذا الصنف من الكذابين إذا حدث بحديث أو ادعى سماع حديث من بعض المشايخ

(١) تاريخ بغداد ٧/ ٣٧٠ - ٣٧٢ والكامل ٢/ ٧٥٠.

(٢) شفاء العليل ص ٤٢٧. (والمقصود يصلون المنقطع).

(٣) النية محلها القلب ولا يعلمها إلا الله، و"لا ينسب إلى ساكت قول" كما قال علماء أصول الفقه؛ لكن يستدل عليها أحياناً من أقوال وأفعال الشخص.

فلا يخفى أمره على العميان، ومن هؤلاء رتن الهندي الذي قال الذهبى فى ميزانه: "رتن وما أدراك ما رتن شيخ دجال بلا ريب ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة، والصحابة لا يكذبون، وهذا جرى على الله ورسوله - ﷺ - وقد ألفت فى أمره جزءاً ... ومع كونه كذاباً فقد كذبوا عليه جملة كبيرة من أسمع الكذب والمحال^(١).

وجاء فى ترجمة على بن محمد بن سعيد أبى الحسن الموصلى قال أبو نعيم: كذاب، كان محمد بن المظفر يذكره ويقول: المسكين لا يحسن الكذب. وعلق الخطيب على قوله هذا فقال: "هذا القول من ابن المظفر على سبيل الاستتكار لكذبه والاستعظام له لا على نفى الكذب عنه"^(٢).

وسأل مهناً يحيى بن معين عن يحيى بن هاشم بن كثير الغسانى: "تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث، ولكن وضعت له، وقال مرة: لا يحمل عن مثله الحديث، وقال مرة: دجال هذه الأمة، وقال مرة: لم يكن بالثقة"^(٣).

وقد يقال هذا اللفظ فى الرواة الذين لا بأس بهم، ويحسن حديثهم لذاته، قال يحيى بن معين فى عاصم بن عمر بن على المقدمى: ليس به بأس لا يحسن الكذب^(٤).

والقول الأول يدل على المدح وأن الراوى لثقة ودينه وورعه لو قيل له اكذب لم يحسن ولم يعرف كيف يكذب؛ لأنه على الفطرة السليمة؛ ولأنه تعود الصدق فإذا طلب منه خلافه يشق عليه^(٥).

(١) الميزان ٤٥/٢ وقارن بشفاء العليل ص ٤٧٢.

(٢) تاريخ بغداد ٨٣/١٢.

(٣) السابق ١٦٤/١٤.

(٤) اللعل ومعرفة الرجال لأحمد ١١١/٢.

(٥) شفاء العليل ص ٤٧٢ - ٤٧٣.

فالقول الأول صريح فى أن الراوى كذاب والثانى له احتمالات فقد يكون الراوى وضاعاً، أو كذاباً أو مبتدعاً أتى بأحاديث تشد بدعته، أو عابداً مغفلاً وضعت له أحاديث خبيثة فى إنكار صفات الله أو أحاديث فى التشبيه أو للتشكيك فى الدين، وهذا العابد لم يميزها^(١).

وهناك فارق بين قولهم: "فلان لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق". وقولهم: "فلان لا يصدق". الثانى تهمة للراوى بالكذب، والأول قد يكون سببه شدة الغفلة والتخليط وإن كان الراوى صدوقاً فى نفسه^(٢). واللفظ قد يأتى منفياً فيثبت عكسه فنفى السلب إيجاب، ونفى الكذب صدق، والصدق درجات، ففى أى مرتبة يكون من يقال فيه: "فلان لا يكذب" و"فلان أرجو أنه لا يكذب" أو لا يكون ممن يكذب" و(فلان ما أعلم أنه يكذب). فهذه الألفاظ تتدرج من الأحسن حالاً إلى الأسوأ حسب هذا الترتيب، فقولهم: (لا يكذب) جزم بنفى الكذب، وكثيراً ما يقال هذا ويقصد به إثبات الصدق والدفاع عن الراوى مع أن نفى النقص لا يلزم منه ثبوت الكمال. والقول الثانى ليس فيه جزم بل رجاء، ولا يلزم من رجاء الشئ تحققه، ومع ذلك فهو أحسن حالاً من القول الأخير؛ لأن عدم العلم لا يلزم منه العلم بالعدم ولا يلزم منه الرجاء، فكم من رجل لا يعلم المرء عنه الكذب ومع ذلك ليس بمنزلة من يقال فيه: (أرجو أنه لا يكذب) والألفاظ الثلاثة من ألفاظ الشواهد والمتابعات، والأول يرد أحياناً على سبيل التوثيق^(٣).

ويلاحظ أن دراسة المعيار وألفاظه يجب أن تدرس فى أماكن تواجدها سلباً وإيجاباً، يدل على هذا أن قولهم: "أصح شئ فى الباب"، و"أحسن شئ فى الباب" قد يدل على أنه أفضل الضعيف، وقولهم:

(١) السابق ص ٤٩٠.

(٢) السابق ص ٤٩٤.

(٣) شفاء العليل ص ٤٩٦.

ليس بصحيح فى كتب الموضوعات يعنى أنه موضوع ... إلخ. إن الألفاظ السابقة الخاصة بنفى الكذب غير موجودة عند ابن أبى حاتم ومن تابعوه، لا توجد فى مراتب وألفاظ وسلم الجرح والتعديل، ويدل على أن هناك ألفاظاً يجب دراستها بالمقارنة مع دلالات الألفاظ الأخرى التى تساويها فى المعنى والقيمة والدرجة - الذى يسميه علماء اللغة بالترادف - ولن يتم هذا دون الرجوع إلى موطن ألفاظ الجرح والتعديل الوحيد وهو كتب نقد الرجال ومروياتهم.

وهناك فارق بين قولهم: "فلان أرجو أن يكون ممن لا يكذب" و"فلان لا يعتمد الكذب"؛ فقولهم: "لا يعتمد الكذب" - معناه أن الكذب يقع فى روايته، ولكن على سبيل الوهم، وكذا القول الأول، فإنهم يقولون ذلك فىمن يقع فى حديثه المناكير، ولكنه من أهل الصدق ولم يعتمد ذلك^(١).

وهناك ألفاظ تستعمل فى غير محلها مثل "غمزه فلان" أو "غمزوه"، فهذا اللفظ ورد كثيراً فى الجرح الشديد، كما فى الميزان ترجمة عبد الله بن معاذ الصنعانى: "كان عبد الرزاق يكذبه، قال البخارى: غمزه عبد الرزاق"^(٢). وفى الضعفاء للعقيلي، ترجمة ثوير بن أبى فاختة، قال الحميدى: "ذكر لسفيان ثوير فغمزه، وقد قال فيه سفيان: من أركان الكذب"^(٣).

ومن هذه الألفاظ قولهم: "جرحه فلان" أو "هو مجروح" فهذا اللفظ يأتى أحياناً فى الجرح الشديد، كما فى ترجمة الحسن بن عمار الكوفى مولى بجيلة، قال على ابن الحسن لابن المبارك: لم تركت حديث الحسن بن عمار؟ قال: جرحه عندى الثورى وشعبة،

(١) شفاء العليل ص ٥٠٨.

(٢) الميزان ٥٠٦/٢.

(٣) ١٨٠/١ وقارن بشفاء العليل ص ٥٢١.

وكان شعبة يكذبه^(١).

كان يحيى بن سعيد ومالك يجرحان ابن إسحاق، وابن إسحاق قال فيه مالك: دجال من الدجاجلة، وقال فيه القطان - يحيى بن سعيد - أشهد أنه كذاب^(٢). وابن إسحاق حسن الحديث^(٣).

هذا التفصيل، ومراعاة الفروق الدلالية، ومراعاة التشدد والاعتدال - كل هذه الأمور، انعكست على تنظير بعض علماء الدراية - سوف أخص منهم الحافظ ابن رجب - في تقسيمه للرواة إلى أقسام ذكر منهم القسم الأول وعنوانه بـ (المختلف فيه بالكذب وعدمه) فقال: "فمثال القسم الأول: وهو من اختلف فيه هل هو منهم بالكذب أم لا؟ عكرمة مولى ابن عباس: اتهمه بالكذب جماعة منهم سعيد بن المسيب، والقاسم ابن محمد، وعطاء، وعلى بن عبد الله بن عباس، ويحيى بن سعيد الأنصارى وغيرهم. وأنكر ذلك جماعة آخرون: قال أيوب: لم يكن بكذاب، ولم أكن أتهمه ووافقه ابن أبي ذئب. وقال بكر المزنى: أشهد أنه صدوق. ووثقه أيضاً من الحفاظ يحيى بن معين وغيره. وخرج له البخارى فى صحيحه. وقال ابن عدى: إذا روى عنه الثقات فهو مستقيم الحديث، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه. وقال أحمد - فى رواية عنه: عمرو بن أبى عمرو كل شئ يرويه عن عكرمة مضطرب، وكذا كل من يروى عن عكرمة، سماك وغيره. قيل له: فترى هذا من عكرمة أو منهم؟ قال: لا، ما أحسبه إلا من قبل عكرمة. وقال أحمد بن القاسم: رأيت أحمد ضعف رواية عكرمة، ولم ير روايته حجة. قال أبو بكر الخلال: هذا فى حديث خاص، قال: وعكرمة عند أبى عبد الله ثقة، يحتج بحديثه. كذا قال. والظاهر خلافه، وقد

(١) الميزان ٥١٥/١

(٢) الميزان ٢٤/٤

(٣) السابق: نفسه.

يكون عن أحمد فيه روايتان؛ فإن المروزي نقل عن أحمد أنه قال: عكرمة يحتج به. وذكر يحيى بن معين عن محمد ابن فضيل، ثنا عثمان بن حكيم قال: جاء عكرمة إلى أبي أمامة بن سهل، وأنا جالس عنده، فقال: يا أبا أمامة، أسمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عكرمة عنى بشئ فصدقوه، فإنه لن يكذب على؟ قال: نعم.

وقال ابن معين: إذا سمعت من يقع فى عكرمة فاتهمه على الإسلام، وقال أبو حاتم الرازي: يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات. قال: والذي أنكر عليه مالك ويحيى بن سعيد فليسبب رأيه، يعنى أنه نسب إلى رأى الخوارج.

وأما تكذيب ابن عمر له، فقد روى من وجوه لا تصح، وقد أنكره مالك قال إسحاق بن عيسى: قلت لمالك: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب على، كما يكذب عكرمة على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغنى أن ابن المسيب قال ذلك لبرد مولاة.

وذكر أحمد أن ابن سيرين كان يروى عنه ولا يسميه، وكذلك مالك، وأشار أحمد إلى أنهما طعنا فى مذهبه ورأيه، لكن روى عن ابن سيرين أنه كذبه، من رواية الصلت بن دينار عنه، والصلت لا تقبل رواياته، وابن سيرين لا يروى عن كذاب أبداً^(١).

ثم ساق ابن رجب مثل ما قيل فى عكرمة فى محمد بن إسحاق^(٢) مع أنه صدوق.

إن منهج المحدثين فى نقد المرويات منهج ينقد نفسه وامتد إلى علماء القراءات والتاريخ واللغة والأدب فى تحقيق النصوص. إن آراء النقاد فى الجرح والتعديل جاءت فى صورة مرويات ينبغى التحقق من صدقها وعدمه، ويجب الأخذ بالتفصيل فى كل معيار

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب ص ٥٦٢ - ٥٦٣ بتحقيق الدكتور همام سعيد.

(٢) السابق ٥٦٣.

وكل لفظة، ومناهج النقاد. فقد يتشدد المعتدل في بعض الأحيان والعكس والمتساهل نفس الأمر. ولا بد من إعمال الكيف بجانب الكم فقد جاء في ترجمة محمد ابن إسحاق "تركه الأكثرون وضرب أحمد على حديثه، ولم يخرج في المسند ... والأكثرين على اتهامه بالكذب"^(١).

إن مراعاة الكم بإعمال قاعدة: (يقدم الجرح لأن المجروحين أكثر) فيها ظلم وإجحاف في بعض المواطن مثل ما نحن فيه. إنه لا بد من الأخذ بالتفصيل في كل ترجمة؛ حيث إن مع المرويات القائلة بجرح ابن إسحاق - مرويات قالت إنه: أمير المؤمنين في الحديث.

معيار ومصطلح الوضع:

الكذب بأنواعه وأقسامه أخف من الوضع وهو الاختلاق والافتراء، إن الكذاب قد لا يضع متناً ولا إسناداً ولكن يسرق أحاديث موجودة أو يروي أحاديث وضعها له غيره، ووضع المتن أشد من وضع السند^(٢). وكل وضاع كذاب لكن لا يلزم أن يكون كل كذاب وضاعاً^(٣).

ذكر برهان الدين الحلبي في كتابه (الكشف الحثيث عما رمى بوضع الحديث) في ترجمة علي بن محمد بن عيسى الخياط كلام الذهبي: "وواه ابن مأكولا واتهمه ابن يونس فقال: لا يجوز الاحتجاج به" ... قال برهان الدين: والذي ظهر لي أنه اتهمه بالكذب لا بالوضع؛ لأن قوله: "لا يجوز الاحتجاج به" ليست بعبارة وافية بالمقصود^(٤).

(١) السابق: نفسه.

(٢) شفاء العليل ص ٤٥٩.

(٣) السابق ص ٤٦٠.

(٤) ص ٣٠٤ بتحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية،

بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

إن المجتهد فى أحوال الرواة قد يثبت عنده، بدليل يصح الاستناد إليه، أن الخبر لا أصل له وأن الحمل فيه على هذا الراوى، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر فى الراوى أتعمد الكذب أم غلط؟ فإن تدبر وأمعن النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزمًا، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لم يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا إذا مال ظنه إلى أن الراوى تعمد الكذب قال فيه: متهم بالكذب، أو نحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى^(١).

والحق أن هناك ألفاظًا كثيرة يتفق معناها - وقد يظن اختلافها - تؤدى كلها معنى الوضع وتعمد الكذب، لقد تبلور هذا المعيار فى أحكام وألفاظ من مثل "فلان وضاع" و"فلان يفتعل الحديث" و"فلان يختلق الحديث" و"اخترق الحديث" و"الحديث الفلانى مما عملته يدا فلان" و"ينتج الحديث" و"يثبج الحديث" و"يولد الحديث"^(٢).

وقد عقد ابن حبان فى مقدمة المجروحين أنواعًا للضعفاء والمتروكين ذكر منهم الوضعاء فى النوع العشرين فقال: "ومنهم القصاص والسؤال الذين كانوا يضعون الحديث فى قصصهم ويروونها عن الثقات"^(٣).

إن برهان الدين الحلبى ألف كتابًا فى الوضعاء والمتهمين بالوضع، سواء صح الاتهام أم بطل، وفيه غنية لمن يريد الاطلاع على أسماء الوضعاء، وسوف أركز هنا على المهم.

هناك ألفاظ كثيرة منتشرة فى بطون كتب الجرح أطلقت على الرجال تدل على أنهم وضاعون مثلما سبق ومنها: (ليس بشئ) عند الدارقطنى والشافعى بصفة خاصة^(٤). وكذلك البخارى - فى

(١) المعلمى، التتكيل ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) شفاء العليل ص ٥٠٤.

(٣) المجروحين ٨٥/١.

(٤) شفاء العليل ص ٣٠٠.

بعض معاني (سكتوا عنه) ^(١) - ومنها قولهم: "لو طار على رأس فلان غراب لجاء فيه بحديث" ^(٢). وقولهم: "فلان لا ندري كيف غفل عنه من تكلم في الرجال" ^(٣).

وقولهم: "فلان أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها" ^(٤). وقولهم: "يزيد في الرقم" ^(٥). و(حديثه كل يوم يزيد) ^(٦)، و"يزيد في الأسانيد" ^(٧). و"شيطان يقص" ^(٨). و"ينشئ للكلام الحسن إسناداً" ^(٩). و"ما زلنا نعرف فلاناً بالترديد" ^(١٠).

وقولهم: "يركب الإسناد أو الأخبار، ولم يكن سليماً من التركيب" ^(١١). و(فلان يزرف) ^(١٢). و"سئ الأصول مجازف" ^(١٣). و"لعن الله من يكتب عن فلان" و"لا يكتب عن فلان إنسان فيه خير" ^(١٤). و"يورق على الشيوخ" ^(١٥).

وهذا الإسناد ذكره فضيحة وتعزير لراويه" ^(١٦). و(فلان لم يكن

(١) السابق ٣١١.

(٢) الجرح والتعديل ٥٧/٧.

(٣) لسان الميزان ١٩/٢ - ٢٠.

(٤) المجروحين لابن حبان ١٢٧/١، ٢٨٧.

(٥) شفاء العليل ص ٢٧٤.

(٦) سير أعلام النبلاء ٥٠٥/١١.

(٧) شفاء العليل ص ٢٧٤.

(٨) السابق ص ٢٧٥.

(٩) السابق نفسه.

(١٠) تاريخ بغداد ٤٦/٣، ٣٩٠/٥.

(١١) لسان الميزان ٤١٢/٤، ١٩٣/٩.

(١٢) تهذيب التهذيب ١٨٠/٩.

(١٣) شفاء العليل ص ٢٦٩.

(١٤) الميزان ٤١٦/٢، ٤٧/٤ والمغنى للذهبي ٥١١/٢.

(١٥) الميزان ٤٥٢/١.

(١٦) السابق ٦٧١/٢.

حديثه (صحيح) وبخاصة في كتب الموضوعات، و(أحاديثه بواطيل) و(أحاديثه مسواة موضوعة)^(١). ومع أن الوضاعين يشغلون المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند علماء الدراية إلا أن هناك رواية اتهموا بالوضع ومع ذلك أخرج لهم في الصحيح، منهم عباد بن يعقوب الأسدي الرواحني، اتهموه لأنه من غلاة الشيعة ورعوس البدع؛ لكنه صادق في الحديث، مختلف فيه، والأكثرون على توثيقه، وروى له البخاري والترمذي وابن ماجه ومع هذا أورده برهان الدين الحلبي في الكشف الحثيث للدفاع عنه^(٢). وعباد بن راشد صدوق، أخرج البخاري مقروناً، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوى، وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات^(٣).

وهذه أمور تدعو الناقد والدارس إلى الأخذ بالتفصيل في كل ترجمة وفي دراسة كل رواية.

معياراً ومصطلحاً الكشط والإلحاق والتزوير والتغيير:

ومن الوسائل التي يكتشف بها المحدثون كذب الراوى ويحكمون عليه جرحاً - كشط وإلحاق وتزوير وتغيير الراوى. والمعايير السابقة وإن اختلفت في مسمياتها إلا أن كلها تؤدي في النهاية إلى شئ واحد هو الكذب وتغيير الحقائق. وهي عادة لا يقرها الإسلام وتخالف منظومة قيمه^(٤). إن علماً يقوم على النقل - لا بد أن يشترط في الناقل أن يكون ثقة وصدوقاً، وإن علماً مهمته النقد لا بد وأن يحارب مثل هذه العمليات. جاء في ترجمة (بقاء بن أبى شاکر) أنه: "كذاب، دجال زور ألف طبقة... ادعى السماع من أبى

(١) الكشف الحثيث ص ٨١، ١٣٠، ١٢١ وغيرها وشفاء العليل ص ٢٤٩.

(٢) الكشف الحثيث فيمن رمى بوضع الحديث ص ١٤٦.

(٣) السابق نفسه.

منصور بن خيرون وطبقته، ووقع بإجازات فكشط وأثبت اسمه مكان الكشط وألقاها في الزيت، فخفى الكشط، ثم حمل ذلك إلى ابن الجوزي فنقله له، ولم يفهم. وكذا نقل له عبد الرزاق الجيلي، فاعتمد الناس على نقلهما، وأخفى الأصول، فقرأ عليه أحمد بن سلمان الحربي كثيراً بإجازة قاضي المارستان وغيره، ثم ظهرت أصول الإجازات فافتضح وبان كذبه، وقد ألحق اسمه في أكثر من ألف جزء لا تحل الرواية عنه^(١).

وللمحدثين دقة منهجية لدراسة الإلحاق من خلال دراسة الحبر والورق؛ قال الخطيب البغدادي وشجاع الذهلي في أحمد بن الحسين بن علي بن عمر الحربي السكري، بعد أن روي عنه: "ألحق السماع لنفسه في بعض كتب جده تسميها طرياً"^(٢).

وقال الخطيب أيضاً في (محمد بن عبد الوهاب البغدادي الدلال): "ألحق التسميع لنفسه من القطيعي بخطه خط طري، وسماعه منه لمسند أبي هريرة صحيح"^(٣). وجاء في ترجمة "أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس القارئ". قال إلكيا: "تركت الرواية عنه، لأنني رأيت في جزء قد حك اسماً وجعل اسمه مكانه"^(٤). وقال الخطيب في (محمد بن علي القاضي): "رأيت له أصولاً مضطربة، وأشياء سماعه فيها مفسود، إما مصلح بالقلم، وإما مكشوط"^(٥). وقال أبو زرعة في (محمد بن أيوب بن سويد): "هذا

(*) انظر الميزان ترجمة (غالب بن غالب) ٣/٣٢٢.

(١) الميزان ٣٣٩/١ - ٣٤٠ وانظر شواهد أخرى فيه ٣/١٤، ١/٥٧، ١/١٦٣،

١/١٠١، ٣/٦١٣ وانظر في الإلحاق ٣/٦٣٧، ٩٣، ١/١٥٧.

(٢) السابق ١/٩٣.

(٣) السابق ٣/٦٣٣.

(٤) السابق ١/١٣.

(٥) السابق ٣/٦٤، ١/٥٧ أيضاً.

الشيخ أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري. وكان يحدث بها^(١).

وقد راعى المحدثون أثناء دراستهم للسند ككل أن الإلحاق قد لا يكون من الراوى نفسه؛ لأنه إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، لذلك فهم يبحثون في سلسلة السند عن يليق به التغيير والتزوير فيحملونه عليه، قال الخطيب في ترجمة (على بن أحمد ابن محمد بن داود الرزاز): "مكثر، إلى الصدق ما هو، وكف بصره. شاهدت جزءاً من أصوله في بعضها سماعه بالخط العتيق، ثم رأيته وقد غير بعد وفيه إلحاق بخط جديد، فيقال: ذلك من فعل ولد له"^(٢).

وقد يتحایل بعض الرواة بأن كتبهم القديمة غرقت فنسخوا غيرها؛ لكن المحدثين لا يغترون بمثل هذه الحيل ويحكمون على الراوى بالضعف. قال الخطيب في أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دوست العلاف: "وسمعت الأزهرى يقول: ابن دُوست ضعيف؛ رأيت كتبه كلها طرية، وكان يذكر أن أصوله غرقت فاستدرك نسخها. وسألت البرقاني عن ابن دوست فقال: "كان يسرد الحديث من حفظه، وتكلموا فيه. وقيل: إنه كان يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عتق"^(٣).

وقد يقول النقاد في تراجم الرواة: (سمع لنفسه) يقصدون التزوير؛ قال الخطيب في الحسن بن الحسين بن دوما: (سمع لنفسه) فقال الذهبي: يعنى زور^(٤).

(١) السابق ٢٢٩/٢ - ٢٣٠.

(٢) السابق ١١٣/١.

(٣) السابق ١٥٣/١.

(٤) السابق ٤٨٥/١. وللمزيد من الأمثلة على هذه العمليات انظر ١٨٧/٣ من الميزان، ٣٣٢/٣ وقارن بشفاء العليل ص ٢٦٢، وسير أعلام النبلاء ١٩٠/١٩.

ومع أن هذه المعايير أو هذا المعيار الأصل فيه كذب من قيل فيه هذه الألفاظ - إلا أن الراوى إذا ثبت أنه ثقة وألحق سماعاً له فى بعض الأصول - فلا يضره، مثلما جاء فى (لسان الميزان) ترجمة عبد الرحيم بن الحافظ أبى السعد السمعانى، قال ابن النجار: كان يلحق اسمه فى طباق إلحاقاً بيناً. قال الحافظ ابن حجر: "قلت: وهذا الذى قاله ابن النجار فيه لا يقدر بعد ثبوت عدالته وصدقه، أما كونه كان يلحق اسمه فى الطباق فيجوز أنه كان يوجد اسمه فيه"، ثم ذكر رحلته وكثرة سماعه ثم قال: "ومن كان بهذه الكثرة لا ينكر عليه أن يلحق اسمه بعد تحقق سماعه"^(١).

والحق أن المحدثين فى اكتشافهم لأهمية دراسة الخطوط وتمييز العتيق من المزور واكتشافهم للتزوير من خلال الكشط والإلحاق والتغيير - يكونون قد نبهوا إلى ما يدرسه علماء التاريخ الآن لطلابهم من أهمية النقد الباطنى للوثائق^(٢).

(١) شفاء العليل ص ٣٦٣، لسان الميزان ٦/٤-٧.

(٢) انظر فى ذلك د. حسن عثمان، منهج البحث التاريخى، ص ٨٩، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م. وأسد رستم، مصطلح التاريخ ص ٣٤ - ٤٢، المكتبة العصرية، بيروت. والبحث التاريخى دراسة منهجية تطبيقية للدكتور محمود عرفة ص ٢٣ - ٢٥، دار الثقافة العربية، مصر، د.ت. ود. محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٣٦٠، ط مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

ثانيًا: معايير الضبط من خلال الرواة المتفق على جرحهم

معييار المخالفة:

يندرج تحت معيار المخالفة معياران: (الشذوذ) و(النكارة). والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، والمنكر هو مخالفة الضعيف للثقة^(١). قال أبو داود: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا محمد بن عبد الله ابن المثنى حدثني أشعث عن خالد عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم".

الحديث أخرجه الترمذى وقال: هذا حديث حسن. وقال ابن حجر فى "فتح البارى"، بعد عزوه لأبى داود والترمذى وابن حبان والحاكم: "قال الترمذى: حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين". وقال ابن حبان: "ما روى عن ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث". وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر وضعفه البيهقى وابن عبد البر وغيرهما ووهما رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين فإن المحفوظ عن ابن سيرين فى حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد. وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة أيضًا فى هذه القصة قلت لابن سيرين: فالتشهد؟ قال: لم أسمع فى التشهد شيئًا. وقد تقدم فى تشبيك الأصابع من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال: نبئت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم، وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ص ٢٦٣، ٢٧٤.

الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم فصارت زيادة أشعث شاذة، ولهذا قال ابن المنذر: لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت. ولكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي وعن المغيرة عند البيهقي وفي إسنادهما ضعف فقد قال: إن الأحاديث الثلاثة باجتماعها ترتقى إلى درجة الحسن. وقال العلاني: وليس ذلك ببعيد وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة.

إن رواية أشعث بن عبد الملك الحُمُراني الثقة الفقيه شاذة لمخالفته غيره من الحفاظ، وقد ذكر البيهقي منهم في السنن: شعبة ووهيبًا وابن عليّة والتقي وهشيمًا وحماد بن زيد ويزيد بن زريع، ثم قال: وغيرهم عن خالد الحذاء لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث عن محمد، ثم قال البيهقي: ورواه أيوب عن محمد قال: أخبرت عن عمران فذكر السلام دون التشهد وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدين وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه.

إن حديث ابن مسعود الذي أشار إليه الحافظ رواه أبو داود فقال: حدثنا النفيلي أخبرنا محمد بن سلمة عن خصيف عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع أو أكبر ظنك على أربع تشهدت ثم سجدت سجدتين وأنت جالس قبل أن تسلم ثم تشهدت أيضًا ثم تسلم". قال أبو داود: "رواه عبد الواحد عن خصيف ولم يرفعه ووافق عبد الواحد أيضًا سفيان وشريك وإسرائيل واختلفوا في الكلام في متن الحديث ولم يسندوه".

وتحصل من كل هذا أن في الحديث ثلاث علل: الشذوذ، شذ محمد بن سلمة فرفعه وقد خالف عبد الواحد وهو ابن زياد وسفيان وهو الثوري وشريك وهو ابن عبد الله النخعي وإسرائيل وهو ابن يونس بن أبي إسحاق. وفيه أيضًا: ضعف خصيف وهو ابن عبد

الرحمن الجزرى وفيه الانقطاع، أبو عبيدة وهو عامر بن مسعود لم يسمع من عبد الله بن مسعود فمثل هذا الحديث لا يستشهد به. وأما حديث المغيرة بن شعبة فقد رواه البيهقي وقال: هذا يتفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي ولا يفرح بما يتفرد به.

فعلم أنه لم يثبت في التشهد شيء ولا تصلح الأحاديث بمجموعها للحجية وحسبها أنها مخالفة للأحاديث الصحيحة التي في الصحيحين وغيرهما إذ ليس فيها تشهد. وأما أثر عبد الله بن مسعود فليس بحجة. قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا محمد بن فضيل عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: ليشهد فيهما. حدثنا عباد ابن العوام عن حصين عن إبراهيم عن عبد الله قال: فيهما تشهد. فأما الأثر الأول فخصيف ضعيف وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه. وأما الأثر الثانى فأبراهيم هو ابن يزيد النخعي ولم يسمع من عبد الله بن مسعود^(١).

إن الترمذى من خلال ما مر متساهل كما يقول الذهبي: "فلا يغتر بتحسين الترمذى فعند المحاqqة غالبها ضعاف"^(٢).

إن الأشعث ثقة، وثقه ابن معين وابن حبان في الثقات وقال: كان فقيهاً متقناً، ووثقه ابن شاهين^(٣)؛ لكنه خالف من هو أوثق منه، وخالف عددًا من الثقات، ومن خلال طرق المروى اتضح أنها لا تصلح للشواهد والمتابعات لأنها مخالفة لغيرها من الصحاح. إذن كلام الذهبي صحيح فقد قال الترمذى: (حسن). إنه تساهل هنا لأن له اصطلاحاً خاصاً به في (الحسن) إنما لا ندرى هل قصد (الحسن لذاته) كما شرحه ابن حجر، أو لغيره كما يرى الترمذى نفسه. إذا

(١) أحاديث معلقة ظاهرها الصحة ص ١٨٦ - ١٨٨ لأبى عبد الرحمن مقبل بن

هادى الوداعى، مكتبة ابن عباس، المنصورة، مصر. ط. ٢. د. ت.

(٢) الميزان ٤/٤١٦، ١/٤٠٧، سير النبلاء له ١٣/٢٧٦.

(٣) انظر التهذيب (١/٣٥٩)، والثقات (٦/٦٢) وتاريخ ابن معين ٢/٤١.

الترمذى نفسه. إذا كان النقات لهم أو هام يعمل بها الحديث، أو مخالفات تصبح مروياتهم بها شاذة، فلماذا التساهل فى مرويات من خف ضبطهم الذين نزل حديثهم من (الصحيح إلى الحسن)؟ إن معنى الشذوذ والعلة هو اختبار مرويات الراوى بعرضها داخل الباب على مرويات شيوخه وعرضها على مرويات أقرانه عن شيوخهم ثم ينتقى الناقد ما لم يخالفوا فيه، أى استبعاد المناكير؛ لأن تفرد الصدوق قد يعد منكراً فى بعض الأحيان، أما التساهل الذى قال به بعض المحدثين والاحتجاج بالحسن لغيره - الضعيف الذى جاء من طرق - فى التفسير والترغيب والفضائل، هذا التساهل جرهم إلى التساهل فى الأحكام، وليس بعد الصلاة والتشهد - التى هى عماد الدين - أحكام فى الأهمية بمكان مثلها.

وهناك شاهد آخر من بين شواهد عديدة، أردت سياقه؛ لأدلل على أشياء، قال الإمام النسائى: حدثنا سويد بن نصر قال: أنبأنا عبد الله بن المبارك عن زائدة قال حدثنا عاصم بن كليب قال حدثنى أبى أن وائل بن حجر قال: "قلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ كيف يصلى فظفرت إليه فوقف قال ثم قعد وافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع إصبعه فرأيت يهركها يدعو بها". وهذا الحديث بهذا السند ظاهره أنه حسن ولكن فيه لفظة شاذة وهى ذكر تحريك الأصبع فقد رواه جماعة من الصحابة وليس فى أحاديثهم إلا الإشارة والذى شذ بهذه اللفظة هو الثقة الثبت زائدة بن قدامة وقد خالف من هو أرجح منه: سفيان الثورى عند النسائى، وشعبة عند أحمد، وسفيان بن عيينة عند النسائى، وبشر بن المفضل عند أبى داود، وعبد الواحد عند أحمد، وزهير بن معاوية عند أحمد، وعبد الله بن إدريس عند ابن خزيمة، وخالد الطحان عند البيهقى ومحمد

بن فضيل عند ابن خزيمة، وأبا الأحوص سلام بن سليم عند الطيالسي، وأبا عوانة وغيلان بن جامع حكاه عنهما البيهقي، كل هؤلاء يروونه عن عاصم بن كليب به وليس في روايتهم التحريك فيعتبر زائدة بن قدامة شاذًا، ولا يقال إن زيادة الثقة مقبولة فإنه يشترط في قبولها ألا يخالف من هو أوثق منه^(١).

إنه لابد من تخريج المروى - عمليًا أثناء الحكم على الرواة، ومراعاة أن هناك تداخلًا بين زيادة الثقة والشذوذ والإعلال، ومراعاة أن الثقة قد يخالف من هو أوثق منه، ورواية الصدوق أيضًا إذا خالفت من أهو أوثق فهي شاذة، إن الشيخين عندما اشترطا الرواية عن الثقات فقط، أو الانتقاء من رواية الثقات الذين فيهم لين [= صدوق] - كانا على درجة كبيرة من الدقة والاحتياط، والذين جاعوا بعدهما كانوا يزيدون في التساهل حتى تم الاحتجاج بالضعاف في كتب السنن والشيخ الألباني - جزاه الله خيرًا - أفرد الصحيح من السنن في مؤلفات والضعيف في أخرى. والحق أن الحديث عن الشاذ - وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق - كثير في كتب العلل والضعفاء. وقد تكون المخالفة في الإسناد كرفع موقف والعكس أو وصل مرسل والعكس، إلا أنني أثرت أن يكون الشذوذ في المتن وفي كتابين من كتب السنن؛ لذلك أكتفى بهذين المثالين السابقين^(٢).

إن الإعلال والشذوذ مباحث من الصعوبة بمكان والحديث فيها قليل نسبيًا إذا ما قورن بالحديث عن المنكر؛ لأن الضعيف الذي

(١) أحاديث معلة، السابق ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) للمزيد انظر أحاديث معلة، السابق: ص ٢١٨ رقم (٣٣٢)، ص ٢٢٩ (٣٤٩)، ص ٢٤٢ (٣٦٩)، ص ٢٤٨ (٣٧٩)، ص ١٧ (٦)، ص ١٨ (٧)، ص ٣١ (٢٩)، ص ٣٥ (٣٤)، ص ١٠٢ (١٤٩)، ص ١٠٧ (١٥٥)، ص ١٠٨ (١٥٦)، ص ١١٥ (١٦٧)، ص ١١٩ (١٧١)، ص ١٢٠ (١٧٣)، ص ١٢٧ (١٨٦)، ص ١٢٩ (١٩٠)، ص ١٣٢ (١٩٤)، ص ١٤٥ (٢١٣)، ص ١٤٦ (٢١٥)، ص ١٥١ (٢٢٣)، ص ١٨٧ (٢٨٤).

يخالف أمره سهل ويسير، وكتب الضعفاء مليئة بالمناكير؛ لكن لا بد من التنبيه إلى أنهم قد يطلقون على أوهم الثقات والشوؤ لمخالفتهم - المنكر، فيزيد بن إبراهيم التستري، روى له الستة، ووثقه أحمد. أى أنه متفق على توثيقه، وقال ابن المدينى: ثبت فى الحسن وابن سيرين، وكان عفان يرفع أمره. وقال ابن معين: ليس هو فى قتادة بذلك. وقال ابن عدى: إنما أنكر عليه أحاديث رواها عن قتادة، وهو ممن يكتب حديثه، لا بأس به، وأرجو أن يكون صدوقاً. وقال يزيد بن زريع: ما رأيت أحداً من أصحاب السنن أثبت من يزيد بن إبراهيم^(١).

إنه فى قتادة ليس كأقرانه، فهو ليس كثير الحديث عنه، وهناك من لازم قتادة أكثر منه.

ويدل على ما سبق - مع زيادة توضيح - أن "محمد بن ثابت العبدى البصرى" قال فيه ابن معين: ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر فى التيمم لا غير - وقال الذهبى: يعن أنه عليه الصلاة والسلام تيمم لرد السلام - والصواب موقوف^(٢). إنه أخطأ فى حديث واحد عده يحيى من مناكيره، والرجل لا بأس به - التى تساوى صدوق - ومن يقال فيه هذان اللفطان يحسن حديثه لذاته؛ لكنه خالف ورفع حديثاً الصواب وقفه وبالتالي يكون المرفوع معللاً.

وأحياناً يطلقون على المناكير (المفاريد) لأن صاحبها تفرد وهو ممن لا يقبل تفرده، فيكون بمعنى أنه شاذ، أو صحيح غريب، أو حسن غريب. قال الذهبى فى ترجمة (محمد بن أبى حفصة) بعد أن وضع علامات (خ م س) أى أن الشيخين والنسائى روى له - قال: "ومن غرائب ما رواه مسلم: يا رسول الله، أفضت قبل أن

(١) المزيد ٤/٤١٨.

(٢) السابق ٣/٤٩٥ وللزبد انظر الكامل ١/٥٣ ترجمة (أحمد بن بشير الكوفى) فى

٣٩٦ ترجمة (إبراهيم بن هراسة) ١/٤٣٠ ترجمة (إبراهيم بن بشار أبو إسحاق

الرمادى) والميزان ٤/٥١٤.

أرمى؟ قال: لا حرج" (١). وقد يطلقون الغريب على المنكر، جاء في ترجمة (محمد ابن عبد الرحمن الطفاوى) الذى روى له البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى - أنه (ثقة مشهور، روى عنه أحمد بن حنبل والناس. وقال ابن معين: ما به بأس. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وأورده ابن عدى، وساق له اثنى عشر حديثاً غرائب. وقد وثقه ابن معين" (٢).

إن أبا حاتم المتشدد لم يعد منكرات الراوى القليلة ولم يستثنها، وأطلق النكارة على كل حديثه ولو لا الآراء التى قبله وبعده لما فهم متأخر دلالة كلامه وحكمه، ورحم الله الذهبى الذى قال: (لم يجتمع اثنان من هذا الشأن على توثيق ضعيف أو تضعيف ثقة). والبخارى الذى روى لمحمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى قال فيه: منكر الحديث (٣). وبالطبع يقصد مرويات بعينها وإلا لما روى له.

ومثال الصحيح الغريب حديث (إنما الأعمال بالنيات) الذى رواه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه (٤).

أما (محمد بن عبد الله بن المثنى) فهو متفق على توثيقه، روى له الستة، ووضع الذهبى علامة (صح) أمامه؛ للدلالة على أنه ثقة عنده فقد أخطأ فى نقله لحديث فى الحجامة - من جهة ضبطه - فعده أحمد من مفرداته أى أخطائه، لكن الذهبى دافع عنه وقال: "ما ينبغى أن يتكلم فى مثل الأنصارى لأجل حديث تفرد به؛ فإنه صاحب حديث" (٥). يدل على ذلك أن أحمد قال: "أنكر يحيى القطان ومعاذ بن معاذ - على الأنصارى حديث حبيب بن الشهيد فى

(١) الميزان ٥٢٥/٣ - ٥٢٦.

(٢) السابق ٦١٨/٣.

(٣) السابق ٦٢٨/٣.

(٤) انظر مبحث الغريب فى كتب المصطلح.

(٥) الميزان ٦٠٠/٣.

أما الضعفاء الذين خالفوا الثقات فهم أكثر، يراهم الناظر في كل صفحة من صفحات كتب الضعفاء والمتروكين والعلل، ولا يجد صعوبة في البحث عنهم، فعلى سبيل المثال (هشام بن سلمان المجاشعي) الذي "ينفرد عن الثقات بالمناكير الكثيرة، وعن الضعفاء بالأشياء المقلوبة على قلة روايته لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق فكيف إذا انفرد"^(٢).

وجاء في ترجمة (أحمد بن عبد الله بن ميسرة النهاوندي) أن ابن عدي قال: "يحدث عن الثقات بالمناكير، ويسرق حديث الناس"^(٣). والنعارة درجات وتتفاوت فليس كل ضعيف له روايات منكرة يكون متروكاً بإطلاق، فقد يكون صالحاً في الشواهد والمتابعات في غير ما أنكر عليه. جاء في ترجمة المنذر بن زياد الطائي أنه (كان ممن يقلب الأسانيد وينفرد بالمناكير عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به إذا انفرد"^(٤). أي أنه في درجة من يصلح في الشواهد والمتابعات وليس متروكاً.

أما (ناصر بن عبد الله المحلّي) فقد غلبت المناكير عليه فهو متروك: قال ابن حبان: "كان شيخاً صالحاً يروى عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات، وينفرد بالمناكير عن ثقات مشاهير، غلب عليه الصلاح فكان يأتي بالشئ على التوهم، فلما فحش ذلك

(١) السابق: نفسه وللمزيد من هذه الفروق في الدلالة بين المنكر والشاذ والمعل والفرد والغريب انظر ص ٢٠٤ من مباحث في علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح رحمه الله، ط دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥.

(٢) المجروحين لابن حبان: (٨٩/٣).

(٣) الميزان ١/١٠٨.

(٤) المجروحين ٢/٣٧، ٣/١٣، ٦.

منه استحق ترك حديثه^(١). وقد يكون المنكر شديد النكارة فيقولون: (منكر جدًا) كما في ترجمة (مخلد بن عبد الواحد أبو الهذيل) أنه (منكر الحديث جدًا) ينفرد بأشياء مناكير لا تشبه حديث الثقات فبطل الاحتجاج به فيما وافقهم من الروايات^(٢).

وقد تصل المناكير إلى درجة "الموضوعات" فيبطل الاحتجاج بالراوى ويصير متروكا بسبب فحش الخطأ والوهم الشديد؛ لكنه لا يكذب عمدًا؛ لأنه شديد الغفلة جاء في ترجمة الوليد بن أبي ثور الهمداني أنه (منكر الحديث جدًا، في أحاديثه أشياء لا تشبه أحاديث الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها معمولة أو مقلوبة)^(٣).

أى أنه قبل الحكم على الراوى بالنكارة لابد من النظر هل هو ثقة، أم صدوق أم ضعيف؟ ثم معرفة كم وكيف خطئه ومراعاة دلالات المصطلحات عند النقاد هل هم متقدمون فيقولون بالنكارة على الفرد والغريب؟ أم متأخرون فيطلقون النكارة على مخالفة الضعيف؟ أى أن معيار المخالفة متشابه مع كل مبحث من مباحث علم الحديث، والعبرة بالواقع العملى لا بأقوال نظرية^(٤).

(١) السابق ٥٤/٣، ٥٦، ٣٦، ٨، ١٢/١٩٢، ٤/٣، ٢١ حيث قال ابن حبان: "مفضل بن صدقة الحنفى، كان ممن يخطئ حتى يروى عن المشاهير الأشياء المناكير فخرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك أساسًا"، ٢٣/٣، و، ٣٩/٣ حيث قال: "مرزوق بن أبى الهذيل، ينفرد عن الزهرى بالمناكير التى لا أصول لها من حديث الزهرى كان الغالب عليه سوء الحفظ فكثرت وهمه فهو فيما انفرد به من الأخبار ساقط الاحتجاج به وفيما وافق الثقات حجة إن شاء الله".

(٢) المجروحين ٥٤/٣، ٥٠.

(٣) السابق ٧٩/٣، ٥، ٣٢.

(٤) للمزيد من الأمثلة على هذا المبحث انظر المجروحين لابن حبان ٣٠/٣، ٥٩ - ٦٠، ٣٢، ٧٨، ١٨٢/٢، ٢٨/٣ - ٢٩، ٢٢/٣، ٤٤، ٤١، ٣٧/٢، ٣٦/٣، ٢٢، ٥٠، ٢٦٠/١، ٧٩/٣، ٨٢/٣، ٧٩، ٨٥، ٨، ٩، ٤٧، ٥٦، ٢٢، ٤٣ وفى مناكير الثقات انظر للمزيد الميزان ٥٧٩/٢، ١٣٥/٤، ٣٧٤/٢، ٨/٤، ٥٥٣/٢، ٥٧٢، ٥٩٢، ٦٤٣، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٥٨، ٥٠١/٣، ٤٦٩، ٣٦٧، ٤١٨/١، ٥٨١.

والمنكر أحياناً يطلق في كتب للضعفاء قاصدين به (الموضوع)^(١).
 وخلاصة القول في هذا المعيار الأخذ بالتفصيل في التراجم التي
 يرد فيها تطبيق هذا المعيار والألفاظ التي تدرج تحته، وإعمال
 معايير أخرى مثل تساهل وتشدد واعتدال الناقد، "وكم" رواية
 الراوي، "وكيف" أخطائه.

وللأخذ بالتفصيل فوائد لا حدود لها في الوصول إلى الدلالات
 الدقيقة للمصطلح الواحد في هذا العلم، وعدم مراعاة الأخذ به - لأن
 المعايير نسبية - يضر إلى أبعد الحدود في دراسة هذا العلم،
 فبالإضافة للدلالات السابقة لمصطلح منكر هناك دلالات أخرى منها:

- الإمام يحيى بن سعيد القطان كما جاء عنه في ترجمة قيس بن أبي
 حازم، قال: "قيس بن أبي حازم منكر الحديث" ثم ذكر له يحيى
 أحاديث مناكير؛ قال ابن حجر: ومراد القطان بالمناكير الفرد
 المطلق"، وقال الذهبي: أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد
 آذى نفسه^(٢). وذكر الشيخ مصطفى إسماعيل أن أحمد بن حنبل،
 والبرديجي، والنسائي وأبا داود، وحكيم يستخدمونه بالمعنى السابق
 - أحياناً - كما يستخدمه يحيى القطان^(٣).

٦٢٠/٢، ٦٥٦/٢، ٦٤١، ٣٤٩/١، ٣٦٤، ٣٥٤، ٩٣/٤، ١١٦/٢، ١١٢/١ من
 الكاشف للذهبي، الميزان ١٦٥/٤، ٦٠٠/٣، ٤٥١، ٣٤٣، ٦٧٢/٢، ٦٥٦،
 الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٠٠/٣/٢ (٣١٩٨)، والميزان ٣٨٢/١ -
 ٣٩٣، ٣٩٣/٣، وهدي الساري ص ٦١٠ حيث قال ابن حجر: "محمد بن إبراهيم
 بن الحارث التيمي مشهور وثقه ابن معين والجمهور ... أحمد بن حنبل: يروى
 أحاديث مناكير. قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد
 الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك وقد احتج به الجماعة".

(١) انظر السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني ٢٣٢/١ - ٢٣٢ وانظر شاهداً آخر في
 الميزان ٥١٤/٤ حيث خالف المتن الأصول قال أبو داود في الرواية: "وليس
 العمل على هذا" أي أن المتن خالف عمل أهل المدينة.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٨٨/٨ - ٣٨٩.

(٣) شفاء العليل ص ٢١٠ - ٣١١.

- وقد يجئ هذا المصطلح في ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح، التي يقبل مرويات أصحابها في الشواهد والمتابعات^(١). وفي نفس المرتبة السابقة يأتي قولهم تعرف وتنكر^(٢). وأيضًا قولهم (في حديثه بعض الإنكار) و(في أحاديثه ما ينكر عليه)^(٣). وفي المرتبة الثانية من مراتب الجرح - تقبل مروياتهم في الشواهد - يأتي قولهم "ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه"^(٤). وفي نفس المرتبة قولهم (ليس بمنكر الحديث ولا يحتج به)^(٥).

وفي المرتبة الثالثة من مراتب الجرح - مرويات أصحابها في الشواهد أيضًا - يأتي قولهم: "ضعيف الحديث منكر الحديث"^(٦) كما أنه يأتي - كما عند السخاوي - قولهم (منكر الحديث) و(حديثه منكر) و(له ما ينكر) و(له مناكير)^(٧). ويأتي قولهم: "صدوق منكر الحديث"^(٨).

وقد يجئ هذا اللفظ في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، وأهلها مردودو ومتروكو الرواية، كقولهم: "فلان منكر الحديث شبه متروك" و(منكر الحديث ليس له بشئ) و(منكر الحديث شبيه بالمتروك)^(٩). ويأتي فيها قولهم (فلان كل أحاديثه مناكير) و(عامتها مناكير)^(١٠). ويأتي في المرتبة الخامسة - المتروكين - قولهم "فلان أحاديثه مناكير بأسانيد واضحة"^(١١).

(١) السابق ١٥٤ وتهذيب التهذيب ١٤٤/٣، ولسان الميزان ١٠/٤.

(٢) شفاء العليل ص ١٥١.

(٣) السابق ص ١٥٤ وتاريخ بغداد ٨٥/١١.

(٤) شفاء العليل ص ١٦١ والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥/٥.

(٥) شفاء العليل ص ١٦١ والميزان ١٤/٣ والجرح والتعديل ٣٢٨/٥.

(٦) شفاء العليل ص ١٨٢ وانظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨٧/٥، ٣٩/٦.

(٧) شفاء العليل ص ١٧٠.

(٨) السابق ص ١٩٩.

(٩) السابق ص ١٩٥.

(١٠) السابق ٢٠٢.

(١١) السابق ص ٢٢٣.

كما أن هناك ألفاظ - تخص مصطلح منكر - يظن اتفاقها في المعنى، وهي مختلفة، منها: (فلان روى مناكير) و(فلان يروى المناكير) و(فلان في حديثه مناكير) و(فلان له مناكير) و(فلان منكر الحديث). إنها تتدرج في الجرح من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فقولهم روى مناكير أقل جرحاً من قولهم: يروى المناكير؛ لأن صيغة المضارع تدل على أن هذا من شأنه بخلاف صيغة الماضي فإنه يصدق عليه إذا روى حديثاً واحداً منكراً، واللفظان أخف جرحاً من قولهم: في حديثه مناكير؛ لأن اللفظين الأولين ظاهران في أن الراوى ليست العهدة عليه في هذه النكارة بل هو راو فقط وهذا لا يضر إلا إذا غلب ذلك على حديثه، أو كان لا يميز، بخلاف اللفظ الأخير فإنه كثيراً ما يقال فيمن كانت العهدة عليه في النكارة، أما منكر الحديث فهو أشد من هذا كله جرحاً، فقد عده بعضهم - ابن دقيق العيد - من ألفاظ الترك - لكن ينبغي أن يعلم أنهم قد يطلقون قولهم منكر الحديث، يعنون بذلك حديثاً معيناً لا كل حديث الراوى، بل قد قال العراقي: كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثاً واحداً، ومنه قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري - من الميزان - كما قال اللكنوى -: قولهم: "منكر الحديث" لا يعنون به أن كل ما رواه منكر بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث. وقد يطلقون النكارة على التفرد، كما سبق وقد يكون سبب النكارة الرواية عن الضعفاء والمجهولين لا أن الراوى ضعيف في حفظه^(١). وهناك فارق بين قولهم (فلان يحدث بأحاديث مناكير) و(فلان يحدث بأحاديث مناكير ويحيل على من لا يحتمل)، فالقول الأول له وجوه منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح - كما سبق - وأما القول الثاني؛ فإنه يدل على أن المناكير منه وأن من فوقه برئ

(١) شفاء العليل ص ٤٥٥.

منها وهو على الجرح، جاء في ضعفاء العقيلي ترجمة إسماعيل بن عمرو البجلي "... فقال إسماعيل: حدثنا عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة مرفوعاً: بكاء المؤمن من قلبه وبكاء المنافق من هامته، قال العقيلي: في حديثه مناكير ويحيل على من لا يحتمل"^(١). إن رجال السند، عبد السلام فما فوق، من المشاهير الذين لا يستحقون أن يلحق بهم هذا.

كما أن هناك فارقاً بين قولي ابن عدى (الأحاديث التي يرووها عن يرويه مناكير) و(الأحاديث التي يرووها فلان عن يرويه عامتها مناكير)، فالظاهر من اللفظ الأول: أن ذلك يتناول كل حديثه وهو أشد في الجرح من الثاني؛ لأن الثاني يقصد به الأغلبية، وكلاهما من مراتب الرد إلا إذا ظهرت قرينة تدل على أن الراوى يصلح في الشواهد والمتابعات^(٢).

وقد يصح السند ويكون رواته ثقات وترد الرواية لا بسبب الشذوذ أو النكارة، بل لمخالفتها لقواعد نقد المتن، جاء في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان الجمحي الذي روى له السنة واتفقوا على توثيقه وتخريج روايته أن ابن عدى ساق له حديثاً منكراً؛ وقال الذهبي: ولعله وقع الخلل فيه من الرواة إليه،... عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: اغسلوا قتلكم، رواته ثقات ونكارته بينة"^(٣). ومما يدل على التفصيل أيضاً قول الذهبي في جعفر بن مهران السبائك: "موثق له ما ينكر"^(٤).

(١) ضعفاء العقيلي ٨٦/١ - ٨٧ وشفاء العليل ص ٤٥٧.

(٢) شفاء العليل ص ٤٩١.

(٣) ميزان الاعتدال ٦٢٠/١ - ٦٢١، انظر مثلاً آخر في الميزان ٨٠/٤.

(٤) السابق ٤١٨/١.

معيار ومصطلح لبيونة الراوى:

يطبق علماء الجرح والتعديل معاييرهم أثناء حكمهم على الرواة ثم ينتهون إلى الحكم عليه، هذا الحكم يتبلور فى ألفاظ، هذه الألفاظ تشيع وتنتشر إلى أن تصبح مصطلحات، هذه المصطلحات بعد ثباتها واستقرارها تصبح ثقافة تتحول إلى معايير للمتأخر الذى يأتى بعد ولادة هذا المصطلح. وهذا ما نحن فيه، يجوز عندى اشتقاق اسم (المعيار) من اللفظ. إنه يستحيل دراسة مصطلح صحيح أو حسن دون دراسة هذا المعيار. وهذا المعيار أو اللفظ مما ينبغى الأخذ بالتفصيل فى دراسته فقد جئ فى الثقات كما فى ترجمة (عمر بن محمد) الذى روى له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه، ووثقه الذهبى بدليل وضع علامة (صح) أمامه. ووثقه ابن معين وأحمد وابن سعد وأبو داود. وقيل لبيونة يحيى بن معين^(١).

أما (عمار بن زُرَيْق) فقد روى له مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه، وقال الذهبى: "ثقة ما رأيت لأحد فيه تلييناً إلا قول السليماني: إنه من الرافضة، فالله أعلم بصحة ذلك"^(٢). أى أن أدنى كلام فى الراوى ينزله عن رتبة الراوى الذى لا كلام فيه.

أما على بن زيد بن جدعان فقد روى له مسلم، والأربعة، ولم يرو له البخارى لأنه يروى عن الرجال الذين بلغوا درجة عالية من العدالة والضبط، وقد تساهل مسلم فكان يروى عن الطبقة الثانية^(٣) ونزل عن البخارى درجة بدليل قول الترمذى فيه (صدوق) والدارقطنى: "لا يزال عندى فيه لين"، لقد أدخل مسلم

(١) الميزان ٢٢٠/٣.

(٢) يقسم النقاد تلاميذ الشيخ إلى طبقات وهذا التقسيم له معايير كمية وكيفية مثل (كثرة المرويات)، و(الملازمة الطويلة)، و(الأوهام) و(الأخطاء) ... إلخ.

روايته - حتى لو كانت في الشواهد - في الصحيح لأنه ممن يدخلون الحسن في الصحيح، وكلاهما عنده صحيح يدل على هذا الشاهدان السابقان. وما سبق يدل على أن التليين درجات عندهم وأن هناك معايير كمية وكيفية وراء كل لفظ ومصطلح وحكم تعمل كلها في آن واحد.

ومن أكبر الأدلة على أن مسلماً كان ينتقى من مرويات من قيل فيه (صدوق) و(صالح الحديث) و(ليس به بأس) ليجعله شاهداً للصحيح أو يحتج به بشروط - الشاهدان السابقان والشاهد القادم؛ حيث إنه لم يرو له وروى له الأربعة (أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذى)، والحق أننا كلما تقدمنا إلى الرسول ﷺ نجد النقاد يتشددون وكلما تأخرنا نجدهم يتساهلون فعلى بن الحكم البناني البصري قال فيه أحمد: "ليس به بأس.. وقال غيره: صالح الحديث. وقال الأزدي: فيه لين. قلت: ... وهو ثقة والله أعلم" (١).

وهذا هو الفرق بين مسلم الذي يروى للمتوسطين (صالح الحديث) و(لا بأس به) و(صدوق) وينتقى من مروياتهم وغيره الذي يروى لهم بمنهجية غير منهجية مسلم والبخارى أو أحدهما. إن الحاكم يقول على شرط الشيخين ثم يأتي بالموضوعات لا بالضعيف ضعفاً غير شديد. والدارقطني أحد أساتذة "العلل" - ألف الحافظ أبو محمد عبد الله بن يحيى بن أبي بكر يوسف الغساني كتاباً سماه (تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني) بلغ عدد انتقاداته عليه (٧٤٩) انتقاداً، في (المياه) و(الوضوء) و(الحيض) و(الصلاة) و(الجنائز) و(الزكاة) و(الصوم) و(الحدود) و(الطلاق) و(الديات) و... إلخ وكلها في الأحكام سوى صفحتين

(١) الميزان ١٢٥/٣.

(٢) مطبوع بدار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م والصفحتان في (٣٠٤ - ٣٠٥) الخاصتان بالسير.

فى (السیر)^(٥) التى قالوا يتساهل فيها. إن تساهلهم دعاهم إلى التساهل فى كل شئ، وها هو الشيخ الألبانى - جزاه الله خيراً - يفصل الضعيف من السنن فى مطبوعات والصحيح فى أخرى... فهل هناك دليل وعبرة أكثر من هذا؟! انتبهوا يا من قلتم (بالتساهل). إن الذين قالوا بأن الذبيح إسحاق ومنهم بعض الصحابة يقدمون أكبر هدية لإسرائيل تفعل بها ما تريد فى لبنان وفلسطين. وهناك من الرواة من يقال فيه (لا بأس به) و(فيه لين) و(له مناكير)، و(يكتب حديثه فى الشواهد مع أنه ضعيف)، جاء فى ترجمة (أحمد بن بديل) أنه (قال النسائى: لا بأس به. ابن عدى: حدث عن حفص بن غياث وغيره أحاديث أنكرت عليه وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه. وقال الدارقطنى: فيه لين)^(١).

ونجد حديثاً لهم عن معيار اللين فى مبحث الرواية عن أهل الفرق، فعمرو ابن ذر، لين القول فى الإرجاء، ليس مشدداً، أو داعية لمذهبه، لذا روى له البخارى والنسائى. فقد قال الذهبي: "صدوق ثقة، لكنه رأس فى الإرجاء، وقيل: بل كان لين القول فيه، وكان واعظاً بليغاً، روى عنه أبو نعيم، والفريابى، وجماعة"^(٢).

وقد يحكم على الراوى باللين ويكون قول الناقد بلا حجة فيرد تليينه، فعمرو ابن راشد لينه بعضهم بلا حجة"^(٣). أى أن الليونة نفسها لها درجات وكم وكيف، وقد أدى دراستها إلى أن الصحيح والحسن عند المتقدمين واحد وأنهم عندما يروون للمتوسطين فإنهم ينتقون من مروياتهم ويتجنبون المنكرات، ودلت دراستنا لهذا

(١) الميزان ٨٤/١ - ٨٥.

(٢) الميزان ١٩٣/٣.

(٣) السابق ١٩٥/٣.

(٥) ملحوظة فى الغالب أعمال مصطلح (حسن) نفس معاملة (لا بأس به) و(صدوق)، (صالح الحديث) لأننى أرى أن أى حديث عنهم يعنى الحديث عن المصطلح الأول.

المعيار - أو هذا اللفظ - أنه ينبغي الأخذ بالتفصيل فيه.

ومع أن الليونة درجات إلا أن الترمذى وابن ماجه لم يراعيها هذا الأمر فى تحديثهم عن (عمر بن راشد). قال الجوزجاني: سألت أحمد عن عمر بن راشد فقال: لا يسوى حديثه شيئاً. وقال أبو زرعة: لين: وقال العجلي: لا بأس به^(١). وقال النسائي: ليس بثقة. وقال البخارى: مضطرب ليس بالقائم^(٢).

إن (لا بأس به) هنا جاءت من متساهل وهو العجلي. ومع أن أبا زرعة قال: لين؛ إلا أن النسائي: قال: ليس بثقة؛ لذا يورده فى سننه لا فى الشواهد ولا فى المتابعات. وقال أحمد: لا يسوى حديثه شيئاً. ومع هذا روى له ابن ماجه والترمذى وعلى فرض أنهما أورداه فى الشواهد، فإن مسلماً كان يورد الحسن لذاته فى الشواهد ثم تأتيان أنتما وتخرجان لمن ليس يساوى شيئاً وغير ثقة التى تتوجه إلى العدالة؟! هذا هو أحد الفروق بين المتقدمين والمتأخرين. يؤيد ما سبق أنهما روىا لعمارة بن جوين، أبو هارون العبدى، قال الذهبى: "تابعى لين بمرة، كذبه أحمد. حماد بن زيد: ليس بشئ. ابن معين: ضعف، لا يصدق فى حديثه"^(٣). وهذا يدعونا إلى الأخذ بمصطلح (حسن) عند الترمذى بحذر شديد، إنه يضرب بتساهله المثل يدل على هذا أن الترمذى روى لعلى بن جعفر بن محمد الصادق، وقال الذهبى فيه: "ما هو من شرط كتابى؛ لأنى ما رأيت أحداً لينه، نعم ولا من وثقه، ولكن حديثه منكر جداً، ما صححه الترمذى ولا حسنه"^(٤). أى أنه حتى الترمذى المتساهل فى التحسين لم يورد تقييماً له.

(١) السابق ١٩٣/٣ - ١٩٤.

(٢) السابق ١٧٣/٣.

(٣) الميزان ١١٧/٣.

إن دراسة معيار (الليونة) المتبلور في لفظ (لين) يجعلنا في شك مما قاله المحدثون في مراتب الجرح والتعديل حيث جعل ابن أبي حاتم وابن الصلاح (لين الحديث) في المرتبة الأولى من مراتب الجرح أي أن من قيلت فيه يصلح في مراتب الشواهد والمتابعات فما دونها، ووافقهما على المحدثون الذين جاءوا بعدهما^(١). وإذا كان هذا الأمر يخص أبا حاتم الذي نظر ابنه لجهود أبيه التطبيقية في مراتب الجرح والتعديل فلماذا يأخذ المحدثون المتأخرون عن ابنه هذا الاصطلاح الخاص بنقاد واحد ويعممونه على الجميع؟ وهذا ما لم ينتبه إليه المحدثون، والواقع العملي خير مثال، قال أبو حاتم في (حفص بن عمر بن ميمون العدني): "لين الحديث" مع أنه عند ابن عدى: عامة ما يرويه غير محفوظ، أي أن الضعيف غالب عليه، بدليل قول النسائي: ليس بثقة، وهذا أمر متوجه إلى العدالة. إذن هو متروك، بدليل أن ابن ماجه وحده هو الذي روى له^(٢). أي أن أبا حاتم خالف غيره، حيث ثبت تساهله وهو المتشدد بالنسبة لغيره من النقاد الذين ردوا روايته تمامًا.

أما (قرآن بن تمام) فقد روى له أبو داود ومسلم والترمذي والنسائي، ووثقه أحمد وغيره، وقال أبو حاتم: لين، والرجل روى له كل هؤلاء وموثق. وهذا دليل آخر على أن مراتب الجرح والتعديل خاصة بابن أبي حاتم وجهود أبيه ومعه جهود أبي زرعة^(٣)، وخاصة بتصوره وفهمه هو، لا غيره من النقاد^(٤). أما محمد بن البرقي الحافظ فقد قال: (لين) في القاسم بن العباس؛ قاله الذهبي؛ لكن الرجل روى له مسلم وأبو داود والترمذي وابن

(١) شفاء العليل ص ١٥١.

(٢) الميزان ٥٦٠/١.

(*) كان ابن أبي حاتم يسألها عن الرواة.

(٣) السابق ٤٨٦/٣ - ٣٨٧.

ماجه^(١). وهذا يثبت أن مصطلح (لين) عند أبي حاتم وابنه وغيرهما لا يعنى أن الراوى فى الشواهد والمتابعات - المرتبة الأولى من مراتب الجرح - فقد يكون محتجاً به عند غيرهم.

وقد تكرر الأمر عند الدارقطنى والسيوطى حيث قال الدارقطنى: من قلت فيه: (لين) فليس بالساقط ولا بالقوى^(٢). وعند السيوطى متابعاً غيره أن من قيل (فيه لين) فى المرتبة الأولى من مراتب الجرح^(٣). وسبق ابن حجر السيوطى فجعل من قيل فيه (لين) فى المرتبة السادسة من مراتب التعديل، الذين يقبلون فى الشواهد والمتابعات عنده^(٤). أما زكريا بن أبى زائدة فقد وثقه الذهبى ووضع علامة (صح) أمام اسمه وروى له الستة أى أنه متفق على توثيقه، وقال الذهبى: صدوق مشهور حافظ. وقال أحمد: ثقة حلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبى خالد، وقال أبو حاتم: لين الحديث يدلس. وقال أبو داود: ثقة لكنه يدلس. وقال أحمد بن حنبل: ... لين، سمعنا منه بأخرة ومع أن أحمد وافق أبا حاتم إلا أن الواقع العملى أهم من الأقوال النظرية والرجل مروياته فى الكتب الستة، ولأحمد رواية غير التى قال فيها (لين)^(٥).

ومثلما صحح النقاد لمن قيل فيه لين - فى حالات - نجدهم يحسنون أيضاً لمن يقال فيه - فى حالات - فعبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب الهاشمى، الترمذى وابن ماجه وأبو داود. وقال ابن المدينى: لم يدخل مالك فى كتبه ابن عقيل، واحتج به أحمد وإسحاق. وقال أبو حاتم وغيره: لين الحديث ... قال الترمذى: "صدوق. وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه".

(١) الميزان ٣/٣٧١.

(٢) شفاء العليل ص ١٣٤.

(٣) شفاء العليل ص ١٥١.

(٤) شفاء العليل ص ٣١٤.

(٥) الميزان ٢/٧٣.

وروى الترمذى عن البخارى قال: كان أحمد، وإسحاق، والحميدى يحتجون بحديثه؛ وقال على: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن ابن عقيل. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وقال الفسوى: فى حديثه ضعف، وهو صدوق. قلت - الذهبي -: "حديثه فى مرتبة الحسن". وقال البخارى فى تاريخه: كان أحمد وإسحاق يحتجان به^(١).

وخلاصة الأمر فى هذا المعيار أنه يؤخذ بالتفصيل فى تطبيقه وكذلك فى الأحكام والألفاظ التى تخصه.

معيار ومصطلح الاختلاف -

نبه علماء النفس إلى أهمية الذاكرة فى عملية التحصيل والتعلم، ونهبوا إلى أمراض الذاكرة وبخاصة فى الشيخوخة والكبر، وقاموا بإجراء التجارب وإعداد البحوث العلمية لهذا الأمر، وقالوا: "التذكر وظيفة عقلية مهمة، وهو يتضمن ثلاث عمليات متكاملة هى التسجيل والحفظ والاستعادة (الاسترجاع). والذاكرة مهمة من وجهة نظر إحداث التوافق النفسى حيث تساعد الخبرات الماضية الشخصية على التوافق بسهولة مع الخبرات الجديدة. وقد يحدث الاضطراب فى الذاكرة بالنسبة للخبرات المباشرة الحديثة أو المتوسطة أو البعيدة الماضية"^(٢)^(*).

(١) السابق ٤٨٤/٢-٤٨٥، وللمزيد من التفصيل فى هذا المبحث، والمعايير، والألفاظ انظر الميزان ١٨١/٤، تذكرة الحفاظ ٥٩٢/٢، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٢/٣/٢، (٢٧٨٦)، ٧/٣/٢، (٢٧١٦)، ٩/٣/٢، (٥٢٧٢)، ٣٨/٢/٢، (١٦١٠)، ٣٢/٢/٢، (١٥٨٥)، ١٠٨/٢/٢، (١٩٣٦)، ٤٦/٢/٢، (١٦٥٣)، الميزان ٣/٢٠٤، ٧٤/٢، (٢٨٨٢، ٢٨٨١)، ٤٨٣/٤، تاريخ الثقات للعجلي ص ٤٠٣.

(*) أمور نبه إليها ابن القيم كما مضى فى معيار الحفظ.

(٢) الصحة النفسية، د. حامد زهران ص ١٣٨.

وبناءً على ما سبق تحدثوا عن اضطرابات الذاكرة فتكلموا عن حدة الذاكرة *Hypermnnesia* وهي فرط عمليات التذكر حيث تزداد حدة تذكر المريض لكل تفاصيل خبرات معينة وخاصة الخبرات الأليمة أو الخبرات السعيدة المشحونة انفعاليا وتشاهد في الهوس الخفيف وفي الهذاء والبارانويا^(١). وتحدثوا عن فقد الذاكرة أو النسيان *Amnesia* وهو فقدان القدرة على تذكر أحداث فترة معينة، ويكون جزئياً أو كلياً، مؤقتاً أو دائماً. وقد يكون فقدان الذاكرة - كما قرروا - عضوى المنشأ كما فى حالات ذهان الشيخوخة والإدمان، وقد يكون فقد الذاكرة نفسى المنشأ كما فى بعض حالات الهستيريا، ومن مظاهر فقد الذاكرة أو النسيان فقد الذاكرة الرجعى: وهو نسيان يتناول حقبة أو فترة قصيرة من الزمن سابقة للمريض الحالى. ويلاحظ فى حالات إصابة الفص الجبهي من المخ وفى الصرع. وفقد الذاكرة اللاحق: وهو نسيان يتناول أحداث الفترة التى تلت بداية المرض الحالى. ويلاحظ فى إصابة الفص الجبهي من المخ وفى ذهان الشيخوخة^(٢).

وتحدثوا عن خطأ الذاكرة *Paramnesia* وهو تضلل الذاكرة أو إيهام الذاكرة الخاطئة، وفيه تزيف الذاكرة وتشوه ومن أنواعه: التزييف: وفيه يضيف المريض - لا شعورياً - تفاصيل مزيفة مزورة كاذبة أو خيالية على أحداث حدثت فعلاً. ويلاحظ فى الهستيريا وفى الهذاء (البارانويا) وفى الفصام الهذائى^(٣).

كما أن من أمراض الذاكرة واضطراباتهما: اضطراب الحفظ والاسترجاع، حيث يصعب على المريض تذكر ما يقرؤه مهما تكررت مرات القراءة. ويلاحظ فى ذهان الشيخوخة وفى أمراض

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ١٣٨ - ١٣٩.

المخ وفى إدمان الخمر. ومن أمراض الذاكرة: (فجوات الذاكرة، حيث يفقد المريض الذاكرة لأحداث فترة محددة من الزمن ويتذكر جيدًا ما قبلها وما بعدها وتلاحظ فى الهستريا وفى ارتجاج المخ^(١)).

ومن أمراض الشيخوخة عندهم (الاضطرابات العقلية المعرفية) ومنها اضطرابات التفهم، حيث تظهر فى شكل اضطراب الإدراك الواعى، واضطراب إدراك مضمون الشعور، وهنا يضطرب الفكر والتحليل والتركيب والتقييم وتشرب الخبرات والإحاطة بالمواقف والأحداث والخبرات الجديدة. وعندما يضطرب التفهم يصبح المريض مشتت الانتباه ويتعطل فهمه. ويلاحظ اضطراب التفهم فى ذهان الشيخوخة وفى الضعف العقلى وفى حالات التسمم^(٢).

أما علماء الحديث فقد نبهوا - من خلال نقد الرواة - إلى مثل الأمور السابقة؛ لكن دون أجهزة معملية أو عيادات نفسية مثلما هو متوفر لغيرهم من علماء النفس المعاصرين، وألف المحدثون فى (اختلاط الرواة)، وعقدوا لهم مبحثًا فى كتب الدراية؛ قال ابن كثير: "النوع الثانى والستون: فى معرفة من اختلط فى آخر عمره، إما لخوف أو أضرّ أو مرض أو عَرَض: كعبد الله بن لهيعة، لما ذهب كتبه اختلط فى عقله، فمن سمع من هؤلاء قبل اختلاطهم قبلت روايتهم، ومن سمع بعد ذلك أو شك فى ذلك لم تقبل"^(٣). وقال: "وممن اختلط بآخرة: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي والمسعودي، وربيعه، وصالح مولى التوأمة، وحصين بن عبد الرحمن؛ قاله النسائي. وسفيان بن عيينة قبل موته بسنتين؛

(١) السابق ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٢) السابق ص ١٤٩ وانظر من ٢١٣٦ من الجزء الخامس من معجم علم النفس للدكتور جابر عبد الحميد.

(٣) اختصار علوم الحديث ص ٢٠٨-٢٠٩ مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر مكتبة دار التراث، ط ٣، ١٣٩٩هـ - ٩٧٩م.

قاله يحيى القطان... وعبد الرزاق ابن همام، قال أحمد بن حنبل: اختلط بعدما عمى، فكان يلقن، فيتلقن، فمن سمع منه بعدما عمى فلا شيء.... وأبو بكر بن مالك القطيعي، خرف حتى كان لا يدرى ما يقرأ^(١).

لقد لاحظ المسلمون أعراض المرض بالعين دون التشريح أو التحليل أو إجراء الفحوص الداخلية، لاحظوه من خلال عدم قيام العضو بوظيفته، بدليل أنهم عرضوا أداءه وتحصيله على أداء وتحصيل غيره من الذين لم يخلطوا. وهذا المبحث ألف (صلاح الدين أبو سعيد العلائي) فيه كتاباً مستقلاً سماه (كتاب المختلطين)^(٢). أورد فيه المؤلف (٤٦) ستة وأربعين راوياً اختلطوا وأورد المحقق - مستدركا عليه - في الهوامش (١٣٤) مائة وأربعة وثلاثين راوياً، والمجموع (١٨٠) راوياً.

والمختلطون ليسوا ضعفاء دائماً، أو متروكين، بل منهم الثقة الذي اختلط، ومنعه أولاده من التحديث، ومنهم من روى عنهم قبل الاختلاط، ومنهم من روى عنهم بعده، والأمر يحتاج إلى تفصيل لذلك قال الحافظ العلائي: "أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم، فهم على ثلاثة أقسام: أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يخط من مرتبته، إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم؛ وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم، كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم، ونحوهم. والثاني: من كان متكلماً فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه؛ كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمي،

(١) السابق نفسه.

(٢) حققه وعلق عليه الدكتور رفعت فوزى عبد المطلب، وتلميذه الأستاذ على عبد الباسط مزيد، منشور بمكتبة الخانجي، مصر، ط ١ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

ونحوهما. والثالث: من كان محتاجاً به، ثم اختلط، أو عُمر في آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك^(١). وحكم رواية المختلط التفصيل، قال الحافظ العراقي: "الحكم فيمن اختلط أنه لا يقبل من حديثه ما حدث به في حالة الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل، فلم ندر أحدث به قبل الاختلاط، أو بعده، وما حدث به قبل الاختلاط قبل، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم، فمنهم من سمع منهم قبل الاختلاط فقط، ومنهم من سمع في الحالين، ولم يتميز^(٢)."

وسوف أسوق من الأحكام عليهم بالقدر الذي يخدم ما نحن فيه، وهو أن المحدثين نبهوا إلى أهمية العقل في التحصيل والتعلم.

قال الحافظ العلاني: "أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي... حكى أبو عمرو عن أبي الحسن بن الفرات أنه خَرَفَ في آخر عمره، حتى كان لا يعرف شيئاً مما يُقرأ عليه"^(٣).

وقال محققه: "إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة... قال أبو حاتم: كان صدوقاً، ولكنه ذهب بصره، فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة"^(٤). وقال العلاني: "بشر بن الوليد الكندي الفقيه.... وقال صالح بن محمد: كان قد خرف"^(٥).

أما الراوى التالى فلم يعرف علماء الحديث أن سبب تعطيل عمل بعض الأعضاء وشللها، هو شئ في المخ لأن خلايا المخ لها ما يقابلها من أعضاء في الجسد، فأى مرض في المخ يتبعه مرض

(١) كتاب المختلطين، مرجع سابق ص ٣.

(٢) التبصرة والتذكرة ٢٦٤/٣، للحافظ زين الدين العراقي،

(٣) كتاب المختلطين ص ٦ مرجع سابق.

(٤) السابق الهامش ص ٩.

(٥) السابق ص ١٦.

فى العضو المقابل، والنص التالى قاله ابن حبان: "أصابه الفالج قبل موته حتى ضعف وتغير واختلط" قاله فى "خلف بن خليفة ابن صاعد"^(١). ربما - وهذا اجتهد قد يخطئ - ظن ابن حبان أن الفالج هو السبب. والمثال القادم شاهد على أن المحدثين نهبوا إلى أن الحالة النفسية من فرح وحزن لها تأثير على الذاكرة، قال العلانى: "سعيد بن أبى عروبة... قال يحيى بن معين: اختلط سعيد بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله سنة اثنين وأربعين ومائة، ومات هو سنة ست وخمسين وقيل: سنة سبع"^(٢).

و(سُوَيْد بن سعيد الحدثنى) روى له مسلم فى الصحيح... وقال صالح ابن محمد: سويد صدوق؛ إلا أنه كان قد عمى، وكان يلقن ما ليس من حديثه"^(٣). وقال ابن عدى: هو إلى الضعف أقرب. قلت: فلا ينبغي أن يكون ما رواه على شرط مسلم؛ لتغيره بعدما سمع منه مسلم"^(٤).

أما (صالح بن نبهان مولى التوأمة) فقد قال "أحمد بن سعيد بن أبى مريم": سمعت يحيى بن معين يقول: هو ثقة حجة. قلت إن مالكا تركه، فقال: إن مالكا أدركه بعد أن خرف، والثورى إنما أدركه بعد الخرف، فسماعه منه منكر، لكن ابن أبى ذئب سمع منه أن يخرف"^(٥). ومن الرواة من اختلط فلم يتميز حديثه القديم من الأخير مثل (بحر بن مرار"^(٦). و"مسلم بن كيسان الأعور الملائى"^(٧).

(١) هامش السابق ص ٣٠، وانظر ترجمة (خلف بن خليفة الأشجعى) فى الميزان (١٨٦٥٩-٦٦٠).

(٢) كتاب المختلطين ص ٤١.

(٣) السابق ص ٥٢.

(٤) السابق ص ٥٥.

(٥) السابق ٥٨، ٥٩.

(٦) المجروحين لابن حبان ١/١٩٤.

(٧) السابق ٨/٣.

لقد نبه المحدثون إلى أثر كبر السن وأمراض الشيخوخة على عملية التعلم؛ لأن الحواس قد تضعف جاء في ترجمة (عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي: أنه (من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم، إلا أنه شاخ ونسى واختلط"^(١)). وقال عبد العزيز الداروردي: أصاب سهيلاً - ابن أبي صالح - علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه. ومما نسيه من الحديث، ما في سنن أبي داود... عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. قال أبو داود: وزادني الربيع بن سليمان المؤذن في هذا الحديث قال: أخبرني الشافعي، عن عبد العزيز قال: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته إياه، ولا أحفظه^(٢).

وإذا كان معيار الاختلاط^(٣) يندرج تحت معيار أكبر هو معيار التغير، كذلك فإن سوء الحفظ يندرج أيضاً تحت معيار تغير الحفظ. وقد نبه المحدثون إلى سبب مهم ورئيسي من أسباب تغير الحفظ وهو انشغال الراوي عن كتبه ولا يخفى أن استعمال أكثر من حاسة في المذاكرة له أكبر الأثر في تثبيت المحفوظ. وهناك بعض الرواة الذين انشغلوا بمهام وظيفية غير تعاهد المحفوظ بالمذاكرة والحفظ، منهم (حفص ابن غياث القاضي) لقد انشغل بالقضاء عن تحصيل العلم، وهو أحد رجال الصحيحين، قال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت، يتقى بعض حديثه، وإذا حدث من كتابه فثبت، وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو ثقة صالح^(٣).

(١) الميزان ٢٧٠/٣.

(٢) انظر الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبى البركات محمد أحمد المعروف بابن الكيال (٨٦٣-٩٣٩هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، ص ٢٤٦، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٩٨١م-١٤٠١هـ. وهامش كتاب المختلطين ص ٥٠.

(*) الطارئ لذلك يقولون: ساء حفظه، أما سوء الحفظ الملازم؛ فلا يعني هنا.

(٣) كتاب المختلطين للعلائي: ص ٢٤-٢٥.

وقال ابن حجر فى هدى السارى: (حفص من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه فى الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح مما سمع من حفظه. وقال: اعتمد البخارى على حفص فى حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماح وبين ما دلّسه" (١).

وقال صالح بن محمد: حفص لما ولى القضاء جفا كتبه، وليس هذا الحديث فى كتبه. يقصد حديث: "من أقال مسلماً عثرته...." الحديث (٢).

وممن اختلط أيضاً بسبب توليه القضاء "شريك بن عبد الله بن أبى شريك النخعى" قال الحافظ ابن حجر فى التقریب: صدوق يخطئ كثيراً، تغیر حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً، شديداً على أهل البدع، من الثامنة، روى له مسلم، وأصحاب السنن، والبخارى تعليقا (٣).

وجاء فى ترجمة (قنبر، مولى على بن أبى طالب رضى الله عنه" أنه "لم يثبت حديثه، قال الأردى: يقال كبر حتى كان لا يدرى ما يقول أو يروى" (٤). و(قيس ابن أبى حازم) قال إسماعيل بن أبى خالد فيه: "كان ثبّاء، قال: وقد كبر حتى جاوز المائة، وخرف" (٥).

والمحدثون قد يذكرون سبب الاختلاط وقد لا يذكرونه؛ فمن الأول، ما ذكره صاحب الاغتباط بمن روى بالاختلاط: "نقلا عن الذهبى فى معجم شيوخه: "تغير ذهنه بعد سماعنا منه بمدة، وذلك قبل موته بعامين؛ قاله الذهبى فى (أبى بكر بن عبد الحكم ابن أبى

(١) هدى السارى: ص ٣٩٨.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٢/٩، الميزان ٥٦٧/١، تذكرة الحفاظ ٢٩٧/١.

(٣) التقریب ٣٣/١.

(٤) الميزان ٣٩٢/٣.

(٥) السابق ٣٩٣/٣.

العز العسقلاني المقرئ^(١).

وممن ذُكر سببُ تغيره: (يعقوب بن أحمد بن يعقوب الحلبى المشهور بابن الصابونى)؛ قال صاحب الاعتبار: "قال ابن رافع فى معجمه: وكان مرض مرضة طويلة نحو سنة ونصف تغير ذهنه فيها^(٢). أما (وهيب بن خالد بن عجلان الباهلى)؛ فقد قال ابن سعد: "كان وهيب قد سجن، فذهب بصره، وكان ثقة كثير الحديث حجة، وكان أحفظ من أبى عوانة كان يملئ حفظاً"^(٣).

وقد فرق المحدثون بين الاختلاط الحادث نتيجة لمرض ما، وتغير مرض الموت؛ قال الذهبى فى (عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلى): "قلت: هذا التغير هو من تغير مرض الموت، وما ضره؛ لأنه ما حدث فيه بخطأ"^(٤).

إنهم لم يكن لديهم أجهزة أشعة لاكتشاف خلايا المخ المريضة ثم إجراء الجراحة لها لاستئصالها أو علاجها؛ إنهم كانوا يستدلون على الخرف بمظاهر المرض من مثل: حديث الراوى بكلام غير مفهوم؛ جاء فى ترجمة "خلف بن خليفة الأشجعى" أن أحمد قال فيه: رأيتُه مفلوجاً سنة سبع وسبعين ومائة، وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديماً فسماعه صحيح. وعنه: قد أتيتُه فلم أفهم عنه. قيل له: فى أى سنة مات؟ قال: أظنه فى سنة ثمانين أو آخر سنة تسع وسبعين. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: رأيت خلفاً وهو كبير...، فتكلم بكلام خفى فجعلت لا أفهم فتركتُه^(٥).

(١) الاغتباط بمن روى بالاختلاط لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (٧٥٣-٨٤١هـ). بتحقيق علاء الدين على رضا، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. ص ٣٨١.

(٢) السابق ص ٣٨٠.

(٣) طبقات ابن سعد ٢٨٧/٧، ط دار صادر، بيروت.

(٤) الميزان ٨١/٣.

(٥) الكواكب النيرات ص ١٥٥ وما بعدها. والاعتباط ص ١١٤.

ونبه المحدثون إلى أن أحداث الحياة قد تؤثر على الذاكرة فقد يحرق بيت الراوى أو يسرق فيذهب متاعه وتضيع كتبه فيؤثر هذا على منهجه فى الأداء، ومعلوم أن المحدثين اشترطوا التحديث من الكتاب المضبوط، ونهبوا إلى أنواع الحفظ وهما، نوعان: ضبط الصدر وضبط الكتاب^(١)، فإذا تغير العقل اختل الأول، وإذا فقد الكتاب اختل الثانى. جاء فى ترجمة (أبو بكر بن عبد الله بن أبى مريم الغسانى الشامى): "قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، طرفته لصوص فأخذوا متاعه، فاختلف. وقال ابن حبان: كان من خير أهل الشام، ولكنه كان ردئ الحفظ، يحدث بالشئ فيهم، لم يفحش ذلك منه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن النقات حتى صار يحتج به، فهو عندى ساقط الاحتجاج به إذا انفرد. وقال ابن عدى: الغالب على حديثه الغرائب، وقلما يوافقه النقات. قال ابن حجر فى التقریب: ضعيف، وكان قد سرق بيته فاختلف، من السابعة، مات سنة ست وخمسين^(٢)."

وأحياناً يفقد الراوى كتبه لا بسبب السرقة، بل بسبب الحريق، ومن هؤلاء الرواة: (عمر بن على بن أحمد الوادى أشى)^(٣). و(عبد الله بن لهيعة)^(٤) و(الفضل ابن الحباب أبو خليفة الجُمحى)^(٥)

(١) قال الخطيب البغدادى فى الفقيه والمتفقه: (٢/٢٦٤): "إذا أتقن كل واحد منهم الدرس، وحفظه، فليكتبه، ويكون تعويله على حفظه، فإن اضطرب عليه شئ من حفظه رجع إلى كتابه، فاستثبت منه، كما قال الخليل بن أحمد: اجعل ما فى الدفتر رأس مالك وما فى قلبك للنفقة، وأنشد:

ليس يعلم ما حوى القمطر: ما العلم إلا ما وعاء الصدر.

(٢) الكواكب النيرات: ص ٥١٠ وما بعدها. وتهذيب التهذيب ٢٨/١٢ والمجروحين

لابن حبان: ١٤٦/٣.

(٣) الاغتباط ص ٢٧٢.

(٤) كتاب المختلطين ص ٦٥.

(٥) الميزان (٣/٣٥٠) ولسان الميزان (٤/٤٣٨-٤٣٩).

و(محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المصري)^(١) و(محمد بن الحسن بن علي أبو جعفر الطوسي)^(٢). وبسبب مصائب الدهر - نبه السلف إلى أهمية الحفظ؛ جاء في الحث على طلب العلم لأبى هلال العسكري - المحدث واللغوي وعالم البلاغة - قوله: كان أبو سهل الصعلوكي إذا دخل الحمام، سُمِعَتْ له همهمة من الدرس والقراءة، ويقول: كان يقال: العلم ما دخل معك الحمام (يحث على الحفظ). وقال بعض الفلاسفة: العلم ما إذا غرقت سفينتك سبح معك. يقول: العلم هو المحفوظ^(٣).

معيار ومصطلح الاضطراب في الحفظ :-

ثبات الحفظ من صفات الرواة المتقنين الذين لم يختلطوا ولم يَسْؤُوا حفظهم وعكس الحفظ والإتقان - الاضطراب، فقد يرفع الثقات الحديث ثم يرسله راو أو يهم في الإسناد أو المتن، وقد كانوا يعتقدون الاختبارات^(٤) للرواة لقياس مدى ضبطهم فمنهم من عدلوه، ومنهم من جرحوه من قبل ضبطه، ووصفوه بالاضطراب. فمحمد ابن عبد الملك بن صفوان الأندلسي قال فيه ابن الفرضي: عدل صالح، اضطرب في أشياء قرئت عليه لم يسمعها، ولم يكن ضابطاً^(٥). وقال أبو حاتم في محمد بن عمر ابن الوليد بن لاحق:

(١) الميزان ٤٦٣/٣.

(٢) الميزان (٣٥٠/٣) ولسان الميزان (٤٣٨/٤-٤٣٩).

(٣) الحث على طلب العلم لأبى هلال العسكري ص ٦٨ وانظر أشعاراً أوردها المؤلف في هذا الأمر في الصفحات من ٦٨-٧١. وانظر ٩١/١ من جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.

(٤) للمحدثين اختبارات لتحصيل الطلاب للعلم انظر في ذلك على سبيل المثال ترجمة محمد بن عجلان في الميزان ٦٤٥/٣ - ٦٤٦.

(٥) الميزان ٦٣٣/٣.

أرى أمره مضطرباً^(١). وقال العقيلي في عكرمة بن إبراهيم الأزدى: في حفظه اضطراب، وقال يحيى وأبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف^(٢).

وقد راعى النقاد التفصيل في رواية بعض الرواة المضطربين فقد يضطرب بعضهم في شيخ بعينه، فمحمد بن عجلان روى له الأربعة "أبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي" وقال يحيى القطان: كان مضطرباً في حديث نافع^(٣). والحق أن محمد بن عجلان صدوق تحسن مروياته التي لم يخالف فيها غيره لذاتها، وإذا كان لها شواهد صارت صحيحة. ويؤيد أخذهم بالتفصيل أن العقيلي قال في العلاء بن خالد الكاهلي: يضطرب في حديثه، وقال يحيى القطان: تركت العلاء بن خالد الأسدي على عمد، ثم كتبت عن الثوري عنه ومع هذا روى له مسلم والترمذي^(٤). وقال الحاكم في محمد بن عبد العزيز الراسبي: أراه يضطرب في الرواية؛ لكن اعترض الذهبي عليه وقال: استشهد به مسلم في مكان واحد^(٥). والحق أن الشيخين احتجا برواة وُصفوا بالاضطراب، ولم يعمموا هذا الحكم عليهم حيث رَوَوْا لهم قبل اضطرابهم، أو انتقوا من مروياتهم ما لم يضربوا فيه. مثل "مطرف بن عبد الله النيسابوري صاحب مالك، لقيه البخاري وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: صدوق ولكنه يضطرب، وساق ابن عدي في ترجمته في الكامل أحاديث منكرة، الذنب فيها من الراوى عنه، والرجل أخرج له البخاري والترمذي وابن ماجه^(٦).

(١) السابق ٦٦٦/٣.

(٢) السابق ٨٩/٣.

(٣) السابق ٦٤٤/٣ وانظر للمزيد على تطبيق هذا المعيار الميزان ٢٦٣/١، ٦٣/٣.

٣٤٥، ٣٤٨، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٣/٤، ٦١٣/٣.

(٤) الميزان ٩٨/٣.

(٥) السابق ٦٢٩/٣.

(٦) هدى الشارح ص ٦١٩.

وإسحاق بن راشد الجزرى وثقه النسائى- فى رواية وقال - مرة: ليس بقوى. وقال ابن معين - فى رواية: ليس هو فى الحديث الزهرى بذلك، وقال الذهلى: هو مضطرب فى حديث الزهرى، وقد أخرج له البخارى وروى عنه ابن المدينى^(١).

ومحمد بن خازم أبو معاوية الضرير، قال يحيى بن معين: كان أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبة وسفيان، وقال أبو حاتم أثبت الناس فى الأعمش سفيان ثم أبو معاوية وتكلم فيه بعضهم من أجل الإرجاء... وقال أبو داود: كان مرجئا. وقال النسائى: ثقة، كذا قال ابن خراش، وزاد: فى حديثه عن غير الأعمش اضطراب. ومع هذا روى له الستة، وهذا دليل عملى على أنه ثقة عندهم ومتفق على توثيقه والاحتجاج به^(٢).

وعباد بن العوام بن عمر أبو سهل الواسطى قال ابن معين وأبو حاتم والعجلى وأبو داود والنسائى: ثقة. وقال ابن سعد: ثقة وكان يتشيع وقال الأثرم، عن أحمد: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبى عروبة. قلت- ابن حجر:- " لم يخرج له البخارى من روايته عن سعيد شيئا واحتج به هو والباقون". وقد أخرج له الستة^(٣).

وليس بعد هذه الأمثلة دليل على أنهم راعوا التفصيل فى تطبيقهم لهذا المعيار. وهناك ألفاظ غير (مضطرب) تؤدى نفس معنى الاضطراب فى كتب الجرح والتعديل، وهى وإن اختلفت لفظا إلا أنها متحدة معنى منها قولهم: "كان يروى بالغداة شيئا وبالعشى شيئا" أو "هو بالغداة شئ وبالعشى شئ"^(٤). ومنها قولهم: "روى عن فلان كأنه فلان آخر"- فى أحد معانيه-؛ فهذا التعبير يطلق ويراد به

(١) السابق ص ٥٤٩.

(٢) السابق ص ٦١٢.

(٣) السابق ص ٥٧٩.

(٤) شفاء العليل ص ٢٥٠.

الجرح، ويطلق أيضا ويراد به المدح، والفارق بين هذا وذاك أن يُنظر في الشيخ الذي روى عنه هذا الراوى، فإذا كان الشيخ ثقة مستقيم الحديث والثقات يروون عنه أحاديث مستقيمة دل هذا على تجريح في الراوى، ويكون قولهم هذا معناه أن الراوى يأتى عن شيخه الثقة المعروف باستقامة حديثه بمناكير لا يعرف بها، فكأن فلانا الذى يروى عنه هذا الراوى فلان آخر غير معروف باستقامة حديثه، وإن كان الشيخ المروى عنه سيئ الحفظ مختلطا كان مدحا للراوى، ويكون المعنى حينئذ أن الشيخ معروف باضطراب حديثه كما فى رواية الثقات عنه والعهدة عليه؛ لكن هذا التلميذ أو هذا الراوى روى عنه أحاديث جيدة مستقيمة، وذلك إما لطول ملازمته للشيخ أو لشدة تحريره وانتقائه الصحيح من حديثه دون المستقيم، فإذا سمع أحد النقاد أحاديث هذا الراوى عن ذلك الشيخ ورأوا جودتها واستقامتها بخلاف المعروف عن الشيخ وأحاديثه قال: هذا يروى عن فلان كأنه فلان آخر^(١). ومن أمثلة الذم ما جاء فى الميزان ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادى صاحب ابن عيينة: ليس بمتقن وله مناكير؛ قال أحمد: كأن سفیان الذى يروى عنه إبراهيم ابن بشار ليس بسفيان بن عيينة، وكان مكثرا عنه^(٢).

وجاء فى ترجمة شعبة بن دينار الهاشمى مولى ابن عباس، قال ابن حبان: روى عن ابن عباس ما لا أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر^(٣). وجاء فى ترجمة يحيى بن يمان العجلي، قال يحيى بن معين: لا يشبه حديثه عن الثورى أحاديث غيره عن الثورى، وقال وكيع: كأن هذا ليس سفیان الذى سمعنا منه^(٤).

(١) السابق ص ٣٩٣.

(٢) الميزان ١/٢٣.

(٣) المجروحين ١/٣٥٧.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ١٩٩/٩.

ومثال ما جاء فى المدح ما جاء فى ترجمة شبيب بن سعيد بن حبيب الحبطى، قال ابن عدى: كان شبيب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه وأرجو أنه لا يتعمده، فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس فكأنه شبيب آخر - يعنى وجود - (١).

ومنها قولهم (فلان فسد حديثه) - فى أحد معانيه -، وفى هذه الحالة يكون معناه أن الراوى كان مستقيم الرواية ثم خلط واضطرب ولم يتميز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا حكمه أن ينظر إلى هذه الأوهام، فإن كان فاحش الاختلاط رد حديثه، وإلا صلح فى الشواهد والمتابعات (٢).

ومنها قولهم: "فلان يروى الحديث على أوجه" - فى أحد معانيه، ويكون معناه فى هذه الحالة اضطراب الراوى واختلاطه، كما فى الضعفاء للعقيلي: حدثنا محمد قال حدثنا صالح قال حدثنا على قال: سمعت يحيى وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكي قيل له: كيف كان فى أول أمره؟ قال: لم يزل مختلطاً كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة دروب (٣).

ومنها قولهم: "فلان يتلون"، وابن عدى كثيراً ما يقول هذا فى الكامل فى من يضطرب فى حديثه، ويأتى به على وجوه مختلفة، لكن الدارقطنى استعمله فى معنى آخر كما فى ترجمة عمارة بن جوين أبى هارون العبدى قال: يتلون خارجى وشيعى، إنه انتقل من الشيء إلى نقيضه، فالخوارج يكفرون علياً والشيعية يغالون فيه (٤).

مع ملاحظة أنه ينبغى التفريق بين الحديث المضطرب، والرواى المضطرب. إن الحكم على الراوى جزء من عملية أكبر

(١) الميزان ٢٦٢/٢ وشفاء العليل ص ٣٩٤.

(٢) السابق ص ٣٩٧.

(٣) السابق ص ٤٠٠.

(٤) السابق ص ٣٩٦.

هى الحكم على الأسانيد والمتون. والراوى جزء من السند الذى هو جزء من المروى الذى يشمل السند والمتن جميعاً.

إن الاضطراب هو الاختلاف، والحديث المضطرب: هو الحديث الذى يختلف فيه الرواة - لا الراوى الواحد - اختلافات متساوية، أو متقاربة، أو متعارضة، ويتعذر الجمع بين هذه الوجوه، أو بين هذين الوجهين، شريطة أن يكون الاختلاف على وجه يقبل ويحتج به، ووجه لا يقبل ولا يحتج به. أما إذا كان الاختلاف على رجل ثقة، كأن يكون الزهرى سمي شيخين، فيسهل جداً أن نقول: الإسناد حيثما دار، دار على ثقة، وكأن يكون الاختلاف فى اسم راويين، وكلاهما ثقة، فهذا أيضاً لا يضر ولا يقدح - فالاضطراب الموجب للاطراح، هو اختلاف متكافئ، مع تعذر الجمع، إنه متقارب ومتقاوم، لا نستطيع معه أن نرجح أحدهما على الآخر، ويتعذر الجمع بأن أحدهما - أى أحد شيخي المختلف عليه - ثقة، والآخر ضعيف، أما إذا كان المختلف عليه مكثرًا، ورحالاً فيحمل على الوجهين^(١).

معيار ومصطلح رفع الموقوف والمرسل والمقطوع:-

قد يهمل الثقة فيرفع الموقوف - وكذلك الصدوق - وهذا الوهم النادر أو القليل يعد "مغلًا" أما إذا تعدد الراوى هذا الأمر أو غلب عليه صار متروكًا، ورفع المراسيل غير الإرسال لأن المرسل يحتج به بشروط كمراسيل سعيد بن المسيب والشعبي (عامر بن شراحيل الشعبي) قال العجلي: مرسل الشعبي صحيح، لا يرسل إلا صحيحًا صحيحًا^(٢). والرجل متفق على توثيقه، حديثه فى الكتب الستة^(٣).

(١) إتحاف النبيل ص ٥٨، ١٤٦ للشيخ مصطفى إسماعيل.

(٢) تاريخ الثقات ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) تهذيب التهذيب ٦٥/٥.

وبالنسبة للحديث الذى رفعه الراوى وهو موقوف صار معلاً - فمثاله ما قال الحاكم: "حدثنا محمد بن صالح بن هانى ثنا السرى بن خزيمة ثنا موسى بن إسماعيل ثنا وهيب عن معمر بن راشد عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن الزبير رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من شهر سيفه ثم وضعه قدمه هدر"، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

وأخرجه النسائى فقال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا الفضل بن موسى قال حدثنا معمر عن ابن طاوس به. ثم أخرجه من حديث عبد الرازق عن معمر به موقوفاً ثم رواه من حديث ابن جريج عن ابن طاوس به موقوفاً. فالظاهر ترجيح الموقوف، لأن معمرًا قد اختلف عليه فى رفعه ووقفه، وابن جريج لم يختلف عليه فيه^(١). ومثال المرفوع^(٢) - وهما - والأصل فيه الإرسال - ما قاله الإمام أحمد: ثنا وهب بن جرير ثنا أبى قال سمعت يونس يحدث عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة". والحديث بهذا السند ظاهره أنه على شرط الشيخين ولكن إليك ما ذكره ابن أبى حاتم قال: سألت أبى عن حديث رواه وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فذكره، ورواه لوين محمد بن سليمان عن حبان بن على أخى مندل عن عقيل عن الزهرى به مسنداً. قال: ورواه ليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب أن النبى ﷺ قال: فسمعت أبى يقول: مرسل أشبه، لا يحتمل هذا الكلام أن يكون كلام النبى ﷺ^(٣).

(١) أحاديث معلة ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) فى مبحث الإسرائيليات نجد أن الراوى عن الصحابى، أو من قبله فى السند يرفع الموقوف من مروياته عن أه الكتاب كعبد الله بن عمرو، وابن عباس، ولوى هريرة.

(٣) أحاديث معلة ص ١٢٨ وانظر أيضاً ص ١١١، ١٠٨، ٩٩، ١٠٠، ٩٢، ٨٧، ٨٤، ٧٧، ٧٤، ٧٠.

والمثالان السابقان في حيز "المعلّ" لأنّه وهم ثقة [أو صدوق]، أما الضعيف الذي يرفع موضوعاً ويخالف الثقات سنداً ومتناً فهذا يعتبره النقاد مردود ومتروك الرواية. جاء في ترجمة (عمر بن حفص بن محبّر) أنّه روى بسنده إلى "تميم الدارى" سألت رسول الله ﷺ عن المعانقة، فقال: تحية الأمم؛ إن من عانق خليل الله إبراهيم... وذكر حديثاً طويلاً موضوعاً... قلت: لعل الآفة منه في رفعه، فيحتمل أنّه موقوف^(١). وخير من ينطبق عليه هذا المعيار - (أسامة بن زيد بن أسلم) الذي (روى عنه الثعلبى، كان يهتم في الأخبار ويخطئ في الآثار حتى كان يرفع الموقوف ويوصل المقطوع ويسند المرسل، حدثناه أحمد بن علي بن المثنى قال: سمعت يحيى ابن معين يقول: أسامة وعبد الله وعبد الرحمن بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء^(٢). وممن كانوا يرفعون المراسيل، فخرج عن حد التعديل إلى الجرح- (جُبارة بن مغلّس)^(٣) ومن أكبر الأدلة على أن هناك فارقاً بين المرسل ورفع المراسيل أن الشعبي كما سبق صحيح إرسأله، أما (الحسين بن محمد البلخى) فهو (يروى عن حميد الطويل عنه بحال... روى عن عوف الأعرابى عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا حملت المرأة فلها أجر الصائم القائم القانت المخبت المجاهد فى سبيل الله ﷺ... وروى عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها، فالحديث الأول لا أصل له، والثانى قول الشعبى ورفع باطل^(٤). أى أن الشعبى لو صح السند إليه وقال: قال رسول الله ﷺ... تقبل روايته حتى لو

(١) الميزان ١٨٩/٣.

(٢) المجروحين لابن حبان ١٧٩/١.

(٣) السابق ٢٢١/١، ٢٢٥.

(٤) السابق ٢٣٨/١ وانظر أيضاً ٢٦٩/١.

سقط الصحابي، أما أن يجي راي ضعيف ويرفع قول الشعبي ناسبًا
إياه إلى الرسول فإنه لا يقبر وترد روايته.

وممن يرفعون المراسيل - حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن
عباس ابن عبد المطلب^(١)، وحسن بن الحسن بن عطية العوفي^(٢)،
وحكيم بن نافع الرقي^(٣)، وحفص بن سليمان الأسدي^(٤).

أما خالد بن القاسم المدائني، فهو (يصل المقطوع، ويرفع
المرسل، ويسند الموقوف، وأكثر ما فعل ذلك بالليث بن سعد، لا
تحل كتابة حديثه)^(٥). أي متروك.

ومعيار إسناد الموقوف ووصل المقطوع ورفع المرسل معيار
نسبي ينبغي الأخذ بالتفصيل في دراسته ولا نجعله في المراتب
الخاصة بالشواهد والمتابعات والترك، فالشيخ مصطفى إسماعيل
عده في هاتين المرتبتين حيث إن قولهم: "كان فلان يرفع أشياء لا
ترفع" - عنده - بمعنى: أنه رفع أشياء لم يرفعها غيره ولم يكثر
ذلك في حديثه - إذا كان أمره كذلك فمحلّه مراتب الشواهد، وإن
كان بمعنى أنه رفع أشياء منكّرة جدًا لا يرفعها إلى النبي ﷺ إلا
رجل مغفل بليد لا خبرة له ولا معرفة بما يليق وما لا يليق به -
فهو جرح شديد^(٦). وقد سبق أن الثقة المحتج به قد يهمل فيرفع
الموقوف ويصبح حديثه هذا "مُعَلًّا".

وفسر الشيخ مصطفى معنى (رفع الموقوفات) في بحث آخر له
فقال: "لا يلزم من هذا الصنيع الاختلاط، إنما يدل على ضعفه في

(١) المجروحين لابن حبان ٢٤٢/١.

(٢) السابق ٢٤٦/١.

(٣) السابق ٢٤٨/١.

(٤) السابق ٢٥٥/١.

(٥) السابق ٢٧٨/١.

(٦) شفاء العليل ص ٢٠٤.

حفظه، ورفع الموقوفات معناه أن غيره من الثقات يروى الحديث موقوفاً، أما هو فيرفعه، وذلك بسبب سوء الحفظ، أو الاختلاط، أو قبوله للتلقين، أو التهمة بالكذب، وقد يكون كذاباً يرفع الموقوفات يعنى: عمداً لا يرفعهما عن وهم. فيكون فى هذه الحالة كذاباً. وقد يكون عن سوء حفظه... وتطلق عبارة : "فلان من الرفاعين" غالباً على من حفظه كلام، ويهم لا عن عمد، وإذا أرادوا أن يقولوها فى الكذاب قالوا: "يزيد فى الأسانيد"^(١).

معيار ومصطلح التحديث من غير أصل:

يعرض المحدثون رواية الراوى على مرويات شيخه فإذا وجدوا أن الرواية ليست عنده علموا أن الرواية لا أصل لها؛ قال العقيلي فى ترجمة (خالد بن عمرو القرشي) بعد أن ساق رواية: "...عن سهل - أن النبي ﷺ وعظ رجلاً، فقال: ازهد فى الدنيا يحبك الله، وازهد فيما فى أيدي الناس يحبك الناس"... قال العقيلي، ليس له أصل من حديث الثوري^(٢).

وليس معنى أن الرواية لا أصل لها من حديث فلان أنها مردودة المتن؛ إن معنى ذلك أنها قد تكون صحيحة من حديث غيره. جاء فى ترجمة "محمد بن عبد الله ابن عمر بن القاسم" أنه روى بسنده إلى "نافع، عن ابن عمر - مرفوعاً: اقتدوا بالذين من بعدي: أبو بكر وعمر". فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل معروف من حديث حذيفة بن اليمان^(٣). وقد يقصدون بهذا المعيار أن الراوى حدث من حفظه لا من كتاب؛ لأنهم يرون أن الحفظ مع الكتاب يؤدي إلى

(١) إتحاف النبيل ص ٨٧. وللمزيد من الشواهد انظر الميزان ١١٧/١، ٥٥، ٢١٤،

٤٣٧/٣، ٤٣٨.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٦٣٦.

(٣) السابق ٦١٠-٦١١/٣.

مزید من التحقیق والتَّثبت، قال أبو سعد الإدريسی فی ترجمة (أحمد بن محمد أبو الطیب): "لم أر له أصلاً اعتمده، حدث من حفظه" (١). وقد يطلقون على الحديث قولهم: "باطل، لا أصل له" يقصدون أن المتن موضوع؛ لأن "إسماعيل بن علي بن المثنى الأسترباذی واعظ، وقال الخطيب: ليس بثقة، وقال ابن طاهر: مزقوا حديثه بين يديه ببيت المقدس". والوعاظ أحياناً يستخدمون الموضوع فی الوعظ، فقد روى: "بکی شعيب من حب الله حتى عمى" "فذكر الحديث"، وفيه: فلذا أخدمتك موسى كليمي. هذا حديث باطل لا أصل له" (٢). والحق أن كتب الضعفاء والمترولين تستعمل هذا المصطلح فی الغالب للدلالة على وضع المتن.

قال ابن حبان فی ترجمة جلد بن أيوب: "..... لما تجلى الله للجبل؟ طارت لعظمته ستة أجيل فوقعت ثلاثة بمكة وثلاثة بالمدينة، فوقع بالمدينة أحد وورقان ورضوى ووقع بمكة ثبير وحراء وثور.....". موضوع لا أصل له (٣).

وجاء فی ترجمة (العباس بن محمد العلوى) أنه روى بسنده إلى حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال: ليلة أسرى بى دخلت الجنة فإذا أنا بتفاحة انفلقت عن حوراء مرضية كأن أهداب أشفار عينيها مقام أجنحة النسور فقلت: لمن أنت يا جارية؟ فقال.. أنا للخليفة المقتول ظلما عثمان بن عفان". وهذا شيء لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ، ولا من حديث أنس، ولا ثابت، ولا حماد بن سلمة (٤). وقد يقولون (مدار) بدلاً من "أصل"، قال ابن حبان فى أحد التراجم: "وهذا شبه لا شيء فليس للخبر مدار يرجع إليه" (٥).

(١) السابق ١/١٤٤، وانظر أيضاً: ٣/٣٢٢، ١/٢٢١، ١/٥٨.

(٢) السابق ١/٢٣٩.

(٣) للمجروحين ١/٢١١، وآخر فى ١/٢٣٨.

(٤) السابق ٢/١٩١، ٢٣٥.

(٥) السابق ١/٢٤٠ وللمزيد على هذا المعيار انظر السابق ١/٢٢٣، ٢٣١، ٢٢٥.

١١٧، ٢١٣، ٢٢١.

أما عن دلالة لفظ (لا أصل له) في كتب الرجال فقد قال الشيخ مصطفى إسماعيل: "أحياناً يقولون: "لا أصل له" بمعنى أنه لا إسناده يرفع إلى النبي ﷺ، وقد يكون موقوفاً، أو مقطوعاً أو حكاية. وقد يكون بمعنى لا إسناده له أصلاً، إنما عرف في الكتب واشتهر على السنة الأطباء أو السنة القصاصين أو على السنة العباد والوعاظ. وقد يكون بمعنى: لا أصل له، أى: ليس له سند صحيح^(١)، وإن كان له أسانيد ضعيفة لكن لا تتقوى"^(٢).

أما قولهم: "فلان لم تكن له أصول يعول عليها" أو "ما رأيت له أصلاً يفرح به". فمعناه أن عادة أهل الصدق والتحرى أنهم إذا سمعوا حديثاً كتبوه في أصولهم، فإذا خولفوا في حديث وطلب منهم الأصل أخرجوا أصولهم وفيها سماعهم الصحيح بخط الثقات، أو باعتماد الشيخ الذي سمعوا منه هذا الحديث أو هذا الجزء. أما أهل التخليط والسرقة فإنهم يحكون سماع الناس ويلحقون سماعهم بخط طرى أو يكتبون أصلاً جديداً ويتربونه بالتراب أو بالزيت أو يدخنونه بالدخان حتى يظهر أنه قديم عتيق، فمثل هذه الأصول إذا طلبت منهم عند روايتهم المناكير فإنه لا يفرح بها إذا أبرزها^(٣).

معيار ومصطلح القلب:-

الحديث المقلوب هو ذلك الذى يُبدل فيه أحد رواته شيئاً بآخر فى السند أو المتن^(٤).

أولاً: القلب فى السند وله شكلان:

١- أن يقدم الراوى ويؤخر فى رجال الإسناد، كأن يكون أحد

(١) انظر المجروحين السابق ٢٢٥/١.

(٢) إتحاف النبيل ص ١٤٧.

(٣) شفاء الليل ص ٢٢١.

(٤) مفاتيح علوم الحديث للدكتور محمد عثمان الخشت ص ٨٦.

الرواية منسوبة لأبيه مثلاً، فيجعل اسمه مكان اسم أبيه، والعكس، مثل مرة بن كعب وكعب بن مرة^(١). وجاء في ترجمة (ثروان بن ملحان) : "وقد قلبه شعبة فقال: ملحان بن ثروان"^(٢).

٢- أن يكون الحديث مشهوراً عن راوٍ من الرواة أو بإسناد من الأسانيد فيقلبه أحد الوضاعين براوٍ أو بإسناد آخر. وذلك بقصد إحداث الغرابة، كي يحسب الناس أنه يروى ما ليس عند غيره، فيقبلون على السماع منه ويتحمل الحديث عنه^(٣).

جاء في ترجمة (حماد بن عمرو النصيبى) أنه قال الجوزجاني: كان يكذب، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث". وروى بسنده إلى الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة - مرفوعاً: إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تدعوهم بالسلام واضطروهم إلى أضيقيها. وإنما يحفظ هذا سهيل، عن أبيه"^(٤).

وهذا حديث مقلوب السند، قلبه حماد وجعله عن الأعمش، وإنما هو محفوظ من رواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة كما في صحيح مسلم^(٥).

ثانياً: القلب في المتن:

وهو ما كان التغيير أو التبديل أو القلب واقعاً في متن الحديث أو نصه، ويتخذ صورتين أساسيتين. والصورة الأولى: أن يقع قلب مكانى في بنية جملة الحديث، ومن أبرز الأمثلة عليه ما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً: "سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا

(١) السابق نفسه.

(٢) الميزان ١/٣٧٠.

(٣) الميزان ١/٥٩٨.

(٤) الميزان ١/٥٩٨.

(٥) مفاتيح، السابق: نفسه.

ظل إلا ظله... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه..." فهذه الجملة قلبها الراوى سهواً فكانت عنده (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله" فحينما نقف أمام الروائيتين، هناك رواية صحيحة وهى الأولى لأن؛ اليمين هى التى تنفق وتخرج الصدقة^(١).

الصورة الثانية: إيدال سند مكان سند ومتن مكان متن، وخير مثال على ذلك ما وقع للبخارى عند زيارته لبغداد بقصد امتحانه واختباره، وكان المقصد تعجيزه، قام بهذا القلب علماء الحديث ببغداد، قلبوا له مائة حديث قسّموها على عشرة من العلماء، فجعل البخارى يرد كل سند إلى متنه الحقيقى، فشهد له القوم بعلو منزلته فى الحديث، وأذعنوا لفضله^(٢).

وهذا المعيار ينبغي الأخذ بالتفصيل عند تطبيقه والنظر إلى كم وكيف القلب، فقد يكون القلب من أحد الأئمة الأثبات عند اختباره لأحد الرواة ومثل ذلك جائز بشروطه كما فى كتب المصطلح، لكن لا يطلق على الإمام منهم إذا فعل هذا مع الرواة أنه: (يقلب الأسانيد). وقد يكون قلب الأسانيد ممن لا يرتاب فى صدقه وأمانته، ولو استؤمن على بيت مال المسلمين لكان عليها أمينا، لكن يقع ذلك منه على سبيل الغفلة والوهم فإن كثر ذلك فى حديثه وفحش كان من المتروكين، وقد يكون من الذين يسرقون الأحاديث ويقبلونها لتكون غريبة أمام الناس فينشط المحدثون فى سماعها وهذا كذب. وكذا الذين يركبون الأسانيد على المتن والمتون على الأسانيد ويعبر عن فعل هؤلاء بقولهم: "يقلب الأسانيد عمداً"^(٣). جاء فى ترجمة (أحمد بن موسى، أبو الحسن ابن أبى عمران

(١) علم الحديث النبوى ص ١٣١-١٣٢ للدكتور صبرى المتولى، وفقه الله، مكتبة

زهراء الشرق، ط ١ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٢) السابق ص ١٣٢.

(٣) شفاء العليل ص ٢٣٣.

الجرجاني" أنه "ذكره الحاكم؛ فقال: كان يضع الحديث، ويركب الأسانيد على المتن" (١).

وجاء في ترجمة (إسماعيل بن داود بن مخراق) - قول ابن حبان: "كان يسرق الحديث، ثم ساق له ابن حبان حديثين مقلوبين" (٢). وقال ابن حبان في (حفص ابن سليمان، وهو حفص بن أبي داود): "يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع" (٣).

والذي ننتهى إليه في هذا المعيار أنه ينبغي الأخذ بالتفصيل في تطبيقه، وفي فهم دلالاته أيضاً. يدل على هذا قلبُ شعبة السابق، والرواية التالية: "قال الإمام ابن ماجه: حدثنا هشام بن عمار ثنا سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد قال: أرسلوني إلى زيد بن خالد أسأله عن المرور بين يدي المصلي فأخبرني عن النبي ﷺ قال: لأن يقوم أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه". قال سفيان: فلا أدري أربعين سنة أو شهراً أو صباحاً أو ساعة. وقال المزى في تحفة الأشراف في ترجمة (زيد بن خالد): "إن المحفوظ حديث سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم. ومن جعل الحديث من مسند زيد بن خالد فقد وهم. وقال ابن حجر في فتح الباري: روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد وأن المرسل إليه هو أبو جهيم وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر فقال عن بسر ابن سعيد قال: قال أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن

(١) الميزان ١٥٩/١.

(٢) الميزان ٢٦٦/١.

(٣) السابق ٥٨/١ وللمزيد انظر الميزان ٢٢/٣، ٢٣، ٢٢١/١، ٣٤٦، ١٢٧/٣،

٦٦٣، ٤٣٧، ٩، ١٦٠/١ والمجروحين لابن حبان ٢٤٠/١، ٢٤٢، ٢٠٩، ٢٣٨.

خالد أسأله فذكر الحديث. قال ابن عبد البر: هكذا رواه ابن عيينة مقلوباً... وهو خطأ إنما أرسلني أبو جهيم كما قال مالك^(١). أى أن خطأ ابن عيينة ووجهه جعل روايته مُعَلَّة على عكس قلب الضعيف فيحكم عليه بحسب درجته. وهذا يدل على أن مصطلحات الحديث وألفاظ الجرح متداخلة لا يمكن الفصل بينها. وخير من كان يطبق هذا المعيار مراعيًا التفصيل في الحكم على الرواة - ابن حبان الذى قال في ترجمة (أحمد بن محمد بن مصعب): "كان ممن يضع المتن للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار حتى غلب قلبه أخبار النقات وروايته عن الأثبات بالطامات على مستقيم حديثه فاستحق الترك ولعله قد قلب عن النقات أكثر من عشرة آلاف حديث كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لم أشك أنه قلبها، كان على عهدي به قديما وغيره، وهو لا يفعل إلا قلب الأخبار عن النقات.... وأنا أذكر من تلك الأحاديث التى كان يقلبها على النقات أحاديث يستدل بها على ما رواها...."^(٢). والمقلوب - إسنادًا ومنتًا - مثاله، ما قاله ابن حبان في ترجمة (أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب) بعد سياقه للمتن الذى جاء فى علي بن أبى طالب عليه السلام: ".... قال سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: هذا أمير البررة وقاتل الفجرة منصور من نصره، مخذول من خذله، مدّ بها صوته ثم قال: أنا مدينة العلم وعلى بابها، فمن أراد الحكمة فليأت الباب"، ثنا النعمان بن هارون ببلاذنا أحمد بن عبد الله بن يزيد المكتب ثنا عبد الرزاق ثنا الثوري وهذا شئ مقلوب إسناده ومنتته معاً^(٣).

(١) أحاديث مُعَلَّة ص ٧٩.

(٢) المجروحين ١٥٦/١ وقال فى غيره: "لا يحل الاحتجاج به بحال". أى متروك: ١٥٤/١.

(٣) السابق ١٥٣/١ وقال محققه: قال الدراقطنى: حديث مضطرب غير ثابت وأنكره الترمذى وقال البخارى: ليس له وجه صحيح، والمشهور: فمن أتى العلم فليأت الباب". وانظر أيضًا ١٤٨/١.

وقال ابن حبان في ترجمة (أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي): "يروى عن عبد الرزاق وعمر بن يونس وغيرهما أشياء مقلوقة، لا يعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عبد الرزاق عن الثوري ومعمرو وابن جريج وزكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلام ببیت المقدس عنه وهذا خبر مشهور لزكريا بن إسحق مرفوع والثوري إنما رفعه عنه إسحق الأزرق وحده، وهو وهم، والصحيح من حديثه موقوف على أبي هريرة، وأما معمرو فإن هذا الحديث عن أيوب عن عمرو نفسه، وعند ابن جريج أيضا موقوف وهو عزيز من حديثه فجمع بينهم هذا الشيخ وحمل حديث هذا على حديث ذاك ولم يميز ..."^(١).

وممن جمع بين سرقة الحديث وقلب الأخبار - (إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم ابن عيسى بن محمد بن مسلمة)^(٢) وكذلك (إبراهيم بن عبد الله خالد المصيصي)^(٣). ومثال القلب في المتن ما جاء في ترجمة (أشعث بن سوار) قال ابن حبان: "وقد روى أشعث عن نافع عن ابن عمر قال: (نهى رسول الله ﷺ المهاجرين أن يصبغوا ثيابهم بالورس والزعفران عند الإحرام).... وهذا متن مقلوب إنما هو عن نافع عن ابن عمر في حديثه الطويل: (وأن يلبس ثوبا فيه ورس أو زعفران"، فأما ذكره المهاجرين وتخصيصهم بهذا الأمر دون غيرهم من المسلمين فهو كذب لم يخص المصطفى ﷺ بهذا الحكم أحدا من المسلمين دون غيرهم إلا

(١) السابق ١/٤٤٣، ١٤٠، ١٣٠، ١٢٤، ١٢١، ١١٨، ١٧٩.

(٢) السابق : ١/١١٩، ١٧٩.

(٣) السابق ١/١١٦، ١٠٢ فقد ترك (إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، لكثرة المقلوبات وغلبتها على مستقيم حديثه، ص ١٦٦، ١٧١.

النساء، وإنما حرم على من أحرم أن يلبس ثوبًا مصبوغا بوردس أو زعفران فيشبه أن يكون أشعث أراد أن يختصر من الحديث شيئاً فإذا به قد قلبه وغير معناه" (١) (٢).

وممن جمع بين الوضع والقلب (جعفر بن محمد الأنطاكي) (٣). وزاد عملية القلب توضيحاً ووصفاً ابن حبان فقال: جعفر بن عبد الواحد الهاشمي... كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، ويروى المتن الصحيح الذي هو مشهور بطريق واحد يجئ به من طريق آخر حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول (حدثنا) في روايته كان يقول: (قال لنا فلان بن فلان) (٤).

والرواية التالية مثال على صحة المتن وقلب السند، جاء في ترجمة الحسن ابن زُرَيْق الطهوي بسنده إلى الزهري عن أنس أن النبي ﷺ قال: يا أبا عُمَيْر ما فَعَلَ النُّغَيْرُ. وقال ابن حبان: ما روى هذا الخبر الزهري ولا ابن عيينة قط، والمتن صحيح والإسناد مقلوب (٥). أما (رَوْح بن عطاء بن أبي ميمونة) فقد قلبه ابن حبان في الشواهد والمتابعات، ولم يطلق عليه الضعف، ولم يتركه مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، قال في ترجمته: "كان يخطئ ويهم كثيراً حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد" (٦). وكذلك (رشدين بن سعد) يُقبل في

(١) السابق ١/ ١٧٢.

(٢) وهذا أحد الدواعي التي جعلت بعض المحدثين يتشددون في قضية الرواية باللفظ والرواية بالمعنى وقالوا بالأول فقط، انظر ص ٥٠ من (مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى) للدكتور عبد الرزاق بن خليفة الشاذلي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

(٣) السابق ١/ ٢١٣.

(٤) السابق ١/ ٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٩٣، ٣١٥، ٣١٦.

(٥) المجروحين ١/ ٢٤٠.

(٦) المجروحين ١/ ٢٩٦.

الشواهد، قال ابن حبان: "يقلب المناكير في أخباره على مستقيم حديثه" ونقل قول ابن عدى: "هو مع ضعفه ممن يكتب حديثه"، ونقل أحد الروايات عن أحمد أنه قال: (أرجو أنه صالح الحديث)^(١).

ومن خلال الأمثلة السابقة يتضح أن المحدثين طبقوا هذا المعيار بمرونة وراعوا النسبية والأخذ بالتفصيل؛ لذا ينبغي دراسة هذا المصطلح لمعرفة دلالاته الدقيقة ولا يتم هذا دون الأخذ بالتفصيل فيه ومراعاة الجانب الكمي لدلالاته، وتفاوت معانيه داخل السياقات المختلفة.

معييار ومصطلح الغفلة:-

تلقى العلم - فى أى حضارة - قديمة أو حديثة - يحتاج إلى الانتباه، فتحصيل العلم يحتاج من الطالب تركيزاً عالياً، وهمة لا تعرف الملل أو الكلال، ولقد شغل هذا الأمر كل كتب (علم النفس العام) حيث جعلت من مباحثها ومسائلها حديثاً عن (الشعور) و(اللاشعور) و"الوعى" و"اللاوعى" و"الانتباه" و"الإدراك" و"الإحساس". وقد نبه علماء الجرح والتعديل إلى هذا الأمر الذى يتعلق بضبط الراوى أثناء الأداء، ويتعلق بهمته وإقباله على العلم أثناء التحمل. ولم يسلم من نقدهم النقائ، قال ابن عدى فى سيف الضبى الكوفى؛ نقلاً عن أبى داود: "كان مغفلاً"^(٢). وقال ابن حبان: هلال بن أبى بن مالك الأعمى، كان شيخاً مغفلاً"^(٣).

إن وعى المحدثين بهذا المعيار كان له وظيفة مهمة؛ لأن الغفلة قد تؤدى بالراوى إلى أن "يقلب الأخبار ولا يعلم ويخطئ فيها ولا يفهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"^(٤).

(١) السابق ٢٩٩/١.

(٢) الميزان : ١٦٥/٣.

(٣) المجروحين لابن حبان جـ ٣ ص ٨٥ [أجزاء فى مجلد واحد].

(٤) السابق ٧٦/٣.

فى المثال السابق الراوى أعمى، قد يكون السبب فى غفلته هذه العلة التى قد تؤثر على (إحساسه) و(إدراكه) سمعاً ورؤية للشيخ، فيصحف تصحيف سمع أو بصر. وتطبيق هذا المعيار يحمى المرويات من الزيادة والنقص مما يؤدى إلى تحريفها. إن غفلة الراوى فى المثال الأخير، أنزلته من درجة "الاحتجاج" به إذا انفرد، إلى درجة (الاحتجاج) به فى (الشواهد والمتابعات). والراوى إذ فحش خطؤه وكثر وغلب عليه الغفلة صار (متروكا)؛ وبخاصة إذا تعدد وأصر على الخطأ ولم يرجع.

لقد أنزل المحدثون (المُغفلين) إلى درجة الشواهد والمتابعات هذا هو الأصل فى الحكم عليهم؛ لأن الأمر يتعلق بالضبط لا العدالة، أما إذا زاد "كم" الغفلة و"درجتها" و"كيفها" بمعنى أنه صار مُغَيَّراً "للأحكام" - حلالها وحرامها - أو أصر على الخطأ صار متروكاً مردوداً، ويؤيد ذلك حكم ابن حبان على (المسيب بن شريك التميمي؛ حيث قال: "كان شيخاً صالحاً، كثير الغفلة، لم تكن صناعة الحديث من شأنه، يروى فيخطئ، ويحدث فيهم من حيث لا يعلم، فظهر فى حديثه المعضلات التى يرويهها عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل التعجب" (١) أ.هـ.

والتعجب معناه هنا: أن الراوى لا يكتب حديثه إلا على سبيل التنبيه عليه لا الاحتجاج به فى الشواهد والمتابعات وبذلك يصير متروكا. والغفلة لها أسباب قد لا تكون لسبب عقلى يتعلق بذكاء الراوى؛ بل بسبب إهماله، وعدم تعاهد الحديث بالحفظ؛ قال الذهبي فى (بكر بن الأسود) - نقلاً عن ابن حبان -: "غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث، فصار الغالب على حديثه المعضلات" (٢).

(١) المجروحين لابن حبان (٢٤/٣).

(٢) الميزان : ٣٤٢/١، ٣٤٣.

ويلاحظ في المثالين، الأول: أن الرجل لا عيب في عدالته بل في ضبطه، بدليل أنه كان (شيخاً صالحاً)، والثاني: زهد الرجل وتقشفه وإعراضه عن الدنيا لكنه لم يهتم بالحفظ ورعاية العلم.

ومما يدل على أن الغفلة^(٥) درجات وتخضع لمعايير الكم والكيف أن المحدثين قد يطلقون لفظ (فلان رجل مغفل لا يحسن قُبَيْلَه من ذُبَيْرِه". وهذا اللفظ يدل على الغفلة الشديدة، وإن كان قيل في أحد الأثبات، كما في تاريخ بغداد "ترجمة" عفان بن مسلم الصفار"، حيث كان على مسألة معاذ بن معاذ فقيل له: ما تصنع بعفان وهو رجل مغفل لا يحسن قُبَيْلَه من ذُبَيْرِه، فسكت. كذا قيل، وهذا المثال ليس استدلالاً على ضعف عفان؛ بل سيق من أجل معرفة اللفظ ومنزلته^(١).

وفي نفس قوة اللفظ السابق دلاليًا - قول المحدثين: "فلان أُمى غافل لا يدري ما الحديث"؛ قاله الذهبي في "محمد بن الحسن الأستراباذي العطار"^(٢).

وقد يأخذ الحكم بالغفلة شكلاً لفظياً آخر، اختلاف في اللفظ واتفاق في المعنى، يقول المحدثون: "فلان يحدث كما يجئ على قلبه" وهذا دليل كبير على أنهم رأوا أن الراوى - من حيث ضبطه - يخالف الثقافات المخالفات الفاحشة، وأنه يحدث بالحديث على وجوه متعددة - مضطربة يمكن الجمع بينها - ويظهر تعارضها بسبب الغفلة والوهم الشديد "قال أبو بكر الأبهري المالكي: جلست إلى أزرق بن نريد ومعه جزء فيه (قال الأصمعي) - وهو يُحَدِّث - فكان يقول في

(٥) للمزيد من تطبيق هذا المعيار انظر ص ٨٩ من شفاء العليل (ترجمة غندر)،

(١/٣٦٧) من الميزان، ترجمة ثابت بن موسى الضبي.

(١) شفاء العليل بالفاظ الجرح والتعديل ص ٢٠٨.

(٢) المغنى في الضعفاء للذهبي، تحقيق د. نور الدين عتر (٢/٥٦٧). وقارن بشفاء

العليل ص ٢٠٦ حيث جعل اللفظ في مرتبة الرد والترك.

واحد: حدثنا الرياشي، وفي آخر: حدثنا أبو حاتم، وفي آخر: حدثنا ابن أخى الأصمعى عن الأصمعى كما يجئ على قلبه" (١).

وقد أفرد لهم ابن حبان "توعاً" خاصاً بهم فى مقدمة كتابه الضعفاء، كان ترتيبه (الخامس)، قال ابن حبان: "ومنهم - أى الضعفاء - قوم غلب عليهم الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز فإذا حدث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد، وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبى ﷺ، وما شابه هذا، حتى خرج عن حد الاحتجاج به، كأبان بن أبى عياش ويزيد الرقاشى وذويهما" (٢) أ.هـ.

معيار ومصطلح التصحيف:-

يشترط فى طالب العلم أن يتقن اللغة التى ستساعده على التفوق فى أبحاثه، فالباحث فى الأدب المقارن مثلاً - يحتاج إلى معرفة لغة الموضوعين أو الشخصين اللتين سيقارن بينهما، ودارس الفكر الصهيونى يحتاج إلى دراسة العبرية.... الخ أما دراسة الحديث والقرآن والفقه الإسلامى، فهى تحتاج إلى معرفة اللغة العربية، وكل هؤلاء لا يحتاجون إلى معرفة اللغة فقط بل عليهم أن يتقنوها كى يعرفوا دراسة وتحليلاً كل ما كتب فى موضوع بحثهم. وقد اهتم المسلمون باللغة العربية بوصفها أداة للبحث - أحد الأدوات- التى تساعد على الفهم والدراسة والتحليل والتواصل بين العلماء. لقد أدرك علماء الحديث أن أى خطأ فى نقل الأسماء فى السند أو فى المتن، أو فى ألفاظ المتن - يؤدى إلى الخطأ فى فهم الأحكام والحقائق التى جاء بها المروى، لقد نبهوا إلى ما يسمى بالتصحيف

(١) شفاء العليل ص ٢٠٦ وما فيه من مراجع. ولمزيد من التفاصيل انظر الميزان

للذهبي ٤٤١/٣ ترجمة ٧٠٧٩.

(٢) المجروحين لابن حبان: ٦٧/١.

وهو الخطأ في الصحيفة، ومنه (الصُّحُفِيّ) وهو من يخطئ في قراءة الصحيفة فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها، هذا من الناحية اللغوية، أما الاصطلاحية فقد عرفوه بأنه (تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى. وهو فن دقيق، وتكمن أهميته في كشف الأخطاء التي وقع فيها بعض الرواة، وينهض بأعباء هذه المهمة الحذاق من الحفاظ كالدارقطني. وينقسم التصحيف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار، فباعتبار موقعه: إلى قسمين وهما:

١- تصحيف في الإسناد: ومثاله: حديث شعبة عن (العوام بن مراجم) صحفه ابن معين فقال: عن (العوام بن مزاحم).

٢- تصحيف في المتن: ومثاله حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ (احتجر في المسجد...) صحفه ابن لهيعة فقال: احتجم في المسجد... وباعتبار منشئه: ينقسم إلى قسمين وهما:

- تصحيف بصر: وهو الأكثر أى يشتبّه الخط على بصر القارئ، إما لرداءة الخط أو عدم نقطه. ومثاله: "من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال... صحفه أبو بكر الصولي فقال: "من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال..." فصحف ستاً إلى شيئاً.

- تصحيف السمع: أى تصحيف منشؤه رداءة السمع أو بُعد السامع عن المحدث أو نحو ذلك فتشتبّه عليه بعض الكلمات لكونها على وزن صرفى واحد ومثاله: حديث مروى عن (عاصم الأحول) صحفه بعضهم فقال: عن (واصل الأحذب). وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين وهما:

* تصحيف في اللفظ: وهو الأكثر وذلك كالأمثلة السابقة.
* تصحيف في المعنى: أى أن يبقى الراوى المصحفُ اللفظَ

على حاله؛ لكن يفسره تفسيراً يدل على أنه فهم معناه فهما غير مراد. ومثاله: قول أبي موسى العنزي (نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ يريد بذلك حديث "أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة) فتوهم أنه صلى إلى قبلتهم. وإنما العنزة هنا الحربة تتصب بين يدي المصلي^(١).

ويحكم على الراوى الذى يقع منه التصحيف بحسب درجة التصحيف وكمه وكيفه، فالتصحيف إذا صدر من الراوى نادراً فإنه لا يقدح فى ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحد. وإذا كثر ذلك منه فإنه يقدح فى ضبطه، ويدل على خفته وأنه ليس من أهل هذا الشأن^(٢).

ولقد اهتم المحدثون بجودة الخط لدرجة أنهم رَوَوْا عن ابن عباس فى تفسير قوله تعالى: ﴿ أَتَتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرَةٍ مِّن عِلْمٍ ﴾^(٣) - قوله: أو أثارة من علم: جودة الخط^(٤).

ونبهوا إلى أهمية إحكام قواعد اللغة العربية حتى لا يقع الراوى فى التصحيف واللحن جاء فى ترجمة إبراهيم بن يزيد النخعى أنه (أحد الأعلام يرسل عن جماعة وقد رأى زيد بن أرقم وغيره، ولم يصح له سماعه من صحابى. وقال الذهبى: كان لا يحكم العربية، وربما لحن)^(٥).

وبعد أن وثق الذهبى إسحاق بن إبراهيم الدبرى، صاحب عبد الرزاق، ووضع أمامه علامة (صح) التى تدل على توثيقه عنده.

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص ٨٥-٨٦.

(٢) السابق: نفسه وقارن بـ ص ١٢٨ من النكت على نزعة النظر لابن حجر.

(٣) سورة الأحقاف آية (٤).

(٤) الميزان ٢٤٦/٣.

(٥) السابق ٧٤/١-٧٥.

وبعد أن نقل قول الدارقطني - في رواية الحاكم -: صدوق ما رأيت فيه خلافا - قال: "وفي مرويات الحافظ أبي بكر بن الخير الإشبيلي كتاب الحروف التي أخطأ فيها الدبري وصحفها في مصنف عبد الرزاق للقاضي محمد بن حمد بن مفرج القرطبي^(١).

وقد نبه علماء الجرح والتعديل إلى خطر أخذ العلم من الصحف دون المشايخ، وعدوا لفظ (أخذ الكتب من الصحف والدواوين) من ألفاظ الجرح الشديدة جدًا وتركوا من يقال فيه هذا اللفظ، ومعنى هذا اللفظ أنه ادعى سماع أحاديث دون أن يتلقاها من أفواه المشايخ، ولكن أخذها من الكتب وادعى سماعها، قال أبو معشر في عبد الله ابن زياد بن سمعان المخزومي: وقد كذبه ابن معين وأحمد بن صالح، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث سبيله سبيل أهل الترك، ونحو قول أبي معشر قولهم: "كان فلان يشتري الكتب ويحدث بها أو كان يجلس عند أهل الكتب أو كان يستعير كتب الناس، وهذا اللفظ قاله شعبة في حفص بن سليمان أبي عمر الأسدي^(٢).

ومن الذين يصحفون، وكثر التصحيف في مروياتهم - إبراهيم بن الفضل ابن أبي سويد^(٣). أما عمرو بن خالد القرشي، فقد قال أبو عوانة: كان يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها.

وهذا المعيار ليس على إطلاقه فقد يقع الخطأ النادر الذي لا يخرج الراوي عن درجة الاحتجاج، كخلاص بن عمرو الهجري المتفق على توثيقه حيث روى له الستة، وقال أبو حاتم: يقال وقعت عنده صحف عن علي، وليس بقوي^(٤).

(١) السابق: نفس الموضع.

(٢) شفاء العليل ص ٢٦٩ وقرن بتهذيب التهذيب (٢٢٠/٥) لابن حجر.

(٣) الميزان ٥٣/١.

(٤) الميزان ٦٥٨/١.

معيار ومصطلح الإغراب:-

والمقصود بهذا المعيار أن الراوى بعد اختبار ضبطه يتضح أنه روى أحاديث أفراد، وخالف فى روايته غيره ممن يشاركه فى مدرسته وشيوخه.

وهذا المعيار له صلة بمراتب الجرح والتعديل والألفاظ التى بداخل هذه المراتب، فالراوى الذى يقع فى مرتبة الاحتجاج يقال فى حديثه الذى من هذا النوع: "صحيح غريب" والذى يقع فى مرتبة الاختبار مثل صدوق يقال: "حسن غريب". أما الراوى الضعيف الذى يروى الغريب فإنه يعد منكراً، لأن الضعيف إذا خالف الثقة يسمون روايته منكراً والثقة إذا خالف الأوثق صار حديثه شاذاً، أما الثقة والصدوق اللذان يرويان مرويات غريبة مع عدم المخالفة - فإن مروياتهم تقبل فتصحح أو تحسن.

فخارجه بن مصعب "انفرد بخبر: إن للوضوء شيطانا يقال له الولهان. وقد ساق ابن عدى فى ترجمته نحواً من عشرين حديثاً مناكير وغرائب"^(١). ومحمد بن كثير ابن سهل الرازى "روى أحاديث غرائب؛ قاله الخطيب"^(٢). والمثال التالى خير دليل على أن للموضوعية والإنصاف دوراً كبيراً فى الحكم على الرواة؛ فـ (قيس بن أبى حازم) روى له الستة واتفقوا على توثيقه. (وقال يعقوب السدوسى: تكلم فيه أصحابنا، فمنهم من حمل عليه، وقال: له مناكير؛ فالذين أطروه عدوها غرائب"^(٣). أى أن المتشدد يراها مناكير والمعتدل يراها غرائب مقبولة. إن الأمثلة السابقة تدل على أن المحدثين ينظرون إلى راوى الغرائب فإن كان من الثقات

(١) الميزان ١/٦٢٥.

(٢) السابق ٤/٢٠.

(٣) السابق ٣/٣٩٣.

المشهورين بالرحلة فلا تضروه؛ لأنه من المعلوم أن من رحل فسيقف على ما لم يقف عليه غيره، إما لحب المشايخ إياه، وإما لسماعه من مشايخ لم يسمع منهم غيره، مع أن العلماء كرهوا تتبع الغرائب؛ لأن الرجل يتهم بسببها وتساء به الظنون ويفتح الباب للنقاد أو لأقرانه أن يتكلموا فيه، من أجل هذا قال ابن المبارك: العلم ما جاء من ههنا وههنا وههنا، أى كان مشهوراً ينقله الثقات والمعروفون، ولذلك فإن الغرائب تضر الراوى بشروط خلاصتها: أن الراوى إذا روى منكراً وكثر ذلك فى حديثه أو فحش ولم يكن معروفاً بالرحلة فيتهم ويقال: أنت لم ترحل فمن أين جاءتكَ الغرائب التى ليست عند محدثى بلدك؟! ويتهم بسرقتها وأنه قد وثبت عليها من حديث غيره وادعاها لنفسه. ولذلك قيل فى أحدهم: كان أقلنا طلباً وأكثرنا غرائب، وتكلم فى خليفة بن خياط وقيل: فى دار خليفة شجر ينبت الحديث، وإن كان خليفة أعلى وأجل من ذلك؛ لكن هذا يجر الشره والتشبع بما لم يعط الرجل ويجر على صاحبه شراً^(١).

وإذا كان محمد بن كثير وخارجة بن مصعب متروكين بسبب كثرة وغلبة الغرائب المناكير على مروياتهما، فالخليل بن مرة له غرائب لكنه يصلح فى الشواهد والمتابعات؛ قال البخارى: روى عن سعيد بن عمرو عن أنس مناكير، وقال مرة: خليل بن مرة عن أنس بن عبد الله، روى عنه الليث، فيه نظر. وقال ابن عدى: له أحاديث غرائب، وهو شيخ بصرى، ولم أر فى أحاديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو فى جملة من يكتب حديثه، وليس هو بمتروك الحديث^(٢).

(١) إتحاف النبيل ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) مختصر الكامل ص ٣١٤ رقم ٦١٠.

ومن الرواة الذين لهم غرائب وأفراد لكنهم لا بأس بهم وغير متروكين "حزب ابن سريج البصري" (١). و"أبان بن يزيد العطار" له غرائب وقال ابن عدى: هو حسن الحديث متماسك، يكتب حديثه، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق (٢).

من الأمثلة السابقة يتضح أن هذا المعيار له صلة كبيرة بالتحسين كما فى المثال السابق، ويدل على هذا وجوده بجوار (لا بأس به) و(صدوق) فى أحكام علماء الحديث على الرواة.

وله علاقة أيضا بالجيد؛ قال الذهبي: "شبابه بن سوار المدائنى... كان عند أبى ابن كعب ناس من أهل اليمن يقرئهم، فجاءت رجلاً منهم أقواس فأعجبته، فقال الرجل: أقسمت عليك إلا تسليحتها فى سبيل الله. فقال: لا، حتى أسأل رسول الله ﷺ. فقال: أحب أن يأتى الله بها فى عنقك يوم القيامة ناراً؟ هذا مرسل جيد الإسناد غريب. وشبابه يحتج به فى كتب الإسلام، ثقة". والرجل روى له الستة، وهو - كما قال الذهبي - صدوق مكثّر صاحب حديث، فيه بدعة (٣). وهذا الشاهد دليل على تداخل مصطلحات الحديث، فقد ورد مصطلح مرسل بجوار (جيد) و(غريب) - ودليل كبير على أن الشيخين احتجا برواية بعض المبتدعة فى الصحيحين، وأنهما لا يحتجان بهم فى الشواهد فقط. وفيه دليل على أن الصدوق لا يحسن حديثه لذاته فقط - إذا لم يخالف - بل (يُجود) و(يُصح) أيضا.

قال الذهبي: (حرام بن حكيم... فحديثه مع غرابته يقتضى أن يكون حسناً) (٤). ومن الغرائب ما له شاهد صحيح يقويه، جاء فى

(١) الميزان ١/٤٦٩.

(٢) السابق ١/١٦.

(٣) الميزان ٢/٢٦٠.

(٤) السابق ١/٤٦٧.

تاريخ الإسلام للذهبي: "وقد قال شبابة: نا شعبة، عن يونس بن عبيد، عن عمار مولى بنى هاشم، سمع ابن عباس يقول: توفي وهو ابن خمس وستين - أى النبى ﷺ - وهذا حديث غريب؛ لكن تقويه رواية هشام، عن قتادة، عن الحسن، عن دغفل بن حنظلة أن النبى ﷺ، قبض وهو ابن خمس وستين وهو إسناد صحيح، ومع أن الرواية لها ما يقويه إلا أنها خالفت - فى الباب - رواية عند مسلم فيها أنه توفي وهو ابن ثلاث وستين^(١).

وفى هذا دليل على أنهم لا يقبلون المرويات التى تصلح فى الشواهد والمتابعات إلا إذا كان لها أصل صحيح للتقوية فقط - لا الاحتجاج - ففى الصحيح وحده غنية. مع ملاحظة أنهم قد يقولون: "من غرائب الصحيح" قاصدين البخارى أو مسلماً، وفى هذه الحالة يكون فى المتن نكارة ما لا تليق بصاحبى الصحيحين؛ وفى هذه الحالة يكون النقد متوجهاً إلى المتن^(٢).

أما الغريب الصحيح فمثاله ما جاء فى ترجمة أفلح بن حميد الذى روى له مسلم والأربعة، ووثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن صاعد: كان أحمد ينكر على أفلح ابن حميد قوله: ولأهل العراق ذات عرق. ابن عدى - فى الكامل: "هو عندى صالح". وهذا الحديث يتفرد به المعافى بن عمران، عن أفلح، عن القاسم، عن عائشة. قلت: هو صحيح غريب^(٣). أى أن لمصطلح (غريب) علاقة بالمنكر عند المتقدمين الذى يعنى التفرد والرد عندهم.

(١) تاريخ الإسلام للذهبي مجلد ١ ص ٣٨، ط دار الفد العربي، فى أعداد تصدر تباعاً العدد (٤). ومسلم برقم (٢٣٥٢).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي مجلد ١/ عدد ٣ ص ١٥٨.

(٣) الميزان ١/ ٢٧٤.

معيار ومصطلح الوهم: -

راعى المحدثون فى استخدامهم لهذا المعيار - التفصيل، فللثقة أوهام، وللضعيف أوهام قد تصل إلى درجة الغلبة على مروياته. تدرس أوهام الثقات فى مبحث (العلل)، ولم يقف علماء الحديث عند ظاهر الجرح والتعديل الذى يهتم بأحوال الرجال؛ من حيث الحكم عليهم بالقبول أو الرد، ووصفهم بأوصاف الثقات العدول أو المجروحين والمتروكين؛ إذ إن مهمة علم الجرح والتعديل الخلوص إلى حكم عام على راوى الحديث؛ بل تجاوزوا ذلك إلى البحث التفصيلى فى أحوال الثقة وروايته؛ لأن الثقة لا يكون على وتيرة واحدة فى كل أحيانه ورواياته. ففى حين يفرغ علم الجرح والتعديل من الحكم على مالك بن أنس بأنه ثقة؛ فإن دارس العلل يبدأ من حيث انتهى علماء الجرح والتعديل؛ فيتناول بالبحث روايات الإمام مالك رواية رواية، ويبحث عن كفيات الرواية وأحوالها وموافقاتها ومخالفاتها. وهذا البحث التفصيلى يتفرع ويتسع، فيصبح مالك فى حديث ما غيره فى حديث آخر. لقد تنبه علماء الحديث إلى أن الثقة الموصوف بالعدالة قد يخطئ ويهم، ويقلب الممتون والأسانيد، وقد ينسى، وقد يختصر فيخل، أو يطيل فيغير ويبدل، وهو فى هذه الأحوال ثقة، لا يعتمد الخطأ، ولا يقصد إلا الخير، ولا ينزل عن رتبته لاشتهاره بعموم الضبط والإتقان والعدالة^(١).

ومثال الأوهام القليلة والنادرة - كما فى كتب العلل - رواية الإمام أحمد: ثنا سريج بن النعمان قال ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن عروة عن أسماء بنت أبى بكر قالت: قال رسول الله ﷺ يا معشر النساء من كانت منكن تؤمن بالله واليوم الآخر فلا

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحيم سعيد ص ١٠٠. سلسلة كتاب الأمة، قطر، ط١، ١٤٠٨هـ.

ترفع رأسها حتى يرفع الإمام رأسه من ضيق ثياب الرجال". وهذا حديث رجاله رجال الصحيح فظاهره الصحة؛ لكن قال الحافظ المزي: وقد وهم سريخ في موضعين منه أحدهما: قوله: عن الزهري - الثاني: قوله: عن عروة، فإنه ليس من حديث الزهري ولا من حديث عروة. والمحفوظ حديث معمر (يعنى عن عبد الله بن مسلم أخى الزهري عن مولى لأسماء عن أسماء). وقد عزاه المزي في التحفة لأبى داود وهو فى المسند قبل هذا الحديث، ثم قال الحافظ المزي: وكان ابن عيينة يرويه عن أخى الزهري وربما شك ابن عيينة فيه فقال عن الزهري أو عن أخيه عن رجل لم يسمه عن أسماء حكاه عبد الغنى ابن سعيد عن الدارقطنى، وقيل فيه عن مولى لأسماء عن أسماء^(١).

والوهم يكون نتيجة توهم الراوى الثقة أو الصدوق أن الحديث مرفوع وهو موقوف فيرفعه^(٢). أو يرفع المقطوع^(٣). ومثلما يهيم الثقة يهيم الصدوق أو من فى درجته، مع مراعاة أن الوهم قد يعبرون عنه بلفظ آخر (شبه له) أو (أخطأ دون عمد)، ففي ترجمة عبد الله بن صالح المصرى، قال أبو حاتم: أخرج أحاديث فى آخر عمره أنكروها عليه نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيج؛ وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية. وقال أبو زرعة: لم يكن عندى ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث. ابن عدى: هو عندى مستقيم الحديث إلا أنه يقع فى أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد. قال ابن خزيمة: كان له جار كان بينهما عداوة، كان يضع الحديث على

(١) أحاديث معلقة ص ٢٤٣ للشيخ مقبل بن هادى.

(٢) السابق ص ٢٣٦.

(٣) السابق ص ٢٢٥ وانظر للمزيد من أوهام الثقات السابق ص ٢٢٠، ٢٠٧، ٢٠٦،

١٨٩، ٢٥٦، ١٨٧، ١٨٤، ١٨٥، ١٦٦، ١٦٠، ١٤٢، ١٨٧، ٧٢، ٤٩، ٤٦،

٤٥، ٢٠، ١٩.

شيخ أبي بكر ويكتب بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به^(١). وجاء في ترجمة (عامر بن أبي عامر صالح بن رستم) أنه "قال أبو حاتم: ليس بالقوى، وقال ابن معين: ليس بشيء وأخذ أبو الوليد الطيالسي عليه تحديته عن عطاء بن أبي راح؛ لأنه ولد بعد وفاته. وقال ابن عدى: في حديثه بعض النكرة، وبعد أن ساق الذهبي رواية منكرة قال: قلت: إن كان نعمد فهو كذاب، وإن كان شبه له بعطاء بن السائب فهو متروك لا يعي^(٢).

وقال ابن عدى: "أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم. كتب فأكثر، حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يشبه عليه فيغلط، فيحدث به من حفظه^(٣).

وقال أيضا في ترجمة (عيسى بن سليمان بن دينار): "قال ابن معين: أحمد ابن أبي طيبة الجرجاني ثقة، وأبوه أبو طيبة ضعيف. وقال ابن عدى: وأبو طيبة كان رجلاً صالحاً، وما أظن أنه كان يتعمد الكذب، ولكن لعله كان يشبه عليه فيغلط، وقد حدث عنه جماعة من الكبار^(٤).

ويساوى كلمة (يهم) معيار أو لفظ (يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير نعمد" لذلك فهو لا يحتج به إذا انفرد بل يحتج به عند الوفاق^(٥). أما غلبة الوهم فهو معيار تبلور في أحكام جاءت في ألفاظ، وكان ابن حبان أكثر النقاد الذين تردد هذا الحكم على ألسنتهم. كما في ترجمة ثابت بن زيد^(٦). وفي مواطن متفرقة من

(١) ميزان الاعتدال ٤٤٠/٢.

(٢) لميزان ٣٦٠/٢ والضعفاء والمتركين لابن الجوزي ٧٢/٢ [١٧٦٦] وهلمشه لمحققه.

(٣) مختصر الكامل لابن عدى ص ١١٢ رقم ٤٥.

(٤) مختصر الكامل ص ٥٧٥ رقم ١٤٠٣.

(٥) نقله ابن الجوزي عن ابن حبان انظر ضعفاء ابن الجوزي ٢٠٢/٣ [٣٧٥٢].

(٦) الميزان ٣٦٤/١، ٦٤٧.

الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي^(١). مع مراعاة أن الراوى إذا غلب خطؤه على صوابه فهو مردود الرواية وهذا ما نحن فيه؛ لكن يتأمل فى إطلاق ابن حبان لهذه الألفاظ فقد ذكر الذهبى أن ابن حبان صاحب تهويل^(٢).

إن تطبيق هذا المعيار لابد من مراعاة التفصيل أثناء تطبيقه داخل كل ترجمة ودراسة الأحكام الناتجة عن تطبيقه ودراسة ألفاظه فى سياقاتها وعلى الدارس أن يراعى معايير الكم - عدد الأخطاء والأوهام - والكيف (هل عن وهم أم عمدًا؟ كل هذه أمور، بالإضافة إلى تساهل واعتدال وتشدّد النقد، ينبغى مراعاتها داخل كل لفظ وحكم ويجب ألا يقتصر على رأى ناقد واحد بل يجب مقارنة آرائه بآراء غيره من النقاد كما قال الذهبى فى ابن حبان^(٣).

وقد اتفق ما رأيته من الأخذ بالتفصيل - من خلال الواقع العملى لنقد الرواة والمرويات - مع تقسيم ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى الذى قال: "رواة الحديث أربعة أقسام:

- ١- من هو مهتم بالكذب.
- ٢- ومن هو صادق، لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم، لسوء حفظه. وهذان القسمان متروكان.
- ٣- ومن هو صادق ويغلط أحياناً. وهذا القسم هو المحتج بحديثه.
- ٤- ومن هو صادق ويخطئ كثيراً ويهم، ولكن لا يغلب الخطأ عليه وهؤلاء مختلف فى الرواية عنهم والاحتجاج بهم^(٤).

(١) [٢٢٨/٣/٢، [٣٨٩٠]، [٢٢٧/٣/٢، [٣٨٨٤]، [١٦٠/٣/٢، [٣٥٢٠]، [١٥٠/٣/٢] [٣٤٧٧].

(٢) شفاء العليل ص ١٩٣.

(٣) للمزيد من الأمثلة على هذا المعيار ننظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي [٢٦٥٩] ٢٤٢/٢/٢، [١٧٨/٢/٢، [٢٣١٢]، [٢٣٤/٢/٢، [١٦٠٦]، [٧٥/٢/٢، [٢٧٧٨]، [١٧٧٩] ٧٥/٢/٢، [٢٨٣٢]، [٧١/٢/٢، [١٧٦٤]، [٧٣/٢/٢، [١٧٧٣]، [٧٥-٧٤/٢/٢، [٦٩/٢/٢، [٢٣٨/٢، [٢٦٢.

(٤) شرح علل الترمذى لابن رجب ص ٥٦٠ بتحقيق الدكتور ممام سعيد.

وكان أبو على الغسانى الجبانى أدق من ابن رجب حيث أشار إلى أوهام الثقات وغيرهم وكان أكثر تفصيلاً منه؛ حيث قسم الناقلين للأحاديث إلى سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والساعة مختلف فيها، فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم ويقبل انفرادهم. الثانية: دونهم فى الحفظ والضبط لحقهم فى بعض روايتهم وهم غلط والغالب على حديثهم الصحة ويصحح ما هموا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم. الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية وصح حديثها وثبت صدقها وقل وهمها، فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث. وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة. الأولى من وسم بالكذب ووضع الحديث. الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم....." (١).

معيار ومصطلح التساهل فى الأداء:-

الأصل فى الراوى الذى يحتج به أن يكون صدوقاً، عدلاً ضابطاً، والضبط يشمل الإتيان والتيقظ والتثبت، والإتيان يعنى الانتباه فى عملية التعلم، والتساهل يعنى عدم الانتباه. إن الانتباه فى أحد تعريفاته أنه "تركيز وانتقاء واختيار". والأخيران يعنيان النقد والتمييز. والتساهل - بوجهه - يعنى عدم تمام العملية العلمية التى قام علم الحديث من أجلها وهى توثيق مرويات الحديث النبوى.

جاء فى ترجمة أحمد بن كامل بن شجرة أنه (لينه الدارقطنى. وقال: كان متساهلاً ومشاه غيره، وكان من أوعية العلم). وبَيَّن الدارقطنى سبب تليينه فقال: "كان يعتمد على حفظه فيهم" (٢). أى

(١) مقدمة النووى على مسلم ١/١٥٤، المكتبة القيمة، تحقيق د. عبد المعطى قلعجى، ودار الغد العربى ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٢) الميزان ١/١٢٩ وللمزيد انظر ٣/٦٥٦ من الميزان، ٣/١٢١، ٣/١١٢ ترجمتى (على بن أحمد بن على المصيصى) و(على بن أحمد بن فروخ)، ٣/٦٧١، ٣/١٥٤.

أنه كان عليه أن يركز انتباهه بتحديثه من كتاب يضمن من خلاله نقل مروياته إلى غيره دون تصحيف في السند أو المتن، ودون قلب الأسانيد، والاضطراب....الخ.

وعدّ الشيخ مصطفى إسماعيل لفظ (فلان فيه تساهل في الدين والسماع) في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح التي تعنى الرد والترك^(١).

وقد طبق المحدثون هذا المعيار بطريقة تراعى التفصيل وعدم إطلاق الأحكام فالحافظ أبو نعيم "أحد الأعلام، صدوق، تكلم فيه بلا حجة؛ ولكن هذه عقوبة من الله لكلامه في ابن منده بهوى. قال الخطيب رأيت لأبى نعيم أشياء يستاهل فيها؛ منها أنه يطلب في الإجازة أخبرنا- ولا يبين. قلت: هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره، وهو ضرب من التدليس"^(٢).

وإذا كانوا حكموا لأبى نعيم؛ لأنه حافظ ولم يجرحوه؛ إلا أنهم ردوا روايات (محمد بن عمران، أبو عبيد المرزبانى الكاتب الأخبارى؛ لأن (أكثر ما يخرج فبالإجازة؛ لكنه يقول فيها: أخبرنا ولا يبين"^(٣).

وبسبب ما تقدم عد الشيخ مصطفى إسماعيل لفظ (فلان ثقة يفصل الألفاظ) أو (ثقة يفصل بين الواو والفاء أو بين الياء والتاء" من ألفاظ التعديل الرفيعة لأنه يفرق بين حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وعن... الخ وهذا يدل على غاية الإتقان^(٤).

(١) شفاء العليل ص ٢٤٣.

(٢) الميزان ١١١/١. وانظر تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس "لابن حجر من ١١-٢٥ ففيه عشرات من الرواة الذين أخذ ابن حجر بالتفصيل في الحكم عليهم بالتساهل، (٦٦) راوليا منهم، (٣٢) روى لهم الستة متفق على توثيقهم ووصفوا بالتساهل.

(٣) الميزان ٦٧٢/٣.

(٤) شفاء العليل ص ٣٤.

إن ترجمة أبي نعيم السابقة ودفاع الذهبى عنه يدلان على أن التساهل فى الأداء له صلة كبيرة بمبحث التدليس؛ لذلك أورد ابن حجر فى كتابه طبقات المدلسين وهو الكتاب المسمى (تعريف أهل التدليس بمراتب الموصوفين بالتدليس) - ما قاله الخطيب والذهبى فى ترجمته^(١).

قال ابن حجر: "ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التغيير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهما للسمع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً..."^(٢).

والحق أن المحدثين باسئراطهم عدم التساهل فى أداء الراوى وأن عليه أن يكون ضابطاً ومتقناً، وأن الراوى المتساهل ترد روايته حسب درجة التساهل، ويأخذون بالتفصيل فيه - يكونون قد نبهوا إلى ما يسعى علماء النفس إليه الآن فى الدعوة إلى الانتباه والتركيز والانتقاء والاختيار، وأهمية ذلك فى العملية التعليمية^(٣).

معيار ومصطلح التدليس:-

لهذا المعيار تداخل واتصال بمباحث (طرق التحمل والأداء وصيغهما) و(المعنعن) و(المؤنن) والمعايير الزمانية والمكانية. والأصل فى التدليس الرد إلا أنه يؤخذ فيه بالتفصيل، وإذا كنت تناولته فى أماكن أخرى، حيث أوردته فى مباحث الأخذ بالتفصيل

(١) تعريف أهل التدليس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ص ١٣، حققه طه عبد الرؤوف سعد نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د.ت.

(٢) السابق ص ١١.

(٣) انظر د. محمد عثمان نجاتى ص ٢٢٦، علم النفس فى حياتنا اليومية، دار القلم، الكويت، ط ١٠، ١٩٨٣ م ود. سهير فهم الغباشى ص ١٠٠ من رسائلها للدكتوراه وعنوانها: (التمييز بين فئات من مرضى الصرع)، عام ١٩٨٨، غير منشورة، آداب القاهرة.

لأدلل على أنه مقبول في مواطن دون أخرى؛ فإنني هنا سوف أورد قاصداً به جانب الرد فقط. وتشاء إرادة الله أن يكون لابن حجر مؤلف فيه، فقد أراحتني كثيراً وسوف أعول عليه منظراً لجهوده التطبيقية، ومستفيداً من منهجيته التي أودعها في أول كتابه.

جعل ابن حجر المدلسين على مراتب حيث راعى البعد القيمي في تقسيمهم فذكر أن الأولى والثانية منها يحتج بهم، والثالثة يؤخذ فيهم بالتفصيل^(*). وذكر في الرابعة: المدلسين الذين اتفق النقاد على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء المجاهيل. وذكر في الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق، ومن كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة وقد راعى عدة معايير في كل مرتبة؛ ففي الأولى جعل - مراعيًا الكم والكيف - من لم يوصف بذلك إلا نادراً، وفي الثانية الرواة المحققين بالقرائن مثل انتقاء الشيخين لهما، وقلة تدليس أصحابها في جنب ما روى، كسفيان الثوري، أو لا يدلس إلا عن ثقة،.... وفي الأخيرة أضاف بعداً كمياً وكيفياً هو وجود وصف آخر مع التدليس. وقد جعل ابن حجر في الأخيرة أربعة وعشرين نفساً. مع ملاحظة أن ابن لهيعة قد يصرح بالتحديث ومع ذلك ترد روايته لأن للمحدثين معايير لنقد المتن كالمبالغة في الثواب والعقاب ومخالفة المروى للحقائق التاريخية^(١).

وأشارا إلى أن الناقد قد يخالف فعله قوله وتطبيقه نظريته؛ قال ابن حجر: "ومما يستغرب: ما ذكر عن شعبة في ذلك مع كراهيته له، وذلك ما قرأت على فاطمة بنت المنجا، عن عيسى بن عبد

(*) اختلف النقاد في الاحتجاج بهم.

(١) للمزيد انظر ص ٣٩ وقد اكتفيت في هذا المبحث بالإشارة إلى معايير الكم والكيف وتداخل المصطلح مع غيره.

الرحمن المطعم... حدثنا مسكين بن بكير، حدثنا شعبة قال: سألت عمرو بن دينار عن رفع الأيدي عند رؤية البيت فقال: قال أبو قرعة: حدثني مهاجر المكي، أنه سأل جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أكنتم ترفعون أيديكم عند رؤية البيت؟... ألقىته على أحمد بن حنبل فاستعاضني فأعده عليه فقال: ما كنت أظن أن شعبة يدلس... ثم دافع ابن حجر عنه قائلا: والذي عندي أن شعبة لم يدلسه... قلت: فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة - قتادة وأبي إسحاق والأعمش - أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنونة^(١). وهذا يعني أنه لا بد من إعمال قاعدة الأخذ بالتفصيل في التفصيل ونقد النقد ومراجعة أحكام النقاد؛ لأنهم بشر يؤخذ منهم ويرد^(٢).

وإذا كان لا بد من الأخذ بالتفصيل - حتى في معايير الضبط - التي من المفترض أنها علمية، أحكامها صريحة لا اختلاف فيها - كما بينت في دراستها آنفا - هل نبه المحدثون إلى مثل الحل السابق الذي قدمته - وهو الأخذ بالتفصيل؟

بمعنى آخر إذا كان للذهبي مشروع في تلافى أخطاء النقاد في تطبيق معيار العدالة الدينية، هل هناك مشاريع لدى غيره من النقاد لتلافى أخطاء تطبيق معايير الضبط؟

(١) تعريف أهل التنقيص ص: ٤٤.

(٢) مع ملاحظة أن البعض قد يكنى شيخه احتراماً له وتبجيلاً ولا يقصد التدليس. قال أبو حاتم: كان ابن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يسميه، إنما يكنيه تبجيلاً له [الميزان ١٣٨/٣].

الإطلاق والتقيد من خلال مبحث المختلطين:-

إطلاق الأحكام وتعميمها أمر تأباه كل العلوم - تجريبية وإنسانية(*)- وهو أحد شقى أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على الرواة: الشق الأول: استخدام معيار العدالة الدينية - عند البعض- وفى بعض الحالات عند الجميع- استخدامًا إيديولوجيًا لا علميًا. والشق الثانى: هو الإطلاق وعدم الأخذ بالتفصيل فى الحكم على ضبط الرواة. وينبغى التنظير الدقيق لهاتين الظاهرتين ودراستهما فى سياقهما الآتى (الوصفى) والتعاقبى (التاريخى) لمعرفة سبب كل منهما، للوصول إلى الحل العلمى لهما. إنه بمعرفة الخطأ فى تطبيق الشقين السابقين يمكن الوصول إلى الآراء العلمية الراجحة والأخذ بها، والوصول إلى المرجوح ورده.

ومن أغنى المباحث فى قضية اختلاف المحدثين فى الحكم على ضبط الرواة (مبحث المختلطين) فمن العلماء من يطلق القول بقبولهم فـ(عبد الرزاق بن همام الصنعانى) الإمام المشهور، قال أحمد بن حنبل: عمى فى آخر عمره، وكان يُلَقَّن فيتلَقن، فسماع من سمع منه بعد المئتين لا شئ.

وقال أيضًا: أتيتُه قبل المئتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع. وقال النسائى: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة. وقال ابن الصلاح: إنه استنكر كثيرًا من حديث إسحاق الدبرى عنه؛ لأنه كتب عنه فى آخر عمره، وبالجمله فهو حجة على الإطلاق^(١).

والعبارة الأخيرة ليست صحيحة وهى أحد أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على الرواة، فعلى الناقد أن يجمع كل ما قيل

(*) ينظر فى هذا مقدمة البحث الحالى الخاصة بمفهوم المعايير فى العلوم المختلفة.

(١) كتاب المختلطين للعلائى: ص ٧٤-٧٥.

فى الراوى ثم يطبق عليها قواعد هذا العلم للوصول إلى الراى
الراجع. والحق أنه اختلط، وممن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد
ابن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، وعلى بن
المدينى، ووكيع. وممن سمع منه بعد اختلاطه: أحمد بن محمد بن
شويه، وإبراهيم بن منصور الرمادى، ومحمد بن حماد الطهرانى،
وإسحاق بن إبراهيم الدبرى^(١).

وإذا كان أحمد بن حنبل قد أخذ بالتفصيل فى الراوى السابق،
فإنه قد عمم الحكم فى الراوى القادم وهو (عطاء بن السائب الثقفى
الكوفى)، أحد التابعين، مشهور. أخرج له البخارى حديثاً واحداً
مقروناً بآخر، ولم يخرج له مسلم، وروى عنه سفیان الثورى،
وشعبة وابن عيينة، وخلق. وثقه أحمد بن حنبل مطلقاً، وأحمد ابن
عبد الله العجلي، وقال: من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث.
منهم: هشيم، وخالد ابن عبد الله. وقال أبو حاتم: محله الصدق قبل
أن يختلط، ثم تغير بأخرة. وقال يحيى بن سعيد القطان: حديثه
ضعيف، إلا ما كان عن شعبة، وسفیان - يعنى الثورى، واستثنى
من حديث شعبة حديثين من روايته عن زاذان، فإن شعبة يقول:
سمعتهما منه بأخرة. وقال أيضاً: سمع منه قبل أن يتغير. وذكر
العقلى أن حماد بن سلمة ممن سمع منه بعد الاختلاط. قال
القطان: وكذلك جرير، وخالد بن عبد الله، وابن علية، وعلى بن
عاصم؛ وبالجملة: أهل البصرة؛ فإن أحاديثهم عنه مما سمع بعد
الاختلاط؛ لأنه قدم عليهم فى أخرة عمره^(٢).

والحق أنه لا بد من مراعاة التفصيل فى الحكم على عطاء
ومرويات تلاميذه وشيوخه فلا بد من الحكم على الجميع من خلال

(١) انظر: الميزان ٦٠٩/٢ وما بعدها. سير النبلاء: ٥٦٣/٩، الجرح والتعديل

٣٨١/١/٣، تنكرة الحفاظ ٣٦٤/١.

(٢) كتاب المختلطين للحافظ العلاتى ص ٨٢-٨٤.

مروياتهم وعلاقاتهم بعضها ببعض ومراعاة القيود الزمانية والمكانية في الحكم على الراوى^(٥).

ومن الرواة الذين أطلق البعض عليهم الحكم - فى مبحث المختلطين- وخصص البعض الإطلاق ولم يعمم- (عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي) فهو (أحد أئمة التابعين، المتفق على الاحتجاج بهم. وقال يعقوب الفسوى: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط. وقال يحيى بن معين: سمعت حميداً الرؤاسي يقول: إنما سمع ابن عيينة من أبى إسحاق بعد ما اختلط. وكذلك قال أبو زرعة فى أبى خيثمة زهير ابن معاوية: إنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط. وقال ابن معين: إنما أصحاب أبى إسحاق: شعبة وسفيان الثوري؛ قلت: ومثلهم أيضا إسرائيل بن يونس وأقرانه، ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبى إسحاق، احتجوا به مطلقا، وذلك يدل على أنه لم يختلط فى شئ من حديثه^(٦).

والحق أنه اختلط ولا بد من مراعاة التفصيلات القادمة.

قال العجلي: سمع ثمانية وثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، والشعبي أكبر منه بسنتين، ولم يسمع من علقمة شيئا، وسمع من الحارث الأعور أربعة أحاديث فقط، وسائر ما يلقي له عنه إنما هو كتاب.

وقال أحمد: ثقة إلا أن الذين حملوا عنه إنما كان حملهم عنه بأخرة. قال ابن الصلاح: اختلط أبو إسحاق، ويقال إن سماع سفيان بن عيينة منه بعد ما اختلط، وتغير حفظه قبل موته.

قال الأبناسي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عبدة شيئا، إنما أخرج له من طريقه الترمذى، وكذلك النسائى فى عمل

(٥) تناولت الإطلاقات والتقييدات عند عطاء فى مبحث (المختلطون ونسق الرواة).

(٦) كتاب المختلطين ص ٩٣-٩٤.

اليوم واللييلة. وأنكر الذهبى اختلاطه، فقال: شاخ، ونسى، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً.

واقصر ابن الصلاح فى من روى عنه بعد الاختلاط على ابن عيينة، وقد ذكر ذلك عن إسرائيل بن يونس، وزكريا بن أبى زائدة، وزهير بن معاوية، وفى رواية: زائدة بن قدامة. وقال أبو زرعة: زهير بن معاوية ثقة، إلا أنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط. وروى عن أحمد أنه قال: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما، إلا حديث أبى إسحاق، وروايته عنه فى سنن أبى داود فقط.

ويؤيد التفاصيل السابقة أن الشيخين أخرجا فى الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبى إسحاق، وهم إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق وزكريا بن أبى زائدة وزهير بن معاوية وسفيان الثورى، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وشعبة، وعمر ابن أبى زائدة ويوسف بن إسحاق بن أبى إسحاق، وأخرج البخارى من رواية جرير ابن حازم عنه، وأخرج مسلم من رواية إسماعيل بن أبى خالد وسليمان بن مهران الأعمش وسليمان بن معاذ وعمار ابن رزيق الضبى، ومالك بن مغول، ومسعر ابن كدام - عنه^(١). ويلاحظ من خلال اعتراض الذهبى السابق أن هناك بعض الرواة اختلف فى مدى ثبوت اختلاطهم فالبعض يرى أنهم اختلطوا فينبغى الأخذ بالتفصيل فى الحكم عليهم، والبعض الآخر يرى أنهم لم يختلطوا فهم محتج بهم مطلقاً. والبعض يرى أن الاختلاط قد يكون فاحشاً وقد لا يكون، والبعض يرى أن الراوى قد اختلط لكن أولاده منعه من التحديث أيام الاختلاط، والبعض الآخر يرى أن الراوى

(١) انظر فيما سبق ترجمة (٣٥) الملحقه بهامش كتاب المختلطين للعلاتى، وبخاصة جهد المحققين، وانظر (تهذيب التهذيب ٦٣/٨) والجرح والتعديل ٢٤٢/١/٣، سير النبلاء: ٣٩٢/٥.

عن المختلط إذا كان ممن يميزون وينقدون فلا بأس بقبول رواياته وروايات المختلط هذا. وهذه التفصيلات أذكر بعضها في السطور القادمة - جاء في ترجمة (هشام بن عروة ابن الزبير بن العوام الأسدي) أنه "أحد الأعلام المتفق عليهم. ذكر ابن القطان في أثناء كلام له: أن هشاما هذا تغير واختلط وهذا القول لا عبرة به؛ لعدم المتابع له. بل هو حجة مطلقة، وإن كان وقع شيء ما فهو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك" (١).

والعجب من ابن معين أنه أطلق القول بتوثيق (أبو جعفر الرازي، مولى بني تميم، مرة، وأخرى قال: "إنه اختلط". وكذلك ابن المديني أطلق توثيقه في رواية، وفي أخرى، قال: (يخلط). وممن أطلق توثيقه (أبو حاتم) و(محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، وذكره صاحب "الاغتياب" في المختلطين) (٢).

وممن اختلف النقاد في القول بأنه اختلط أم لا - خالد بن مهران - أبو المنّازل، البصري الحذاء. "أطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه، وكذلك النسائي وغيره. وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم الشام" (٣).

ومن الرواة الذين اختلطوا لكنه حُجب فلم يحدث أثناء التخليط - (إبراهيم ابن العباس السامري)، (أخرج له النسائي) ووثقوه. قال ابن سعد: اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله حتى مات، يعني ولم يرو شيئا حينئذ (٤).

(١) المختلطين للعائى ص ١٢٦.

(٢) الاغتياب ص ٣٨٨، والميزان ٣/٣١٩، وانظر الكامل لابن عدى ٥/١٨٩٤ - ١٨٩٥، ط دار الفكر للطباعة والنشر.

(٣) انظر كتاب المختلطين ص ٢٩ ترجمة (٢٨).

(٤) كتاب المختلطين للعائى ص ٥.

لقد أطلق أحمد بن حنبل وأبو عوانة والدارقطني وابن حجر القول بثبوته، وقال أحمد مرة: لا بأس به. وزاد ابن حجر: تغير بأخرة، فلم يحدث، وقال ابن سعد: اختلط في آخر عمره، فحجبه أهله في منزله حتى مات وقال الذهبي - مفرقا بين اختلاط الموت وغيره ومدافعا عن هذا الراوى، أو بمعنى أنق عن عدم خوف الضرر منه لأنه حجب؛- قال: "فما ضره الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعف للشيخ أن يروى شيئا زمن اختلاطه"^(١).

وممن اختلف النقاد في درجة اختلاطه (أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك) الذى قال الذهبي فيه: "... وقال أبو عمرو بن الصلاح: اختل في آخر عمره، حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه، ذكر هذا أبو الحسن بن الفرات... فهذا القول غلو وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه"^(٢).

والحق أن الأمثلة كثيرة في قضية الإطلاق والتفصيل والعام والخاص في مبحث المختلطين. إننى هنا أردت التنبيه إلى أمرين: الأول: أن الضبط كان فيه اختلاف مثل العدالة، والحل في ضبط هذا الاختلاف هو الأخذ بالتفصيل؛ فإنه إذا كان الحكم في اختلاف العدالة هو الاحتكام إلى قواعد الجرح والتعديل والأخذ بنظرية الذهبي فى الاعتدال وضده؛ فإنه ينبغي هنا معرفة المطلق والنسبى فهو الحل الوحيد لمعرفة الراجح فى اختلافهم فى كل مباحث الضبط.

الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المرسل:-

تناول الحافظ الذهبي المرسل بالدراسة والتنظير فى كتابه الموقظة، ورأى أن منه (الصحيح) و(الجيد) و(لا بأس به) الذى

(١) الميزان ٣٩/١ وانظر أيضا من المصادر: تهذيب التهذيب ١/١٣١، الاغبط ص٤٦، التقريب (١/٣٧).

(٢) انظر كتاب المختلطين ص٦ والميزان ٨٧/١، ولسان الميزان ١٤٥/١.

يساوى الحسن عند أهل المصطلح، ومنه (المعضل) و(المنقطع) و(الموضوع) أيضاً. قال في تعريفه: "المرسل: علّم على ما سقط ذكر الصحابي من إسناده، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ" (١). وقال: (يقع في المراسيل الأنواع الخمسة الماضية) (٢).

ويقصد بها: الصحيح والحسن والضعيف، والمطروح، والموضوع. ومعلوم أن مصطلح (لا بأس به) يساوى عند المحدثين مصطلح (حسن) يؤيد هذا النص السابق عند الذهبي (٣).

ثم قال: "فمن صحاح المراسيل: مرسل سعيد بن المسيب، ومرسل مسروق، ومرسل الصنابحي، ومرسل قيس بن أبي حازم، ونحو ذلك. فإن المرسل إذا صح إلى تابعي كبير، فهو حجة عند خلق من الفقهاء. فإن كان في الرواة ضعيف إلى مثل ابن المسيب، ضعف الحديث من قبل ذلك الرجل" (٤)، وإن كان متروكاً، أو ساقطاً: وهن الحديث وطرح. ويوجد في المراسيل موضوعات. نعم وإن صح الإسناد إلى تابعي متوسط الطبقة، كمراسيل مجاهد، وإبراهيم، والشعبي، فهو مرسل جيد، لا بأس به، يقبله قوم ويرده آخرون، ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن. وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري، وقتادة، وحמיד الطويل، ومن صغار التابعين. وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات ومنقطعات، فإن غالب روايات هؤلاء عن تابعي كبير، عن صحابي، فالظن بمرسله أنه أسقط من إسناده اثنين (٥).

(١) الموقظة ص ٣٨.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق ٢٦ وما بعدها - بشرط: إطلاقه على الحديث لا الرجال.

(٤) شاهد على ما سميته ينسب الرواة وأنه لا بد من مراعاة معرفة حكم النقاد على شيوخ الراوى وتلامذته في الحكم على مروياته وعليهم.

(٥) السابق ص ٤٠.

والحق مع الذهبي في تصحيح مراسيل السابقين وبخاصة سعيد بن المسيّب. إن الضعيف الذي يقبل الجبر - إن ورد من طريق آخر فيه ضعف محتمل - يرتقى من الضعيف إلى الحسن. والمرسل ضعيف ضعفا يقبل الجبر، فإذا ورد من طريق آخر، لا سيما إذا كان هذا الطريق الآخر مسنداً، كان مقبولا وصالحاً للاحتجاج به، وعلى هذا الأساس كان لمراسيل سعيد بن المسيّب اعتبار خاص لدى جماهير العلماء، حيث وجدت كلها أو أكثرها مسندة من وجوه أخرى^(١). وهذا بشروط هي : أن يكون له أصل صحيح وعدم الشذوذ وعدم العلة.

لقد قال يحيى بن معين: أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيّب. وقال أحمد ابن حنبل: مراسلات سعيد بن المسيّب أصح المراسيل^(٢).

وقال ابن الصلاح: "ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر... ولهذا احتج الشافعي رحمه الله بمرسلات (سعيد بن المسيّب) رحمه الله؛ فإنها وُجِدَتْ مسانيد من وجوه آخر، ولا يختص ذلك عنده بإرسال ابن المسيّب"^(٣).

وبناءً على ما سبق انتهى الدكتور الأحمدي أبو النور إلى أن المرسل يخضع للتفصيل - موافقا - رأى الذهبي السابق - فقال: (المرسل يدور أمره - إذا قبل - بين أمرين: الأول: أن يكون من قبيل الحسن لغيره إذا اعتضد بمرسل آخر أرسله غير رجال المرسل الأول. الثاني أن يكون صحيحا؛ إذا اعتضد بمسند من وجه آخر حيث يستبين بذلك أن هذا المرسل له سنده الصحيح، بل

(١) شذرات من علوم السنة ص ١٢٤ للدكتور محمد الأحمدي أبو النور، مطبعة الحلبي د. ت.

(٢) الكفاية ص ٤٠٤، طبعة حيدر آباد ١٣٥٧، الهند.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦ بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن رحمها الله، ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦م، مصر.

يستبين من ذلك أن إسناد هذا المرسل إسناد صحيح تقوم به الحجة فقد يكون المرسل تعمد إغفال الإسناد حتى يحتاج إليه فيذكره، وقد يرسله في موطن اعتماداً على وصله إياه في موطن آخر، كما يفعل البخارى في تعليقات الصحيح، وحينئذ يكون الاعتماد على المرسل والمسند كليهما لا على المسند وحده. ثم يكون الحديثان صحيحين لو عارضهما صحيح آخر رجحناهما إذا تعذر الجمع كما يستفاد من كلام الشافعى^(١).

وخير الأمثلة على أنه يؤخذ بالتفصيل فى المراسيل - أن مراسيل الحسن البصرى فى العموم لا يحتج بها وقد تابع البيهقى الإمام أحمد فى أنه لا يحتج بها، فقد ساق البيهقى قول أحمد: "وأما الحسن وعطاء فليس هى بذلك، هى أضعف المرسلات؛ لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد"^(٢).

وقال الخطيب البغدادى / ليس فى المرسلات شئ أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن أبى رباح"^(٣). وقد يقبل البيهقى بعض مراسيل الحسن إذا جاءت من طريق آخر قوى يعضدها، من ذلك مثلاً، حديث الحسن عن سمرة بن جندب، فقد أخرجه البيهقى، ثم قال: هذا إسناد صحيح، ومن أثبت سماع الحسن البصرى من سمرة ابن جندب عده موصولاً، ومن لم يثبتفه فهو مرسل جيد، يضم إلى مرسل سعيد ابن المسيب، والقاسم بن أبى بزة، وقول أبى بكر الصديق، وأما رواية الحسن البصرى عن سمرة بن جندب فإن البيهقى يميل إلى أنها مرسل، تأمل قوله فى ذلك: "أحاديث الحسن

(١) شذرات، السابق ص ١٢٩.

(٢) انظر الصناعة الحديثية فى السنن الكبرى للإمام البيهقى ص ٢٦٨ للدكتور نجم

عبد الرحمن خلف، ط ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، دار الوفاء، مصر، وقارن بتكريب

الراوى للسيوطى ١/ ٢٠٣-١٠٤.

(٣) الكفاية ص ٣٨٦، ط الهند ١٣٥٧ هـ.

عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ، ويزعم أنها من كتاب، غير حديث العقيقة، الذى ذكر فيه السماع. وكذا روايته عن عقبة بن عامر وعمران بن حصين الخزاعى، والأسود ابن سريع، فإنه لم يسمع منهم شيئاً، وروايته عنهم مرسله إرسالاً خفياً^(١).

ومن خلال كلامهم فى جانب الدراية النظرى، والواقع العملى لنقد المرويات عند الإمام البيهقى يتضح أنه لابد من أخذ التقيدات بجانب الإطلاقات فى الحكم على الرواة ومروياتهم.

الإطلاق والتقبيد من خلال مبحث المدلسين:-

من أكبر الأدلة على أن اختلاف المحدثين فى الحكم على ضبط الرواة نسبى، وأنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى كل مباحث الضبط ما جاء فى جرح وتعديل (الوليد ابن مسلم، أبو العباس الدمشقى). مولى أمية. إن الرجل قد وصفه البعض بالتدليس عن الكذابين، والتدليس له علاقة كبيرة بمبحث العدالة؛ لكن لما كانت صيغ الأداء لها علاقة كبيرة بضبط الراوى- كان للتدليس علاقة بالضبط- إن الوليد بن مسلم روى له الستة، أى أنه متفق على توثيقه وله مصنفات حسنة. وقال أحمد: ما رأيت فى الشاميين أعقل منه. وقال ابن المدينى: هو رجل أهل الشام، وعنده علم كثير. وقال ابن جوصا: ما زلنا نسمع أنه من كتب مصنفات الوليد صلح للقضاء، وهى سبعون كتاباً. وقال الفسوى: سألت هشام بن عمار عن الوليد، فأقبل يصف علمه وورعه وتواضعه. وقال صدقة بن الفضل المروزى: ما رأيت رجلاً أحفظ لأحاديث الملاحم من الوليد، وكان يحفظ الأبواب.

لكن أطلق أبو مسهر الحكم على الوليد فقال: مدلس؛ وربما دلس عن الكذابين وأخذ البعض بالتفصيل فقال أبو عبيد الأجرى: سألت أبا

(١) الصناعة الحديثية ص ٢٦٩.

داود عن صدقة بن خالد؛ فقال: هو أثبت من الوليد بن مسلم؛ الوليد روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل؛ منها عن نافع أربعة.

قال الذهبي: ومن أنكر ما أتى حديث حفظ القرآن، رواه الترمذي، وحديثه عن ابن لهيعة... من قعد على فراش غيبة قبض الله له يوم القيامة ثعبانين. قال أبو حاتم: هذا حديث باطل.

وزاد الذهبي مفصلاً: (قلت: إذا قال الوليد (عن ابن جريج) أو (عن الأوزاعي) فليس بمعتمد؛ لأنه يدلّس عن كذابين؛ فإذا قال (حدثنا) فهو حجة. وقال أبو مسهر: كان الوليد يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذاباً. وهو يقول فيها: قال الأوزاعي.

قال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: وكيف؟ قلت: تروى عنه عن نافع، وعنه عن الزهري، وعنه عن يحيى، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري قرّة، فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعي أن يروى عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ضعف الأوزاعي، فليس يلتفت إلى قولي^(١).

والحق ما قاله الذهبي ينبغي النظر إلى صيغ الأداء عند الوليد ثم الحكم عليه بما هو أهله، يؤيد هذا أن أصحاب الكتب الستة رَوَوْا له، والذهبي نفسه ذكر له منكرين، وأصحاب الكتب الستة ليسوا مخطئين والذين أنكروا عليه بعض الأشياء لم يخطئوا؛ لأن

(١) انظر في ترجمة الوليد: الميزان ٣٤٧/٤-٣٤٨ مع ملاحظة أنه يمكن الاستشهاد بما في ترجمة الوليد على أن مبحث (التدليس) له علاقة كبيرة بما أسميه (نسق الرواة) أي أن يصعب جداً الحكم عليه دون معرفة تلامذته وشيوخه والحكم على مروياتهم ومعرفة علاقة الأول بهما (طرق التحمل والأداء).

الوليد بشر يصيب ويخطئ له مرويات صحيحة وأخرى ضعيفة.
وسبب اختلاف النقاد في الحكم على الوليد وبعض المدلسين -
راجع إلى اختلافهم في كتب الدراية وأصول علم الحديث في هذه
المسألة.

فقد ذهب البعض إلى أن التدليس جرح للمدلس مطلقاً، فلا تقبل
روايته بحال، بين السماع أم لم يبين. لما فيه من التهمة والغش،
حيث عدل عن الكشف إلى الاحتمال، وهو تشبع بما لم يعط، حيث
يوهم السماع لما لم يسمعه، والعلو، وهو عنده بنزول^(١).

وهو مذهب فريق من أهل الحديث والفقهاء. وممن حكى هذا القول
- القاضي عبد الوهاب الثعلبي من فقهاء المالكية (ت ٤٢٢هـ) في
كتاب: (المخلص)، فقال: "التدليس جرح، فمن ثبت تدليسه، لا يقبل
حديثه مطلقاً. قال: وهو الظاهر على أصول مالك"^(٢).

وذهب البعض إلى أن خبر المدلس مقبول؛ قال الخطيب: "وقال
خلق كثير من أهل العلم، خبر المدلس مقبول؛ لأنهم لم يجعلوه
بمثابة الكذاب، ولم يروا التدليس ناقصاً للعدالة، وذهب إلى ذلك
جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن
يكون التدليس بمعنى الإرسال"^(٣).

والرأى الثالث: أن المدلس إذا كان ممن لا يرون إلا عن ثقة
استغنى عن توقيفه، ولم يسأل عن تدليسه، قال أبو الفتح الأزدي
الحافظ: "التدليس على ضربين: فإن كان تدليسا عن ثقة لم يحتج أن
يوقف على شيء، وقيل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٧، وانظر فتح المغيـث ١٧٣/١-١٧٤.

(٢) الكفاية ص ٥١٥.

(٣) السابق ص ٥١٥.

منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثني فلان، أو: سمعت^(١). ومن العلماء الذين عرفوا بأنهم لا يدلسون إلا عن الثقات (سفيان بن عيينة^(٢)). وممن يأخذ حكم ابن عيينة في اغتفار تدليس- (حميد الطويل)، فهو ممن وصف بالتدليس، حث إنه لم يسمع من أنس إلا اليسير، وجل حديثه إنما هو عن ثابت عنه، ولكنه يدلسه^(٣). قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً. والباقي سمعها من ثابت^(٤).

إن التفصيل يعني أن الحديث رقم (٢٥) بعد (الـ ٢٤) السابقة التي سمعها حميد من أنس - يعني أنه مردود، والحق أن المحدثين لم يكونوا يسجلون هذه الأرقام من فراغ، في كل ترجمة من تراجم الرواة سوف تجد هذه الأحاديث المردودة أسفل كل ترجمة، في كتب العلل، في كتب الضعفاء، في كتب المتروكين، وإن لم تجد أحدها في ترجمة الراوى فسوف تجدها في ترجمة تلاميذه أو شيوخه.

وقال الحافظ العلاتي - آخذاً بالتفصيل -: (وقد ألحق الحاكم بابن عيينة - الذى يدلس عن الثقات فقط -: التابعين بأسرهم. قال - أى الحاكم -: فإنهم كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة، ولم يكن غرضهم من الرواية إلا أن يذعوا إلى الله ﷻ فيقولون: قال فلان لبعض الصحابة، فأما غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة". قلت -: - القائل العلاتي -: وهذا لا يتم إلا بعد ثبوت أن من دلس من التابعين، لم يكن يدلس إلا عن ثقة، وفيه عسر، وهذا الأعمش من التابعين، وتراه دلس عن الحسن بن عماره، وهو يعرف ضعفه، وقد تقدم بأن من التابعين من كان يرسل عن كل أحد كعطاء وأبي العالية

(١) الكفاية ص ٥١٦.

(٢) انظر فى ترجمته تاريخ الثقات ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) فتح المغيـث ١/١٧٥.

(٤) تاريخ الثقات ص ١٣٦.

والزهري، والحاكم معترف بذلك، فكيف يرسلون عن كل أحد ولا يدلسون إلا عن ثقة. هذا فيه نظر^(١).

ويؤكد كلام الحافظ العلاني أنهم أخذوا بالتفصيل في مراسيل سعيد بن المسيب فقط فلم يقبل الشافعي كل مراسيلهم، بل قبل منها مرويات سعيد رحمه الله^(٢).

والرأى الرابع: أن من كان وقوع التدليس منه نادرا، قبلت عنعنته ونحوها، وإلا فلا^(٣).

إنه لا بد من معرفة كم وكيف التدليس حتى يتم تحديد درجته ومرتبته. قال الإمام يعقوب بن شيبة: سألت ابن المديني عن الرجل يدلس، أو يكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب للتدليس فلا، حتى يقول: حدثنا^(٤).

والرأى الخامس: أن ما رواه المدلس الثقة بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، فإن حكمه حكم المرسل وأنواعه، وهو الرد، وما رواه بلفظ بين للاتصال نحو: "سمعت، وحدثنا، وأخبرنا" وأشباهها فهو مقبول يحتج به.

وهذا التفصيل هو الذي ذهب إليه جمهور أئمة الحديث والفقهاء والأصول، وقد صححه الخطيب وابن الصلاح والعلاني^(٥).

إن سبب اختلاف المحدثين في المباحث الخاصة بالضبط - فيما أرى - هو عدم الأخذ بالتفصيل في الحكم على ضبط الرواة جرحا وتعديلا وتعميم الجزئي، وخير من راعى التفصيل في هذه

(١) جامع التحصيل ص ١١٥-١١٦.

(٢) انظر تهذيب التهذيب: ٨٤/٤، تذكرة الحفاظ ٥٢/١.

(٣) فتح المغيث ١٧٥/١.

(٤) الكفاية ص ٥١٦-٥١٧.

(٥) أسباب اختلاف المحدثين، للدكتور خلدون الأحب، ص ٣٠٣ من الجزء الأول،

ط ٢، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

الأمر - الحافظ ابن حجر في كتابه (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، حيث أورد أسماء ثلاثة وثلاثين راوياً ممن وصفوا بالتدليس إلا أن تدليسهم مما احتمله الأئمة، وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم، أو لكونهم لا يدلسون إلا عن ثقة. وفي حصر الحافظ ابن حجر رحمه الله لهم كبير فائدة لتمييز المقبول من المردود من مرويات المدلسين^(١).

المطلق والنسبي عند ابن حبان:-

جعل ابن حبان للثقات الذين كانت لهم أخطاء وأوهام - في مقدمة كتابه (المجروحين) - قسماً؛ فقال: "ذكر أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها....". ثم قال: "ومن أحاديث الثقات أجناس لا يحتج بها قد سبرت رواياتهم وخبرت أسبابها فرأيتها تدور في نفس الاحتجاج بها على ستة أجناس الجنس الأول: وهو الذي كثر في المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما في الكتابة حيث كتب، ولم يعلم به حتى بقي الخطأ في كتابه إلى أن كبر، واحتيج إليه، مثل تصحيف اسم يشبه اسم، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث في حديث، أو ما يشبه هذا، فلما رأى أئمتنا مثل: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي وبعدهما أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين ومن كان من أقرانهما من أهل الصناعة ما تفردوا من الأشياء التي ذكرتها أطلقوا عليهم اسم الجرح، وضعفهم في الأخبار. وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم، فالذي عندي ألا يحتج بأخبارهم إذا تفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجئ من هذا الجنس في هذا الكتاب فإني أقول بعقب ذكره: لا يعجبني

(١) السابق ص ٣٠٢.

الاحتجاج بخبره إذا انفرد" (١).

ومارس هذا فى جرحه وتعديله فقال - مطبقا هذه النظرية:-
(داود بن الزبرقان كان نخاسا بالبصرة، روى عنه أهلها، اختلف فيه الشيخان (٢) - أحمد بن حنبل ويحيى بن معين - أما أحمد فحسن القول فيه ويحيى وهاه. قال ابن حبان: "كان داود ابن الزبرقان شيخا صالحا يحفظ الحديث ويذاكر به ولكنه كان يهتم فى المذاكرة ويغلط فى الرواية إذا حدث من حفظه ويأتى عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، فلما نظر يحيى إلى تلك الأحاديث أنكرها وأطلق عليه الجرح بها، وأما أحمد بن حنبل رحمه الله فإنه علم ما قلنا أنه لم يكن بالمتعمد فى شئ من ذلك، فلا يستحق الإنسان الجرح بالخطأ يخطئه أو الوهم يهيمه ما لم يفحش ذلك حتى يكون ذلك الغالب على أمره فإذا كان كذلك استحق الترك، وداود بن الزبرقان عندى صدوق فيما وافق الثقات، إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد... لنلا نطلق على مسلم الجرح بغير علم" (٣).

مشروع ابن رجب الحنبلى النظرى وجهود ابن حجر النظرية والتطبيقية فى التفصيل فى مباحث الضبط-

ضبط الذهبى من خلال نظريته الاعتدال والتساهل والتشدد فى مناهج النقاد عملية (الاختلاف فى جرح الرواة وتعديلهم فى مبحث العدالة،- هذا فى رأى، وأرى أن ابن رجب وابن حجر هما خير من يعتمد عليهما فى عملية الحكم على ضبط الرواة والاختلاف فى تعديلهم وتجريحهم فى مبحث الضبط.

(١) مقدمة المجروحين ص ٩٠، الجنس الأول من الثقات.

(٢) الشيخان عند المحدثين هما البخارى ومسلم وما هنا اصطلاح خاص بابن حبان.

(٣) مقدمة المجروحين ص ٩٠، الجنس الأول من الثقات.

وفى رأى أن الذى لا يأخذ بالتفصيل فى الحكم على ضبط الرواة يساوى تمامًا الذى يظلم الرواة مطبقا معيار (العدالة الدينية) تطبيقا فيه حقد وحسد عليهم؛ حيث يخرج عن الخطة المرسومة التى وضعها المنصفون من المحدثين فى الحكم على عدالة الرواة، فى تحكيمهم لمعيار العدالة الدينية، إن فى نيته شيئا، يتحامل على الراوى، إذا وجد فيه شيئا مما فى كل البشر أو فى بعضهم - وكان معيار العدالة مدخلا للجرح، لاختلاف مفهوم العدالة والمروءة عند البشر أجمعين، وكذلك فى الضبط، إنه لأدنى شئ فى ضبط الراوى يجرحه معمما الحكم.

الأخذ بالتفصيل فى مباحث الدراية عند ابن رجب:

إن الحكم على ابن رجب وابن حجر بالحكم السابق - من جهتي - حكم أخذ بالغالب، ليس هناك ناقد لم يطبق قاعدة الأخذ بالتفصيل، إن العبرة فى كم وكيف هذا التطبيق. إن كم مراعاة التفصيل كان عند ابن حجر أكبر؛ لأنه قام فى (هدى السارى) بدراسة رواة صحيح البخارى الذين انتقدهم المحدثون ونَحَوْا باللوم عليهم فى كتب الجرح والتعديل، حيث دافع عنهم واحداً واحداً ورواية رواية، فصار دفاعه هذا أخذاً بالتفصيل. وكذلك ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى، إنه الأكثر "كمًا" فى كتابه (شرح علل الترمذى) من حيث تنظيره لهذه الظاهرة.

لقد ذهب ابن رجب إلى التفصيل حتى فى (زيادة الثقات)، والحق أنه يصعب جدًا الوصول إلى نتيجة دقيقة فى معظم مصطلحات الحديث دون مقارنتها بغيرها عند دراستها. لقد بالغ المحدثون فى قبول زيادة الثقة حتى قال الإمام الشافعى: "ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، هذا ليس بشاذ. إنما الشاذ: أن يروى الثقة حديثا يخالف فيه الناس. هذا الشاذ من

الحديث" (١). ومع هذا إلا أن ابن رجب يرى التفصيل فى قبول زيادته؛ لأن الواقع العملى يشهد له.

لقد أورد الحاكم عددًا من المرويات التى تفرد بها النقّات وقبلها النقاد، وجعلها النوع (الحادى والثلاثين) من علوم الحديث عنده (٢).

إن الواقع العملى وحده هو المعيار الوحيد الذى يثبت (صدق) أى رأى نظرى، إن لأى محدث أن يختلف فى أى مسألة إلا الأمور المتعلقة بالنقّات، أما أن يختلف ابن رجب مع المحدثين فى هذه المسألة، فهذا أمر يدعو للتأمل، وأنا مع ابن رجب فى اختلافه بدليل أن علم العلل أو مبحث العلل، إن أردنا الدقة، قائم على تتبع مرويات النقّات وأوهامهم. قال ابن رجب: "وقد ذكر الترمذى أن الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تقبل، يعنى وإن كان الذى زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته، وهذا أيضًا ظاهر كلام الإمام أحمد، قال فى رواية صالح: قد أنكر على مالك هذا - يعنى زيادته من المسلمين - ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأى أثبت منه يعنى فى الحديث، وقال قد رواه العمرى الصغير والجمحى ومالك، فذكر أحمد أن مالكا يقبل تفرده وعلل زيادته فى التثبت على غيره بأنه قد توبع على هذه الزيادة... وقال أحمد فى رواية عنه: كنت أتهب حديث مالك (من المسلمين) يعنى حتى وجده من حديث العمرين. قيل له: محفوظ هو عندك من المسلمين؟ قال: نعم. وهذه الرواية تدل على توقفه فى زيادة واحد من النقّات ولو كان مثل مالك حتى يُتابع على تلك الزيادة. وتدل على أن متابعة مثل العمرى لمالك مما يقوى رواية مالك ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار وسيأتى فيما بعد إن شاء الله عن يحيى القطان نحو ذلك أيضًا... فالذى يدل عليه كلام الإمام

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٤٨.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٣٠ - ١٣٥.

أحمد في هذا الباب أن زيادة الثقة للفظ في حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزاً في الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها...^(١).

إنه هنا يرد رواية لمالك ظن أنه تفرد بها - وهو من هو - لأنه لم يتابع، ولا يخفى أن معرفة الشواهد والمتابعات، لا تتم إلا بالتخريج، أي الواقع العملي لنقد المرويات. وإذا كان مالك قد قيل فيه هذا، فما بالك بغيره؟! إنه قبل رواية مالك عندما علم أن لها متابعات.

ونقل مقبل بن هادي الوداعي - حفظه الله - في مقدمة تحقيقه للإلزامات والتتبع للدارقطني: "وقال الدارقطني في حديث زاد في إسناده ثقتان رجلاً، وخالفهما الثوري، فلم يذكره، فقال: لولا أن الثوري خالف لكان القول قول من زاد فيه؛ لأن زيادة الثقة مقبولة، وهذا تصريح بأنه إنما يقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه^(٢). والمخالفات والموافقات لا يتم معرفتها إلا بالدخول في الواقع العملي لنقد المرويات والتأمل الدقيق فيه.

وقال ابن كثير: "النوع السابع عشر: في زيادة الثقة. إذا تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم. وهذا الذي يعبر عنه بزيادة الثقة، فهل هي مقبولة أم لا؟ فيه خلاف مشهور. فحكي الخطيب عن أكثر الفقهاء قبولها، وردّها أكثر المحدثين"^(٣).

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٢٠٧/١ وما بعدها، بتحقيق الدكتور همام سعيد والحديث كما في اختصار ابن كثير - نقلاً عن ابن الصلاح - : "مالك، عن نافع، عن ابن عمر: "أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر في رمضان على كل حر أو عبد، نكر أو أنثى، من المسلمين". (ص ٥١).

(٢) الإلزامات والتتبع للدارقطني ص ١٧ تحقيق ودراسة المحقق المدقق مقبل بن هادي الوداعي توزيع دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط ٢، د.ت.

(٣) اختصار علوم الحديث ص ٥١.

أى أن القليل من الفقهاء ردها والقليل من المحدثين قبلها. ففى المسألة اختلاف والحق أن الواقع النقدى للمرويات بما حولها من ظروف وقرائن هو الفيصل. والشيخ أحمد شاكر مع القول بقبول زيادة الثقة مطلقاً^(٩). ومع أنه اعترف أن هناك حالات تخالف قبول زيادة الثقة مطلقاً إلا أنه قال: "نعم قد يتبين للناظر المحقق من الأدلة والقرائن القوية أن الزيادة التى رواها الراوى الثقة زيادة شاذة أخطأ فيها، فهذا له حكمه، وهو من النادر الذى لا تُبنى عليه القواعد"^(١٠). والحق أن الواقع العملى لنقد المرويات يأبى هذا الإطلاق، لأنه ليس هناك من البشر من لا يخطئ أو يهمل، وبدليل وجود مباحث فى هذا العلم من مثل (العلل)، (الشاذ)، (المنكر) - عند المتقدمين. كل هذه الأمور تدعو الدارس الحصيف أن يراعى التفصيل ولا يعمم الأحكام.

التفصيل فى نقد الرواة:

فى معرض حديثه عن (فوائد وقواعد فى علم العلل) و(الوجوه التى يحصل منها معرفة صحة الحديث وسقيمه) - عقد ابن رجب باباً هو الباب الثانى من كتابه (شرح علل الترمذى له. وقسمه إلى أقسام، حتى يتلافى إطلاقات النقاد للأحكام. تناول فى القسم الأول: (مراتب أعيان الثقات الذين يدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم وبيان مراتبهم فى الحفظ وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف)^(١١). والحق مع ابن رجب إنه من خلال معرفة الشيخ ومروياته يمكن الوصول - بالدليل العملى للقائم على معرفة كم

(٩) موافقاً ابن حزم. انظر الباحث الحديث ص ٥٢-٥٣ مع الاختصار.

(١٠) الباحث ص ٥٣.

(١١) انظر ٢/٦٦٥-٧٣٢ من علل الترمذى لابن رجب، السابق.

المرويات وموافقات ومخالفات الراوى - يمكن الوصول إلى الحكم على ضبطه حكما علميا.

لقد قسم على بن المدينى تلامذة نافع مولى ابن عمر وأصحابه، الذين روى عنه إلى طبقات - بحسب كم وكيف المرويات وتقييمها، وذكر أن أعلامهم (أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع) ثم بعدهم (ابن عون ويحيى الأنصاري، وابن جريج) وبعدهم (أيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية) وبعدهم (موسى ابن عقبة)... وذكر أن أثبت أصحاب نافع هو أيوب السختياني^(١).

مع مراعاة أن الراوى قد يكون مبرزاً في الرواية عن شيخ وفي الدرجة الأولى؛ إلا أنه في شيخ آخر قد يهم ويخطئ. فابن المدينى هنا يرى تقديم أيوب السختياني إلا أن مالكا في الزهرى أثبت تلامذته^(٢).

ومع مراعاة هذه الفروق يصل الناقد إلى أفضل رأى فى الحكم على الراوى. وتناول فى القسم الثانى قوماً من النقات لا يذكر أكثرهم غالباً فى أكثر كتب الجرح وقد ضعف حديثهم، إما فى بعض الأوقات أو فى بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ". وجعل (من ضعف حديثه فى بعض الأوقات دون بعض) نوعاً جعله (الأول)^(٣).

أما (النوع الثانى) فعنونه بـ (من ضعف حديثه فى بعض الأماكن دون بعض) وجعله على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: (من حدث فى مكانه لم تكن معه فيه كتبه فخلط وحدث فى مكان آخر من كتبه فضبط أو من سمع فى مكان من شيخ فلم يضبط عنه وسمع منه فى موضع آخر فضبط)^(٤).

(١) السابق ص ٦٦٧.

(٢) السابق ص ٦٧١.

(٣) السابق ص ٧٢٣ - ٧٦٥.

(٤) السابق ص ٧٦٧ - ٧٧٢.

والضرب الثانى: "من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ"^(١). والضرب الثالث: "من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه"^(٢).

وفى النوع الثالث تناول قوما (نقات فى أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم)^(٣).

والحق أن هذا التقسيم وهذا الكم من التناول المنهجى للرواية ومروياتهم لم أجد مثله - فيما أعلم - عند أحد من المحدثين غير ابن رجب لذا نبهت إليه وتبنيته وأدعو إليه للوصول إلى رأى راجح فى الرواية المختلف فى ضبطهم. والتفصيلات فى المواضع التى بالهامش. وسوف أسوق مثالا واحدا يدل على أن الأخذ بالتفصيل حتى فى مرويات النقات، وليس النقات فقط، بل فى النقاد المتشددىن الذين عرفوا بالضبط والإتقان، روى شعبة بن الجراح عن سلمة بن كهيل، عن حُجر أبى العنبر، عن علقمة ابن وائل أن النبى ﷺ قرأ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فقال (أمين) وخفض بها صوته"^(٤).

يقول الإمام مسلم: أخطأ شعبة فى هذه الرواية، حين قال: "وأخفى صوته"، وكذا أعله الإمام البخارى، وأبو عيسى الترمذى

(١) السابق ص ٧٧٣-٧٧٥.

(٢) السابق ص ٧٧٧-٧٨٠.

(٣) السابق ٧٨١-٨١٣.

(٤) أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة، باب ما جاء فى التأمين، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ومسلم فى التمييز ص ١٣٣، تحقيق د/ مصطفى الأعظمى وسنن الدارقطنى، كتاب الصلاة، باب التأمين فى الصلاة ٣٣٤/١ تحقيق الشيخ عبد الله هاشم ط دار المحاسن، القاهرة.

والدارقطنى وغيرهم^(١). بل قال البخارى وغيره: "وأخطأ شعبة فى مواضع من هذا الحديث، فقال: "عن حُجر أبى العنابس". وإنما هو حجر بن عنبس ويكنى أبا السكن، وزاد فيه (عن علقمة بن وائل) وليس فيه (عن علقمة). وإنما هو "عن حُجر بن عنبس عن وائل بن حجر"، وقال: "وخفض بها صوته"، وإنما هو "ومد بها صوته".

قال الدكتور حمزة المليبارى: "إسناد هذا الحديث ظاهر سليم، ليس فيه ما يدل على خطأ راويه ووهمه؛ لأنه سلسلة من النقات المعروفين، لاسيما أنه قد رواه شعبة الذى عرف بالتشدد فى رواية الأحاديث والتحفظ والدقة حتى اشتهر بين المحدثين أنه لا يحدث إلا بما تأكد من صحته، ومع ذلك أطبق الحفاظ على أنه أخطأ فى مواضع من الحديث؛ لأنهم أدركوا بالحفظ والفهم والمعرفة والممارسة الحديثية العميقة مجموعة من الأسباب تدل على خطئه ووهمه. وهى مخالفة شعبة لأصحاب سلمة بن كهيل منهم سفيان بن سعيد الثورى الذى اتفق النقاد على أنه أحفظ الناس لحديث سلمة بن كهيل، وإذا وقع الخلاف بينه وبين شعبة يُرجح قول سفيان، وكذلك مخالفته لما تواتر عن النبى ﷺ "أنه جهر بآمين" وكذلك مخالفته لما روى عبد الجبار بن وائل عن وائل ما يؤيد قول سفيان؛ إذ قال فيه: (مد بها صوته)، كما صرح بذلك الإمام مسلم فى كتابه التمييز. وأما محاولة الجمع بين رواية شعبة وغيره بتأويل يستخلص من التجويز العقلى المجرد فلا يعرج عليها النقاد لوجود القرائن بخلاف ذلك^(٢).

(١) التمييز للإمام مسلم ص ٣٣، وعلل الترمذى الكبير ٢١٧/١-٢١٨، تحقيق حمزة

ديب. وسنن الترمذى ٢٧/٢٧-٢٩.

(٢) الحديث المعلول قواعد وضوابط ص ٢٣-١٤ للدكتور حمزة عبد الله المليبارى،

نشر دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١٤٦١هـ-١٩٩٦م.

إن القول بأن شعبة ثقة وضابط - والحق أنه فوق الثقة بدرجات - وأنه من الذين جمعوا بين الرواية والدراسة والنقد والتمييز، والقول بأن ما قاله زيادة ثقة ومقبول - مخالف لواقع العمل لنقد المرويات، حقاً لابد من الأخذ بالتفصيل في كل شئ في مباحث علم الحديث.

الإطلاق والتقييد عند ابن حجر (الجانب التنظيري): -

الإطلاق في مواضع التقييد - في جرح الراوى من جهة ضبطه - لا يقل خطورة عن الجرح غير المفسر في جرح الراوى من جهة العدالة كلاهما يقوم به المتنعت في الجرح، يدل على هذا قول ابن حجر، ففي سياق حديثه عن حديث (إن النبي - ﷺ - دخل مكة وعلى رأسه المغفر" الذى قال فيه بعض النقاد: "تفرد به مالك عن الزهرى" - قام ابن حجر بتخريج هذا الحديث ثم قال: "وقد تتبعت طرق هذا الحديث، فوجدته كما قال ابن العربى من ثلاثة عشر طريقاً عن الزهرى غير طريق مالك، بل أزيد، فرويناها من طريق الأربعة الذين ذكرهم شيخنا^(١). وأورد هذه الطرق في سبع صفحات وثلاث صفحة. ثم قال: "فهذه طرق كثيرة غير مالك، عن الزهرى عن أنس رضي الله عنه فكيف يجمع ممن له روع أن يتهم إماماً من أئمة المسلمين بغير علم ولا اطلاع. ولقد أطلت في الكلام على هذا الحديث، وكان الغرض منه الذب عن أعراض هؤلاء الحفاظ، والإرشاد إلى عدم الطعن بغير اطلاع، وآفة هذا كله الإطلاق فى موضع التقييد. فيقول من قال من الأئمة: إن هذا الحديث تفرد به مالك عن الزهرى ليس على إطلاقه، وإنما المراد به بشرط الصحة.... وما أجود عبارة الترمذى فى هذا فإنه قال - بعد

(١) لكتبت على كتاب ابن الصلاح من ٢٦٤-٢٧١ لابن حجر، تحقيق وتعليق مسعد عبد الحميد السعنى ومحمد فارس. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

تخريجه:- "لا يعرف كبير أحد رواه عن الزهرى غير مالك" وكذا عبارة ابن حبان: "لا يصح إلا من رواية مالك، عن الزهرى". فهذا التقيد أولى من ذلك الإطلاق. وهذا بعينه حاصل فى الكلام على حديث (الأعمال بالنيات) والله الموفق^(١).

إن آفة تعميم الخاص وإطلاق المقيد والنسبى من أخطر الآفات فى مبحث الضبط، الذى هو أشد إحكامًا ودقة من مبحث العدالة فالأصل فيه ألا تدخل أهواء الناقد؛ لأن الحكم على الضبط هو حكم مبنى على أساس مادى أما العدالة فهى أمور معنوية. إن أمل كل منصف أن ما لم يتم حله فى العدالة من مشكلات - سوف يجد حله فى مبحث الضبط؛ لكن الذاتية - أقصد بها الحكم غير الموضوعى - لازالت موجودة حتى فى مباحث الضبط. والحل يتمثل فى الأخذ بالتقيد للقضاء على مشكلات الاختلاف فى الحكم على الرواة من خلال ضبطهم.

إن ابن حجر - فى رأى - هو أشد النقاد إلحاحًا وأكثرهم ذكرًا لهذا الأمر نظرًا - كما هنا - وتطبيقًا كما فى فتح البارى. إن سبب اعتراض ابن حجر أن بعض النقاد يعتبر تفرد الثقة شذوذًا؛ لذا أورده أسفل (النوع الثالث عشر) وهو: معرفة الشاذ، ثم دافع عن شذوذه بدليل وجيد، وهو الدليل العملى، من خلال التخريج، وقد أورد ما يدل على هذا، وهو قوله (تتبع) وهو أسلوب إجرائى عملى يدل على الإحصاء والاستقصاء وتتبع الظاهرة فى كل مظانها للوصول إلى استقرار علمى لها والحكم عليها حكما علميا دقيقا، وهو أنها (صحيح غريب) لأن حديث (إنما الأعمال بالنيات) حديث غريب^(٢). قال الذهبى فى الموقظة: "والغريب صادق على

(١) السابق ص ٢٧١.

(٢) انظر مبحث الغريب والأخذ بالتفصيل فيه، ص ١٤٠ من اختصار علوم الحديث لابن كثير.

ما صح، وعلى ما لم يصح والتفرد يكون لما انفرد به الراوى
إسناداً، ويكون لما انفرد به عن شيخ معين، كما يقال: "لم يروه عن
سفيان إلا ابن مهدي، ولم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك"^(١).

وفى كتابه (النكت) على "نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر"،
والكتابان له يلح ابن حجر - فى الأول - على فكرة الإطلاق والتقييد،
منبها إلى خطورتها فى الحكم على الرجال، وفى مباحث علم
الحديث. وفى سياق حديثه عن التفريق بين (المعلل) و(المرسل) قال
ابن حجر: "والسقط إما أن يكون من مبادئ السند من تصرف
مصنف، أو من آخره؛ أى: الإسناد بعد التابعى أو غير ذلك، فالأول:
(المعلق) سواء كان الساقط واحداً أو أكثر وبينه وبين (المعضل)
الآتى ذكره عموم وخصوص من وجه... ومن صور المعلق: أن
يحذف جميع السند، ويقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ. ومنها: أن يحذف
إلا الصحابى أو إلا الصحابى والتابعى معا. ومنها: أن يحذف من
حديثه ويضيفه إلى من فوقه، فإن كان من فوقه شيخاً لذلك المصنف،
فقد اختلف فيه: هل يسمى تعليقا أو لا؟ والصحيح فى هذا: التفصيل،
فإن عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس؛ قضى به، وإلا
فتعليق. وإنما ذكر التعليق فى قسم المردود لجهل بحال المحذوف.
وقد يحكم بصحته إن عرف بأن يجئ مسمى من وجه آخر؛ فإن قال
: جميع من أحذفه ثقات؛ جاءت مسألة التعديل على الإبهام. وعند
الجمهور لا يقبل حتى يسمى. لكن قال ابن الصلاح هنا: إن وقع
الحذف فى كتاب التزمت صحته؛ كالبخارى؛ فما أتى على الجزم دل
على أنه ثبت إسناده عنده، وإنما حذف لغرض من الأغراض. وما
أتى فيه بغير الجزم؛ ففيه مقال"^(٢).

(١) الموقظة ص ٤٣.

(٢) النكت على نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر ص ١٠٨ - ١٠٩ لابن حجر

تحقيق على بن حسن ابن على بن عبد الحميد، دار ابن الجوزى، السعودية، ط ١
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

إن مراعاة ابن حجر للتفصيل هي التي هدته إلى أنه لا بد من دراسة تداخل المصطلحات ومسائل علم الحديث ومراعاة ملاسبات كل حكم، والمعلق في الصحيحين غير المعلق عند غيرهما، والمعلق قد يكون ضعيفا، وقد يكون صحيحا إذا جاء من وجه آخر، وللمعلق علاقة بالمرسل، وبمسألة (التعديل على الإبهام). إن الظاهرة المتداخلة مع غيرها يستحيل البت فيها برأى مطلق، ومن لا يراعى هذا يختلف مع غيره وتنتشر الفوضى في الآراء. ولست ضد اختلاف التنوع الذي يثرى ويبعث على التجديد، بل لست مع اختلاف التضاد.

وفي سياق حديثه عن الشاذ والمنكر نبه إلى أن (بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة، واقتراقا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف". لذلك فإن من لا يعرف للخاص والعام فهو في رأى ابن حجر ينطبق عليه حُكْمُهُ "وقد غفل عن سوى بينهما"^(١).

وفي مبحث (زيادة الثقة) قال: "زيادة راويهما؛ أى : الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة: إما أن تكون لا تنافي بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح. واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك علي طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذًا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه. والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الصحيح، وكذا الحسن. والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين- كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى

بن معين، وعلى ابن المدينى، والبخارى، وأبى زرعة، وأبى حاتم، والنسائى والدارقطنى وغيرهم - اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة. وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أن نص الشافعى يدل على غيره ذلك؛ فإنه قال فى أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوى فى الضابط ما نصه: "ويكون إذا شرك أحدًا من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان فى ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفت أضرب ذلك بحديثه" انتهى كلامه. ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد أضرب ذلك بحديثه، فلعل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا، وإنما تقبل من الحفاظ، فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلاً على صحته؛ لأنه يدل على تحريه، وجعل ما عدا ذلك مضرًا بحديثه، فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقا، لم تكن مضرّة بحديث صاحبها، والله أعلم^(١).

والحق أن هذا التفصيل نابع من خبرة بتخريج المرويات والحكم عليها فإنه من خلال التخريج - والتخريج وحده - يجمع الناقد مرويات الراوى وغيره داخل الباب فيظهر له الموافق والمخالف، ومن خلال معرفة مراتب الرواة ودرجاتهم يعرف من الذى يقبل تفرد؟ ومتى يقبل؟ ويعرف الفارق بين الشاذ والمنكر، الأول مخالفة الثقة لمن هو أوثق، والثانى مخالفة الضعيف للثقة، أما زيادة الثقة فينبغى الأخذ فيها بالتفصيل ولا يحدد درجة قبولها إلا واقع نقد المرويات.

إن الذى يطلق الأحكام، يطلقها لأنه لا ينطلق من الواقع العملى، قال ابن حجر فى سياق حديثه عن (الفرد المطلق) و(الفرد

(١) السابق (٩٥-٩٧).

النسبي): "وقريب من هذا اختلافهم فى المنقطع والمرسل، هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعماله الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلًا أو منقطعًا. ومن ثم أطلق غير واحد - ممن لم يلاحظ مواضع استعماله - على كثير من المحدثين أنهم لا يغايدون بين المرسل والمنقطع! وليس كذلك؛ لما حررناه، وقل من نبه على النكتة فى ذلك، والله أعلم^(١).

إن من شروط الباحث العلمى أن يلاحظ الظاهرة المدروسة وبقفة، لذا دعا علماء الحديث إلى أن يتقن الراوى تحصيل الحديث، ونبهوا إلى اللوهم والسهو والغفلة، وهذا أمر ينطبق على الناقد أيضا، إن الذى لا يلاحظ سوف يطلق ويعمم، وأما الذى ينطلق من الواقع العلمى، فلا بد أن يلاحظ و"يحرر" وما أقلهم - كما قال ابن حجر - الذين يفعلون هذا. وهذا هو سبب الاختلاف بينهم.

والحق أن سبب كل الاختلاف فى علم الحديث - وفى غيره من العلوم - هو الإطلاقات التى لا تقوم على أرض صلبة من الواقع العلمى، ونبه ابن حجر إلى أهمية التحرير بين الآراء، والترجيح فقال: "وقد يقع فيها؛ أى : فى أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب؛ ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار، خلافاً لمن أبى ذلك، والخلاف فى التحقيق لفظى؛ لأن من جوز إطلاق العلم قيده بكونه نظرياً، وهو الحاصل عند الاستدلال، ومن أبى الإطلاق؛ خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده كله ظنى، لكنه لا ينفى أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها"^(٢). ومن أدوات الترجيح عنده أنه يقارن بين ما احتف بالقرائن وما لم يحتف بها، أن المحتف فيه مزيد من الترجيحات على عكس غيره.

(١) السابق ص ٨١.

(٢) السابق ص ٨٢.

إن قرائن من مثل الخبر الذى "أخرجه الشيخان فى صحيحهما مما لم يبلغ حد المتواتر، فإنه احتفت به قرائن؛ منها: جلالتهما فى هذا الشأن، وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما. وتلقى العلماء كتابيهما بالقبول" (١).

كل هذه قرائن تساعد الناقد على ترجيح ما فى الصحيحين على ما فى غيرهما. وقد ركز ابن حجر على أهمية الأخذ بالتفصيل فى مبحث (أصح الأسانيد)، وجمع بين الحديث عن (الإطلاق) و(النسبية) فقال: "المرتبة الأولى هى التى أطلق عليها بعض الأئمة أنها أصح الأسانيد، والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها، نعم؛ يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته على ما لم يطلقوه. ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما، وما انفرد به البخارى بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم؛ لاتفاق العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما بالقبول، واختلاف بعضهم على أيهما أرجح، فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحيثية مما لم يتفقا عليه" (٢).

إن بعض المرويات التى أطلقوا عليها أنها من أصح الأسانيد من مثل "الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه" قد تكون معللة فى بعض المواضع، وقد تكون بهذه الصفة فى مرويات يرجح عليها غيرها مما قيل فيه (محمد بن سيرين عن عبيدة ابن عمرو السلماني عن علي) التى قيل فيها إنها من أصح الأسانيد، والفصل هو التخريج ونقد المرويات.

والأمر كذلك فى مرويات البخارى ومسلم، فليس كل ما رواه البخارى أفضل من كل ما رواه مسلم فهم يتفاضلون بحسب الرواة

(١) السابق ص ٧٤.

(٢) السابق ص ٨٥-٨٦.

عدالة وضبطاً وبحسب الأبواب فمن الرواة من يتقن باباً دون آخر، ورواية دون أخرى، التفصيل هو الأسلوب الإجرائي الأمثل فى الحكم على الرواة والمرويات والنقاد.

إن الإطلاق محمود فقط ممن يحقق فى القضايا؛ ليصل إلى رأى الراجح؛ قال ابن حجر فى سياق حديثه عن القول والفعل والتقرير من سنة النبى ﷺ: "ومن ذلك: قول الصحابى : أمرنا بكذا، أو : نهينا عن كذا، فالخلاف فيه كالخلاف فى الذى قبله؛ لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهى، وهو الرسول ﷺ.... وأما قول من قال: يحتمل أن يُظن ما ليس بأمر أمرًا! فلا اختصاص له بهذه المسألة، بل هو مذكور فيما لو صرح، فقال: أمرنا رسول الله ﷺ بكذا. وهو احتمال ضعيف؛ لأن الصحابى عدل عارف باللسان، فلا يُطلق ذلك إلا بعد التحقق"^(١). ومع أن النص وصفى لحالة أيام الصحابة وهو أن الصحابى عالم باللسان العربى، فهو يراعى صيغ أداء الرسول ﷺ فى تبليغ الصحابة الحديث النبوى، فيؤدى- أو يترجم- الصحابى الحديث بالطريقة الملائمة لما هى عليه، فيؤديها بطرق التحمل والأداء المناسبة؛ إلا أن هذا الوصف ينطبق على ما نحن فيه وهو أن (الإطلاق لا يكون إلا بعد تحقق) والصحابة هم قدوة التابعين ثم من جاء بعدهم.

وإطلاق الجرح وتقييده له صلة لا حدود لها بالهوى والغرض الفاسد والمخالفة فى العقائد؛ لذلك لزم التنبيه من ابن حجر: "والآفة تدخل فى هذا: تارة من الهوى والغرض الفاسد- وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً-، وتارة من المخالفة فى العقائد- وهو موجود كثيراً، قديماً وحديثاً-، ولا ينبغى إطلاق الجرح بذلك؛ فقد قدّمنا

(١) السابق ص ١٤٦- ١٤٧.

تحقيق الحال فى العمل برواية المبتدعة" (١).

إن أحد الأساليب الإجرائية لاكتشاف الجرح المردود - مراعاة هل للهوى والغرض الفاسد والمخالفة فى العقائد مدخل فى هذا الجرح؟ إذا كان هذا موجوداً، لزم التنبيه إلى المطلق والمقيد، وعدم مراعاة هذا يؤدى إلى الاختلاف فى الأحكام.

كذلك تحدث ابن حجر عن الإطلاق والتقييد فى مقدمة "هدى السارى". الذى يعتبر مدخلاً نظرياً لكتاب (فتح البارى)، وقد ألح على هذا الأمر فى سياق حديثه عن مرويات المبتدعة؛ فقال: "وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية فى على أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء شئ ألبته، والمفسق بها كبذع الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهر وسائغ فقد اختلف أهل السنة فى قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة فقد يقبل مطلقاً وقيل يرد مطلقاً، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن فى دعوى ذلك نظر. ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلاً، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهراً فلا تقبل،

(١) السابق ص ١٩٣ وانظر ص ١٣٦ التى حقق فيها القول فى رواية المبتدعة.

وإن لم تشتمل فتقبل. وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلان وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أو لم يكن على ما لا تعلق له ببذعته أصلاً هل ترد مطلقاً أو تقبل مطلقاً؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه، وهو إخماد لبذعته وإطفاء لناره وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفناه من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببذعته والله أعلم^(١).

لقد وصلت دقة بعضهم إلى أن جعل للتفصيل تفصيلاً، (تفصيل التفصيل)، والحق أن هذا التتظير يدل على خبرة عملية بنقد المروى والتتظير لعلم الحديث من خلال الواقع التطبيقي لا الأبراج العاجية.

المطلق والنسبي والخاص عند ابن حجر (الجانب

التطبيقي):-

جاءت لفظنا (مطلق) و(نسبي) في ترجمة واحدة عند ابن حجر حيث قال: "موسى بن عقبة المدني، مشهور من صغار التابعين، صنف المغازي، وهو من أصح المصنفات في ذلك، ووثقه الجمهور، وقال ابن معين: كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح الكتب، وقال - مرة: في روايته عن نافع شيء. ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر. قلت: فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره لا فيما تفرد به، وقد اعتمده الأئمة كلهم، وقد وثقه مطلقاً - في رواية عباس الدوري وغير

(١) هدى الساري ص ٥٤٤، وقارن بـ ص ١٣٦ من النكت على نزعة النظر لابن حجر أيضاً.

واحد عنه والله أعلم^(١).

ومع هذا فهو محتج به ومتفق على توثيق؛ لأن الستة رووا له^(٢).

إن الراوى السابق ثقة مطلقا فى مشايخ دون مشايخ وهو لا يساوى مالكا وعبيد الله بن عمر فى نافع وهذا تضعيف نسبى فهو دونهما فى هذه الحالة بالذات، لكنه مبرز فى غيره. وابن حجر هنا ينظر وبدقة لقضية الإطلاق والتقييد فى حالات بعينها، وهذا التقييد راعاه المحدثون قبل ابن حجر على المستوى التطبيقي؛ لكنه نظر لها داعيا طلاب العلم إلى مراعاتها. وهو هنا اختار الرواية - رواية ابن معين - التى توافق ما اتفق النقاد عليه، وبذلك يكون أحد وسائل الترجيح بين الروايات المختلفة عن الناقد الواحد هى اختيار الرواية الموافقة لآراء غيره، ومعرفة أن الروايات الأخرى قد تكون صحيحة لكن فى حالات بعينها.

ومن الرواة الذين راعى ابن حجر التفصيل فى الحكم عليهم (إبراهيم ابن يوسف بن إسحاق بن أبى إسحاق السبيعي) قال فيه (قال أبو حاتم: حسن الحديث يكتب حديثه. وقال ابن عدى: ليس هو بمنكر الحديث. وقال ابن المدينى: ليس هو كأقوى ما يكون. قلت: هذا تضعيف نسبى. وقال الجوزجاني: ضعيف. قلت: وهو إطلاق مردود. وقال النسائي: ليس بالقوى، احتج به الشيخان فى أحاديث يسيرة وروى له الباقر سوي ابن ماجه^(٣)).

وقد وضع ابن حجر علامات (خ ت س) أمام ترجمته، أى أن البخارى روى له وكذلك الترمذى. والنسائي روى له مع أنه قال:

(١) هدى السارى ص ٦٢٣ لابن حجر، حقق أصلها عبد العزيز بن باز، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) هدى السارى ص ٥٤٩.

"ليس بالقوى". وهذا أكبر دليل على أن الواقع العملى ينبغى أن يكون هو الفيصل الوحيد فى الحكم على عدالة وضبط الرواة. وهذا لا يتأتى إلا من مراعاة المطلق والنسبى وحمل رواية البخارى على أنه انتفى الصحيح من مروياته.

إن أحد أسباب الإطلاق أن الناقد المتأخر، الذى لم يعاصر الراوى، قد لا يراعى أنه ضعيف فى مواطن دون أخرى؛ قال ابن حجر: "إسرائيل بن يونس ابن أبى إسحاق السبيعى أحد الأثبات. قال أحمد: ثقة، وتعجب من حفظه، وقال مرة، هو وابن معين وأبو داود: كان أثبت من شريك. وقال أيضا: كان القطان يحمل عليه فى حال أبى يحيى القتات قال : روى عنه مناكير، وقال ابن معين: هو أثبت فى أبى إسحاق من شيبان، وقدمه أبو نعيم فيه على أبى عوانة، وقدمه أحمد فى حديث أبى إسحاق على أبيه يونس بن أبى إسحاق، وكذا قدمه أبوه على نفسه. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق من أتقن أصحابى أبى إسحاق، وقال ابن سعد: كان ثقة وحدث عنه الناس حديثا كثيرا ومنهم من يستضعفه. وقدم ابن معين وأحمد شعبة والثورى عليه فى حديث أبى إسحاق. وقدمه ابن مهدي عليهما. وقال حجاج الأعور: قلنا لشعبة: حدثنا عن أبى إسحاق فقال: سلوا إسرائيل فإنه أثبت منى، وقال عيسى بن يونس: سمعت إسرائيل ابن يونس يقول: كنت أحفظ حديث أبى إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن، وقال العجلي: ثقة صدوق متوسط. فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التى يرويهها دائما؛ لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبى خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبى خيثمة فى

تاريخه: قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى الققات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، يعنى مناكير، فقال لم يؤت منه أتى منهما. قلت: وهو كما قال ابن معين: فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التى حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى فظن أن النكارة من قبله وإنما هى من قبل أبي يحيى كما قال ابن معين. وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وتقوه والله أعلم. احتج به الأئمة كلهم^(١). لقد روى له الأئمة الستة حيث وضع ابن حجر علامة (ع) التى تدل على اتفاق الستة على الاحتجاج به. إن ابن حجر بحث، وأحصى الأخطاء، وراعى نسق الرواة فتبين أن الخطأ من غيره لا منه فحملة عليه، إنه نظر إلى السند ككل ولم ينظر إليه كجزء.

إن الراوى قد يكون مختلف الأحوال؛ لذلك تتعدد أقوال الناقد الواحد فيه، وهذا ليس عيباً، إنما العيب أن يطلق أحد النقاد الحكم عليه. قال ابن حجر: "إسماعيل ابن أبي أويس... احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكترا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخارى مما تفرد به سوى حديثين وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخارى وروى له الباقرن سوى النسائى فإنه أطلق القول بتضعيفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته واختلف فيه قول ابن معين فقال مرة: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف. وقال مرة: كان يسرق الحديث هو وأبوه. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً. وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به. وقال الدارقطنى: لا أختاره فى الصحيح. قلت: وروينا فى مناقب البخارى بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصولاً وأذن له أن ينتقى منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه. وهو مشعر بأن

(١) هدى السارى ص ٥٥١.

ما أخرجه البخارى عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله. وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما فى الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائى وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر به^(١). ويلاحظ أن هناك اتفاقاً على عدالة الراوى واختلافاً فى ضبطه، وهذا أمر طبيعى لأنه بشر يخطئ، وله أوهام، ولا يخفى أن ألفاظاً مثل: (لا بأس به) و(محله الصدق) من ألفاظ الاختبار لا الاحتجاج، فعلى الناقد أن يختبر مدى ضبط الراوى وله حق أن يصحح بعض مروياته أو يحسنها لذاتها فى غير ما أخطأ وخالف فيه، أما غير ذلك فهو صالح فى الشواهد والمتابعات بدليل قول ابن حجر (إلا إن شاركه فيه غيره) وما عدا هذا فهو مردود وبخاصة إذا نص النقاد على نكارة مرويات بعينها فى ترجمته فى كتب الضعفاء والمتروكين. أما إطلاق النسائى فلا حق له فيه. فالرجل روى له البخارى ومسلم والنسائى -نفسه- والترمذى وابن ماجه وأبو داود.

أما فى ترجمة (بريد بن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى) فقد نبه ابن حجر إلى نوع آخر من الإطلاق، وهو "قلت: احتج به الأئمة كلهم. وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة"^(٢). إن ابن عدى راعى التفصيل مثل ابن حجر، وسبقه إلى أنه (صدوق، وأحاديثه مستقيمة وأنكر له روايته: "إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها" ومع ذلك فقد أدخله قوم فى صاحبهم". وقال أحمد: "روى مناكير"^(٣). إن ما يراه أحمد منكراً؛ سببه أنه يطلق النكارة على التفرد دون المخالفة، وكذلك يطلقه على الغرابة. إن الراوى روى له الستة وافقوا على توثيقه. وتنبه

(١) هدى السارى ص (٥٥١-٥٥٢).

(٢) السابق ص (٤٥٤).

(٣) السابق: نفسه. وانظر ص (٦١٠) أيضاً، ترجمة (محمد بن إبراهيم بن الحارث).

ابن حجر هو بمثابة تنبيه للناقد على الفروق في دلالة المصطلحات عند علماء الحديث؛ لأن من لا ينتبه لذلك سوف يعمم في الحكم. وفي هذا دليل على أن مصطلحات الحديث متشابكة ومتداخلة فإنه يستحيل دراسة مصطلح (منكر) دون دراسة مصطلحي (غريب) و(فرد). وكل هذا لا يتم دون التخريج لمعرفة الموافق والمخالف ومن يحتاج به مفرداً، ومن يحتاج به إذا وافق، ومن لا يحتاج به^(*).

وهناك نوع من الإطلاق الناتج عن الاستقراء والحصر، المبني على أسس من الواقع العملي لنقد المرويات من مثل (عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصاري؛ فقد وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة وابن سعد والبخاري وآخرون. وشذ عبد الحق فقال في الأحكام: هو ثقة عند ابن معين وأبي زرعة، وضعفه غيرهما. وأنكر ذلك عليه ابن القطان فقال: بل هو ثقة مطلقاً، ولا أعرف أحداً وضعفه ولا ذكره في الضعفاء. قلت: وهو كما قال. وقد احتج به الجماعة^(١)). إن مثل هذا الراوي، روى له الستة واتفقوا على توثيقه فلا يحق أن يجرحه أحد من النقاد والذي يخالف يشذ حكمه.

كذلك هناك نوع من التضعيف النسبي الخاص بالضعف في شيخ دون شيخ، أو بلد دون بلد، أو في الحفظ دون الكتابة... الخ "فعبد ربه بن نافع الكناني... قال على ابن المديني عن يحيى بن سعيد: لم يكن بالحافظ. قال: ولم يرض يحيى أمره. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما بحديثه بأس. وقال ابن معين والعجلي وابن سعد والبخاري وابن نمير وغيرهم: ثقة. وقال يعقوب بن شعبة: تكلموا في حفظه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الساجي:

(*) وللمزيد انظر ترجمة (سعيد بن أبي هلال) ص ٥٧١ من هدى الساري، ص

٦٣٠ ترجمة (يحيى ابن عبد الله بن بكير المصري)، وص ٦٣٩ ترجمة (محمد بن

إسحاق بن يسار)، ص ٦٢٣.

(١) هدى الساري ص ٥٧٨.

صدق بهم في بعض حديثه. قلت: احتج به الجماعة سوى الترمذي والظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبي عوانة وأنظاره^(١).

وهذه الظاهرة لها مسميات أخرى وهي (العام والخاص). وقد استخدم ابن حجر هذه المصطلحات فقال في ترجمة (عبيد الله بن جعفر المصري الفقيه): وثقه أحمد في رواية عبد الله ابنه عنه، وأبو حاتم والنسائي وابن سعد، وقال ابن يونس: كان عالما عابذاً، ونقل صاحب الميزان عن أحمد أنه قال: ليس بقوي. قلت: إن صح ذلك عن أحمد قلعله في شيء مخصوص. وقد احتج به الجماعة^(٢). لقد وضع ابن حجر علامة (ع) الدالة على أن الراوي متفق على الاحتجاج به، وقال في ترجمة (هدبة ابن خالد القيسي البصري): لعله ضعفه في شيء خاص^(٣). وأحياناً لا يصرح بألفاظ (الإطلاق) و(التخصيص) ويترك للدارس والقارئ اللبيب استنباط الحكم. قال في ترجمة (محمد بن عبيد الطنافسي): "من شيوخ أحمد بن حنبل؛ قال: إنه كان صدوقاً؛ ولكن يعلى أخوه أثبت منه، وقال في رواية أخرى: كان يخطئ ويصيب. وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث؛ لكن وثقه في رواية الأثرم، وكذا وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وابن سعد وابن عمار، وزاد: كان أبصر إخوته بالحديث، وكان يعلى أحفظهم. قلت: احتج بمحمد الأئمة كلهم، ولعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد^(٤). والراوى به الستة بدليل وجود علامة (ع) أمامه. لذلك ينبغي أن يراعى تقييد الحكم بأنه أخطأ في حديث واحد.

(١) السابق ص ٥٨٤ وانظر ترجمة عفان بن مسلم في ص ٥٩٥.

(٢) هدى السارى ص ٥٩٢.

(٣) هدى السارى ص ٦٢٤.

(٤) السابق ص ٦١٥.

وبسبب مراعاة ابن حجر لـ (العام) و(الخاص) و(المطلق) و(المقيد) كان يختار الراجح من الآراء - التفصيل - بوصفه أسلوباً إجرائياً يحمي من الخطأ في الحكم؛ قال في ترجمة (قيس بن أبي حازم): "بالغ ابن معين فقال: هو أوثق من الزهري، وقال يعقوب بن شيبة: تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد، ومنهم من حمل عليه وقال له أحاديث مناكير، ومنهم من حمل عليه في مذهبه وأنه كان يحمل على علي، المعروف عنه أنه كان يقدم عثمان ولذلك كان يجتنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه. قلت: فهذا قول مبين مفصل"^(١). لقد اختار الرأي القائل بالتفصيل مع أنه لم يذكر قائله.

لقد روى عنه الستة، فالرجل حجة ومتفق على عدالته، وهذا الجرح المفسر، قد يكون جارحاً عند البعض دون الباقي، ومعلومة هي العلاقة بين التشيع والكوفة. إنه يرى ارتباط البيان والتفصيل بتفسير الجرح، الذي دل على أنه جارح عند باقى النقاد المعتدلين الذين لا يجرحون بأدنى شيء، إن قيساً لا يزرى على أحد وغير مائل ولا يدعو إلى رأيه.

(١) السابق ص ٦٠٩.

فهرس

- ٥ معايير ونصطلحات الجرح
- ٥ أولاً: معايير ومصطلحات العدالة
- ٥ - معيار ومصطلح الجهالة
- ١١ - معيار الدعوة إلى البدعة
- ١٥ - معيار سب السلف
- ١٨ - معيار ومصطلح السرقة
- ٢٦ - معيار ومصطلح عدم الأمانة
- ٣٠ - معيار شرب الخمر
- ٣٦ - معيار ومصطلح الكذب
- ٥١ - معيار ومصطلح الوضع
- ٥٤ - معيار ومصطلحا الكشط والتزوير
- ٥٨ ثانياً: معايير الضبط من خلال الرواة المتفق على جرحهم
- ٥٨ - معيار المخالفة
- ٧١ - معيار ومصطلح ليونة الراوى
- ٧٧ - معيار ومصطلح الاختلاط
- ٨٧ - معيار ومصطلح الاضطراب
- ٩٢ - معيار ومصطلح رفع الموقوف والمرسل والمقطوع
- ٩٦ - معيار ومصطلح التحديث من غير أصل

- معيار ومصطلح القلب ٩٨
- معيار ومصطلح الغفلة ١٠٥
- معيار ومصطلح التصحيف ١٠٨
- معيار ومصطلح الإغراب ١١٢
- معيار ومصطلح الوهم ١١٦
- معيار ومصطلح التساهل فى الأداء ١٢٠
- معيار ومصطلح التدليس ١٢٢
- الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المختلطين ١٢٥
- الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المرسل ١٣٠
- الإصلاق والتقييد من خلال مبحث المدلسين ١٣٤
- المطلق والنسبى عن ابن حبان ١٣٩
- مشروع ابن رجب ١٤٠
- التفصيل فى نقد الرواة ١٤٤
- الإطلاق والتقييد عند ابن حجر ١٤٨
- المطلق والنسبى والعام والخاص عند ابن حجر ١٥٧

المؤلف

- * د. خيرى قدرى.
- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة التدريس قسم اللغة العربية، آداب الإسماعيلية، بجامعة قناة السويس.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث المصطلح والمصطلحية، وبحوثه كلها تصب في هذا الحقل المعرفي.
- * صدر له:
- أربعة مؤلفات لتعليم العربية - للناطقين بغيرها، جامعة القاهرة.
- دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الجرح والتعديل، ٢٠٠٧.
- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل، ج١، ٢، ٣، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.
- معجم الجرح والتعديل "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها، ٢٠٠٧.
- * تحت الطبع:
- ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها على جهوده في توثيق المرويات الأدبية.

من قائمة الإصدارات

- هاجس الكتابة
الوقوف على الأمية عند عرب الجاهلية
الخطابة عند الخوارج
مستحيل الكتابة
ضد هدم التاريخ وموت الكتابة
في نور آخر (دراسات وإيماءات في الفن التشكيلي)
مغامر حتى النهاية
التربية السبيلية في لب الأطفال (دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل)
الإعلان عند النحاة واللغويين
مناظرات في اللغة والنحو
الخطاب والقارئ
حفريات نقدية (دراسات في نقد النقد العربي المعاصر)
المتخيل الثقافي ونظرية التحليل النفسي المعاصر
إشكالية المصطلح الغربي في ثقافتنا المعاصرة
الحياة الصوفية وتقاليدھا في الموروث الشعبي العربي
الجواهر والأحجار الكريمة في التراث والحضارة العربية
البحث عن الوثائق (دراسة في وثائقنا القومية)
تعالقات الخطاب (السردية والمقالية) طه حسن ثمونجا
البلاد البعيد (دراسات في أدب جوته - شيلر....)
نقد وشعر وقصص
الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية (لغة الشارع)
محمد مندور شيخ النقد
اغتيال المتنبي
لماذا تكتب المرأة؟
أثر الأدب العربي في الأدب الغربي
- د. أحمد إبراهيم الفقيه
أحمد الأحمدين
أحمد بدران
د. أحمد الدوسري
أحمد عزت سليم
إدوار الخراط
إدوار الخراط وآخرون
د. أسماء غريب بيومي
د. طاهر قطبي
د. جميل علوش
د. حامد أبو أحمد
د. سامي سليمان أحمد
د. السيد إبراهيم
د. سمير حجازي
د. عادل الأوسى
د. عادل الأوسى
د. عادل الأوسى
د. عبد الرحمن عبد السلام محمود
د. عبد الغفار مكاوي
د. عدنان الظاهر
د. عزة عزت
فؤاد قنديل
فيصل الياسري
نفيسة الشرقاوي
د. يوسف عز الدين

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد
وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.
خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز